الوجه والقناع

الحركة الأسلامية والعنف والتطبيع



نبيل عبد الفتاح

الوجه والقناع

الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع

نبيل عبد الفتاح

افتتاحية

لماذا نكتب عن الإسلام السياسي والجماعات الإسلامية في مصر؟

هل هو جري وراء نظام الموضة في الكتابة؟هل هو بحث عن الرواج؟

الإجابة مؤكدة بالنفي، وليس هذا هو مقصدنا ورغبتنا، وإنما لأن هـذه المتابعـات التحليلية هي جزء لا يتجزأ من مشروع عمل للكاتب يتطور، وينمـو فـي هـدوء ودأب، وبعيدا عن الصراعات الكتابية، التي يعدو وراءها البعض، بحثا عن مكانة، أو تحقيقا لمنصب سياسي مفتقد،في الحياة الفكرية في بلادنا.

يكتب الكاتب لاكتشاف حقيقة ما يحدث حولنا وداخلنا، بعيدا عن ضـبابيات العنف الأيديولوجي والرمزي، والهجاءات المتبادلة التي تحجب رؤانا عن رؤية ما يحدث فعلا وأسبابه وعوامله وتطوراته. ويزيد من الضـباب والأدخنـة الرماديـة الكثيفة المصالح الاجتماعية والسياسية الضيقة لبعض القوى السياسية التي لا يهمها مصالح المجموع الوطني بكل تنوعاته الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وتتصارع هذه القوى مع غيرها بالرموز والنزاعات الأيديولوجيـة علـى روح مصر، والمصريين. نكتب لأن الكتابة هي محاولة للبحث عن المعنى ولفهـم الالتباسات والأسئلة التي تحيط بنا، ويطرحها واقعنا وواقع الدنيا الهادرة بـالتغيير والتحولات والعنف بكافة أنماطه و طيوفه.

نكتب عن الحركة الإسلامية السياسية- بوصفها حركة اجتماعيـة أيضـا- بحثا عن مسالك القلب والموروث المصري ودروبه الوعرة، وأين تكمـن منابـت الإيمانيات المصرية، وما هو التحول الذي اعترى جسدها وروحها، وفضاءها.

نكتب، أيضا، بهدف تلمس المساحات المشتركة، بالرغم من كل الصـعاب في مكونات القوى السياسية والاجتماعية والفكريـة فـي مصـر. ولأن الإمسـاك

بالأرضية المشتركة، يمكننا من البحث عن كيفية بناء الجسور بـين هـذه الجـزر المغلقة في حياتنا.

نكتب استكمالا لعدة أعمال علمية بدأت بـ"المصحف والسـيف.. صـراع الدين والدولة في مصر"-عام١٩٨٤، وبمجموعة من الدراسـات الأخـرى منهـا: "سياسات التشريع في مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب"بالاشتراك كمحرر مـع برنارد بوتيفو وتناولنا إشكاليات ومعضلات المد الإسلامي فـي علاقتـه بالدولـة، والإنتاج التشريعي في مصر، والدول العربية من منظـور مقـارن. ثـم"العنـف المحجب.. الأصـولية الإسـلامية فـي السياسـة المصـرية فـي التسـعينيات" (بالإنجليزية١٩٩٤)، وتحت النشر مؤلفنا عن"النص والرصاص.. الإسلام السياسي وأزمات الدولة الحديثة في مصر".

نكتب لأن هذا العمل هو جزء لا يتجزأ من هذه الأعمال، التـي اسـتقبلت بترحاب من أطراف عديدة في بلادنا، اختلفت بها الرؤى والمناهج والسـبل، ورأت أنها تنطوي على معالجات تتسم بالابتعاد عن الهجـاء والتلوينـات الأيديولوجيـة الزاعقة، والاتصاف بالحيدة وروح الإنصاف. وقد استفاد عدد كبير من الباحثين من منهج، وإطار تحليل علاقة الدين بالدولة في مصـر الـذي ورد فـي المصـحف والسيف، وبعضهم أشار إلى ذلك، والبعض الآخر- وهـم كثـر- كـان نموذجـا في"الانتحال"، و"الاستحلال"، ولكن تلك ظواهر وعوارض أزمة كبرى في تقاليـدنا العلمية، والثقافية، وتتمثل في الفوضى، وغياب روح المسؤولية، وهى ظواهر ليس هنا موضع تناولها، بالرغم من ازديادها في حياتنا الثقافية والأكاديمية على نحو ما ينشر في الإعلام المقروء.

نكتب لأننا لا نملك سوى الكتابة، بحثا عن توازن مـا بـين تقاطعـات وتدخلات معقدة ومتشابكة، وفى ظل غموض غالب. وربما لأن الكتابة هي بشـكل آخر بحث عن تطهر ما، وربما مستحيل التحقيق.

ويكتب الكاتب راغبا في الوصول إلى نقطة ضوء تقوده في حيرته، مـع الحائرين مثله، وسط ظلام دامس، وأسئلة كيانية كبرى تكـاد تعصـف بأرواحنـا وعقولنا وخطوات أقدامنا.

نكتب من أجل وهم التغيير، تلك الأوهام التي تخايل الكتـاب أحيانـا، أو دائما.

نكتب وليس لدينا أي وهم حول أننا نقول الحقيقة و إنما هي رؤيـا ضـمن رؤى أخرى قد تكون صائبة، أو لا تكون. محاولة ضمن محاولات أخرى نقـدمها إلـى القارئ في تواضع، وإخلاص لمسؤولية البحث وشرف السعي نحو الحقيقة، بـروح الإنصاف ونزاهة المقصد.

المقدمة

ربما تمثل النصوص السياسية، والفقهية، حول الإسلام بخاصة، والأديـان بعامة، واحدة من أصعب النصوص، ومن ناحية أكثرها وضوحا وبسـاطه،وهـذا التناقض يبدو غريبا للوهلة الأولـى، لأن النصـوص الوضـعية أو الفلسـفية أو الاجتماعية، أو السياسية حول الأديان والمقدس هي تـأويلات وشـروح يـداخلها انتماءات كاتب النص، وخيالاته، وأهوائه، وطموحاته ومصـالحه، وعصـره.. . الخ، أي تداخلها أبعاد عديدة ترجع إلى متغيرات معقدة، أو مبسطة تكـون الـنص، وربما تجعله مجرحا، ولأنها من ناحية ثانية، تنـوء بتـداخلات رقـائق تأويليـة وتفسيرية أخرى. بل والأدق القول إنها تدخل ضمن إطار تاريخ مـن التفسـيرات الفقهية ومدارس ومذاهب فقهية عديدة، بكل منافساتها وصراعاتها، وحروبها حول التفسير، وبه، على النصوص الدينية المنزهة، والمتعالية. من هنا صعوبة الـنص السياسي أو الفلسفي، أو الفقهي، أو القانوني حول الدين والمقدس، بـل والأخطـر حول الفتاوى، ورؤى المدارس الفقهية والمذهبية وقلنا في مستهل المقدمة، أنها قد تبدو سهلة، ميسرة ذات دلالة وجرس وإيقاعات، تعطي الانطباع السريع بالبسـاطة الآسرة ومرجع ذلك سيادة الثقافة الدينية، والعقل الحافظ لنصوص تسـتعاد يوميـا، ولاسيما في مجتمعات تلعب الأديان السماوية والثقافة الدينيـة دورا محوريـا فـي حياتها. فالنص المقدس الذي يقرأ يوميا، ويتلى، في صلوات خمس، أو في طقـوس اليومي، وتفاعلاته وسلوكياته يعيد إنتاج الحس الـديني، وفضـاءاته المتعـددة، وقيمه، وإيقاعاته. من هنا يتولد الانطباع بالبساطة، والسهولة، وربما عمـق الفهـم للنص المقدس، وشروحه وتأويلاته.

ولكن الأمر لا يعدو الخيالات المسكونة بالثقة في الذات، وطمأنينة إيمـان العوام، وسكينة السعي نحو الأمن المفتقد فـي تضـاعيف الصـراعات اليوميـة،

والمنافسات الدنيوية حول تأمين المعاش في واقع يكاد ينفجر بعصف التحولات غير المفهومة.

إن صراعات التأويلات والشروح والتفسيرات للنصوص المقدسة تدخل في صلب المنافسات الدنيوية لمنتجي التأويلات والشروح الفقهيـة، ويحـاول صـناع التفسيرات، إسنادها إلى المنابع الأصلية والصـافية للمقـدس ونصوصـه وقيمـه وفضاءاته غير المحدودة. وفى غمار عملية الإسناد وإضفاء الشرعية الأصلية على الشروح والتفسيرات والأهواء، يتداخل التفسير المحدث مع هـذا العـالم المركـب والمعقد من التفسيرات والتأويلات التي تراكمت عبـر التـاريخ الخـاص للـدين، والمقدس.

إن عملية التفسير ليست سهلة على الإطلاق في الأديان السماوية الكبـرى- وأيضا في الأديان الوضعية لمن يؤمنون بها- وتزداد الصعوبة فـي حالـة الـدين الإسلامي الحنيف، بكل تراثه الفقهي العظيم، وسماحته وانفتاحه الإنسـاني الفـذ حول مصالح العباد. ولعل مصدر الصعوبة هو هذا التاريخ الممتـد لعلـوم اللغـة والفقه، والتي أنتجت نظريات ومفاهيم ومدارس ومذاهب فقهية، كانـت ولا تـزال رحمة بالمسلمين.

ولكن تاريخ الفقه والمدارس والمذاهب الإسـلامية بتعددياتـه ونظرياتـه ومفاهيمه و مصطلحاته ساهم في إضفاء تعقيدات- بالمعنى الإيجابي للكلمة- علـى النصوص والشروح الفقهية. من هنا مصدر التناقض بين وهم السهولة في استهلاك النص الديني- الوضعي كشروح، وتأويلات، وتفسيرات، وبين الصعوبة والتعقيـد اللذين يحيطان بالنص، والخطابات المتعددة حول الدين الإسلامي.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى ذهن القارئ، لماذا الحديث عن الصور الذهنية، و الإدراكية حول النصوص السياسية، والفقهية والفلسفية للدين، ومدى بسـاطتها أو تعقيدها؟

إن رصد هذه الصور الشائعة- بتناقضاتها التي أشرنا إليهـا-هـو مـدخل لتناول الإنتاج الكتابي-بل والشفاهي-المسيطر على حقل الإسلام السياسي والفقهـي والاجتماعي، وفيضانه الدائم في مصر.

وتزداد أهمية طرح هذا الإنتاج الكتابي حول الإسلام السياسي والاجتماعي، بالنظر إلى غياب تناول منهجي- من منظور نقدي- لهذا السيل الجارف لذاك النمط من الكتابات، وتقويمها، وتحليلها، وبيان خطابات عامة الكتاب و"البـاحثين" فـي حقل المعارف والظواهر الإسلامية السياسية والاجتماعية.

يشهد حقل الكتابة حول الدين الإسـلامي وتاريخـه وقواعـده وطقوسـه، وحركاته السياسية تكاثرا استثنائيا، وتلك ظاهرة إيجابية في حد ذاتها، ولكن مجرد متابعة نماذج ممثلة لبعض نصوص هذه الظاهرة، تجعلنا نتوقف أمامها مدققين فيما يكمن وراءها. فمن ناحية يبدو طبيعيا هذا الإنتاج المتكاثر بالنظر إلى أن ظـاهرة الجماعات الإسلامية السياسية، بكل عوامل تطورها، وصعودها، وتحولاتها، نحـو العنف السياسي، والاجتماعي، تجد عواملها البنائية في الأبنية الاجتماعية والسياسية والقيمية والثقافية السائدة. ومن المنطقي أن تجد هذه الظـاهرة تجسـيدا لهـا فـي الخطابات والنصوص التي تنتجها هذه الجماعات سـواء للاسـتهلاك المعمـم أو للاستهلاك في نطاقات ضيقة تتمثل في كوادرها، وأعضائها، -ومريديها والعاطفين على أطروحاتها- وإن كنا نرى أنه لا خلاف بين الدائرتين من المستهلكين لمعاني ورموز وإنتاج هذه الجماعات، وان القيود القانونية والأمنيـة هـي التـي تجعـل الاستهلاك التعليمي والمعرفي قاصرا على الكوادر والأعضاء والحادبين على هـذه الجماعات ورهينة لهم.

إن الجماعات الإسلامية السياسية هي تعبيرات عن حركة اجتماعيـة لهـا مطالبها، وقاعدتها الاجتماعية، ومن ثم تطرح إشكاليات ومعضلات علـى النظـام السياسي وفاعليه، وقواعده، وعلى الخطابات السياسية المتصـارعة علـى سـوق الاستهلاك السياسي، والرمزي، وأيضا على صعيد الأبنية الثقافية.

والاجتماعية والقيمية السائدة. ومن هنا يبدو طبيعيا، كما قلنـا، تكـاثر النصـوص والخطابات حول الظاهرة الإسلامية السياسية، ومفاهيم الدين الحنيـف وقواعـده، وتمتد إلى رسم صور المؤمنين في حياتهم وفي معاشهم، وسلوكهم، وقيمهم، وتمتد هذه النصوص لتصوغ الدائرة المستورة من حياة المؤمنين وفقا للتصور الإسـلامي الذي يصوغه منتجو هذه النصوص، أو يرسمون خطابا حوله بهـدف الاسـتهلاك الوعظي أو الإرشادي أو المعرفي أو التعليمي، وذلك على أوسع نطاق. نحن إذن إزاء سوق استهلاك واسعة للكتابة حول الدين الإسـلامي وظـواهره وجماعاتـه، بالنظر إلى ظاهرة المد الإسلامي التي يشهدها المجتمع المصري، وتتزايد بفعـل الإخفاقات التي شهدها النظام السياسي والمجتمع والدولة المصرية، وتزامنهـا مـع انهيارات كبرى في العالم وسقوط إمبراطوريات وأيديولوجيات وقيم كبرى... الخ.

وهذا السوق الاستهلاكي الواسع، مع انتشار دور النشر، ودخـول أعـداد كبيرة من المؤلفين ومنتجي النصوص، جعل الكتابة حـول الظـواهر الإسـلامية الاجتماعية والفقهية والسياسية موضوعا أثيرا، وقائمة اهتمامات الكتاب والقـراء واسعة، ويمكن لأي كاتب أن يدخل إليها في سهولة، على الرغم من صعوبة الكتابة في القضايا والإشكاليات والمعضلات الفقهية وصعوبة تناول الظواهر والتمثيلات- والتمثلات أيضا- الإسلامية وتعقد هذه الظواهر، وتداخلها مع ظواهر بنائية تتصل بتركيب الدولة والمجتمع المصري بكل تعقيداتهما.

ولكن ثمة غالبية من الذين يدخلون حقل الكتابة حـول الـدين الإسـلامي، يتعاملون بخفة غير المتخصص، وبساطته في لغته، وتفسيراته، وتلك ظاهرة تـدل على غياب سلطة نقدية تراجع وتقوم، من الناحية العلمية، هذا السيل المتدفق مـن الإنتاج حول ظواهر، وتفاعلات الجماعات الإسلامية السياسية، بل وحول الظواهر الاجتماعية حول ظاهرة المد الإسلامي السياسي في مصر، وفي المجتمعات العربية الأخرى.

إن متابعة هذه الظاهرة يكشف عن تحول الظواهر الاجتماعيـة والدينيـة والإيمانية بصفة عامة إلى ظواهر استهلاكية في سوق القراءة، ونظـام الـزي ، وطقوس الحياة اليومية. ومن هنا نستطيع رصد عمليات تسليع الظواهر الإيمانيـة والسياسية والاجتماعية حول الدين الإسلامي، وهنا لا يستطيع الباحـث أن يتغافـل عن مجموعة المصالح الاجتماعية والسياسية داخل هذا السوق من السلع الرمزيـة والدلالية والفكرية والسلوكية التي تتخذ من المد الإسلامي مادة لإنتاجها في قطاعات هذا السوق الذي تمدد حول إيمان المصريين، والمكونات الدينية البارزة في أنساقهم الثقافية والقيمية والاجتماعية، والإيمانية المصرية تتسم بخصائص فريـدة- سـواء المؤمنين منهم بالإسلام أو المسيحية- ولا يمكننا أن نفصل بـين السـوق المحلـي الواسع لإنتاج واستهلاك الرموز و المعارف والمعاني والشروح والسلوكيات حـول الظاهرة الإسلامية بكافة أبعادها، وبين اتساع هذا السوق إقليميا، ولاسيما في إقليم النفط في الخليج، وشبه الجزيرة العربية، حيث اتسع نطاق الاسـتهلاك، وأضـحت هناك تيارات تمويلية، وشرائية عالية لدعم هذا السوق الكبير سـواء بالشـراء، أو بالإنتاج.

وإذا كانت ظاهرة تسليع الكتابة حول الظاهرة والطقوس الدينيـة، تجـري بعيدا عن الالتزام بالتقاليد العلمية، والمناهج والمفاهيم والنظريات الحديثة في العلوم الاجتماعية، وفي العلوم الدينية، وتراثنا الثري في الفقه وأصوله، فإننا نجد أنفسـنا إزاء ظاهرة استهلاكية تتطفل على المد الإسلامي، وعلـى الإيمانيـة المصـرية، وتخضع من ثم لأهواء ومصالح قد لا تمت بعمق لهذه الظاهرة، وربما تفتح البـاب واسعا أمام أغراض ومصالح بلدان أخرى ، تختلف في حياتهـا، وفـي مـذاهبها الفقهية، وتركيبتها ومصالحها السياسية عن المجتمع المصري.

إن بعض منتجي النصوص والخطابات- والآخر هو الأدق علميا- يحاولون إظهار أنهم جزء فاعل في ظاهرة المد الإسلامي بالنظر إلـى كـونهم منظـرين وشارحين لها، أو يكتبون عنها.

والواقع أن هذا الاتجاه الغالب في الكتابة عن الظاهرة، يحـاول توظيفهـا واعتصارها لمصالح دنيوية لا شبهة حولها، ولعل هذا التكاثر الكتابي- أن جـاز التعبير- في ظل تسطيح لا لبس فيه، يكشف عن خطورة هذه الظاهرة، ومضـارها على تكوين الوعي الديني لدى غالبية المصريين في ظل غياب نقد علمي، وفقهـي لهذه الظواهر في الكتابة حول الإسلام السياسي و الاجتماعي والعقدي والطقوسي.

والواقع أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على هؤلاء الذين يطرحون ذواتهـم وكتاباتهم باعتبارها جزءا من الظاهرة، وفاعلا أساسيا على حقلها المعرفي ، وإنما تمتد لتشمل فئات أخرى ، على رأسهم هؤلاء الذين يعرفون بحس التجارة وقـوانين السوق أن معارضة وهجاء الجماعات الإسلامية، والظواهر والتمثـيلات المعبـرة عنها في السوق الاجتماعي والثقافي والسياسي ، هو الآلية الأساسية للانتشـار، وبناء المكانة والخطوة، وقبل ذلك وبعده اقتناص لذة الربح المادي الوفير، والسريع. تلك الأهواء والمصالح والتمثيلات، تلعب دورا كبيرا في فرض قضايا وإشكاليات على الحياة الثقافية والسياسية، وتحور في قائمة اهتمامات وعمل جماعات المثقفـين والباحثين والصحفيين ، والنخبة السياسية في الحكم والمعارضة.

صحيح أن هناك عوامل موضوعية، قد تساهم في صياغة قائمة الأعمـال والاهتمامات السياسية والفكرية في بلادنا، ولكن هذه المصالح والأهواء، تساهم في فرض قضايا واهتمامات وسجالات خاصة على المجتمع والدولة والنخبة. ولاشـك أن ارتباط المكانة والربحية من وراء استثمار الظاهرة يجعل هـذه الـدائرة مـن المستفيدين تساهم في تحريك وإشعال الفتن والحرائق والهجـاءات المتبادلـة بـين الجماعات الإسلامية السياسية، وبين الدولة والقوي السياسية والدينية الأخرى فـي المجتمع، لان استمرارية هذه الصراعات والسجالات والهجاءات تعطي مشروعية الوجود والتمثيل والإنتاج والمكانة والربح لهذه الفئات.

واتسع نطاق السوق الرمزي والـدلالي والسـلوكي ، ليشـمل الجماعـة الأكاديمية، ويدخل منتجون جدد إلى السوق، وذلك بهدف رصد، وتحليل الظاهرة

سياسيا واجتماعيا وامنيا وعقديا وثقافيا، ومن ثم دخل، إلى هذا الساحة، بـاحثون جدد على الظاهرة، وذلك لأهداف عديدة، لعلها الربحية وتحقيـق ذيـوع سـانح، وشهرة سريعة، ومن ثم مكانة في الإعلام الرسمي والمعارض معا، والحضور في قلب الاهتمامات الأكاديمية والسياسية الغربية، بالنظر إلى اهتمام دول، وسـلطات إعلامية واستشراقية تبحث الظاهرة الإسلامية بأبعادها كافة. دخلـت الجماعـات الإسلامية السياسية، وظواهر كافة، إلى قلب الاهتمامات الغربية، ومن ثم أصبحت تستقطب تيارا من التمويل المتدفق.

إذا تجاوزنا الأهداف والمرامي- وبعضها ذو دوافع علمية لا شبهة حولها- من وراء ظاهرة دخول الجماعة الأكاديمية إلى حقل الكتابة والبحث عن الإسـلام، ما الذي نراه في هذا الإنتاج الذي يلحقه النعت الفخيم "أكاديمي ، وعلمـي"، تلـك الصفات والنعوت التبجيلية إلى عادة ما تلحق الأبحاث والتعليقـات التـي يقـدمها رجال الأكاديميا في بلادنا؟.

الخطاب الأكاديمي حول الإسلام السياسـي ، والجماعـات الإسـلامية و العنف- يبدو لوهلة، وربما لسطوة البداهات السائدة، أنه وفير، ويساعد على شيوع هذه البداهة- حول وفرة الخطاب الأكاديمي حول الإسلام السياسي والاجتمـاعي- هذا الحضور المكثف في أحيان عديدة للأكاديميين، وربما هذا التنطع حـول هـذا الحقل المعقد من بعض هؤلاء الذين يتداخلون في خطاب الهجاء حـول الظـاهرة بهدف مد الجسور مع السلطات السياسية، بالتقرب زلفى إليها عبر بهتـان خطـاب الهجاء الأيديولوجي وإثمه المبين في تسطيح الوعي بالظاهرة بعيدا عن المعلومـات والعلم ومعارفه ومناهجه الصارمة.

هذه البداهة، وسطحياتها، تقـود إلـى وهـم الـوفرة، ولكـن المتابعـة الدقيقة"للإنتاج"الموصوف بالنعت"أكاديمي وعلمي" من الناحيـة الكميـة والتحليليـة والتقويمية، تؤكد أننا أمام آلة إنتاج أكاديمي شحيحة، وفقيرة ويمكن وصفها بأنهـا بائسة من حيث عمق اتصالها بالظاهرة في جذورها، وأعماقها، ورقائقها التاريخيـة

والاجتماعية، وهذا لا يعني أن كل الخطابات الأكاديمية حول الظاهرة تتصف بهذه السمات، ولكن هناك استثناءات لا شبهة في جديتها وموضـوعيتها وبعـدها عـن الأهواء والأغراض السياسية العارضة التي تخايل كثيرين في هذا الزمن الرمـادي كما سبق وأن وصفناه في أحد كتبنا السابقة.

إن أخطر ما في خطاب الأكاديميا حول الإسـلام وظـواهره الاجتماعيـة والسياسية هو في لغته وبيانه الاصطلاحي والمفاهيمي والذي ويوظف بنية تفسيرية جاهزة، تجد سندها في بلاغة اصطلاحية تضفي جماليات وفخامة المصطلحات التي أنتجت لدراسة ظواهر وحركات اجتماعية وسياسـية فـي المجتمعـات الغربيـة، والهبوط بها إلى حقل بالغ التركيبات والتعقيد، بغـرض وصـفه وتحليلـه. هـذا التوظيف المبسط لهذه البنيات المفهومية والاصـطلاحية يمكـن وصـفه بالسـوق الأكاديمية حيث يكثر استخدام هذا الإنشاء المصطلحي ، كبلاغه فـي الصـياغة، وكأن ذلك وحده غاية المراد، كما يقال في التعبير التقليدي الشائع. يبـدو أن ثمـة وهما شاع لدى بعضهم بأن الإكثار من البلاغة الاصطلاحية الغربية فـي العلـوم الاجتماعية والسياسية، يعني اكتساب نسب الأكاديمية والمنهجية، ويضع المقـال أو الدراسة أو التعليق ضمن إطار العلم واللغة الأكاديمية الرصينة.

من هذه الظواهر في الكتابة نستطيع تفهم غياب أدبيات في حقل الكتابة عن الإسلام السياسي والاجتماعي والطقوس في مصر، تسـتطيع رفـد هـذا الحقـل بالديناميكية، والتراكم، والتطور النوعي ، الذي يؤدي إلى تحولات، قطعيـة مـن مرحلة لأخرى بفعل الإبداعات النظرية والتحليلية والتطبيقية لبعض البـاحثين فـي مجال العلوم الاجتماعية والسياسية.

وربما لهذا السبب- وغيره- تشيع حالات من الغموض والتشويش وأحيانا، عدم الفهم العلمي المعمق للظواهر المتعددة الأبعاد للمد الإسلامي السياسي.

إن ظواهر العنف وموجاته الطويلة والقصيرة المتلاحقـة والمنكسـرة، ... الخ، لازالت تمثل لغزا لدى الباحثين ورجال السياسة، والأمن، والمثقفين والقـراء

والمواطنين العاديين، ولا يزال الخلط، والاضطراب يشيع بين الجماعة الأكاديمية حول الجماعات الإسلامية الراديكالية، ولا يكاد يعرف التمايزات والفـروق بـين هذه الجماعات سوى قلة محدودة من الباحثين المدققين، فما بالنا بالفئـات والقـوي التي أشرنا إليها آنفا. ويزيد من الغموض والاضـطراب اختـراق لغـة الإعـلام الرسمي. وهجاءات الخطاب السياسي، والأمني لخطابات الجماعـات الإسـلامية واجتياح مفردات العنف الأيديولوجي ، والرمزي وسجالاته إلـى لغـة البـاحثين والكتاب ورجال الإعلام. وفي غمار هذه الحروب اللغوية، والهجائية، غالبا مـا يغيب الفهم، و المعلومات، والتحليلات العميقة للظواهر والأزمـات والإشـكاليات المفهومية التي تطرحها الحركات الاجتماعية، والسياسية.

إن أخطر السجالات حول السياسة، والأديان فـي بلـد لا يـزال يواجـه إشكاليات كبري حول شكل المجتمع والنظام السياسي ، وفكرة القانون تتمثل في أنها تؤدي إلى توسيع الفجوات، و التناقضات بين المدارس السياسية والفكرية التكوينية الأساسية في مصر.

ووراء سياسة بث التناقضات، وتغذيتها المستمرة- بالصراعات والمنافسات والسجالات- ثمة مصالح اجتماعية وسياسية واضحة.

إننا لن نستطيع التحرك إلى الإمام، نحو تطوير مجتمعنا ودولتنـا إلا مـن خلال سياسة بناء الجسور، وبناء الوفاقات الأساسية بين كافة القـوي الفكريـة والسياسية في بلادنا، وذلك من خلال آليات الحوار، والتسامح، وعدم الاسـتبعاد، والقبول بالتعدديات الغنية في مجتمعنا، والتي تكمن فيما وراء هذا التوحد التاريخي حول الدولة المركزية، والمجتمع النهري ، حيث تستقر التنوعات الثرية في ثقافتنـا القومية. إن اخطر ما في وهم التوحد القومي- لدى بعضـهم- أن هنـاك جـذورا تضمر، وتذوي ، وبعضها يتآكل،ولكن هناك عيون عديدة في بلادنا أصـبحت لا ترى ما حدث في قاع المجتمع، ووسطه، حيث تتدهور بنيـات ويصـيب الـوهن محددات، وتتآكل مكونات أساسية في ثقافتنا وتراثنا، وتقاليدنا الوطنية.

فالبعض قد يتساءل لماذا نطرح في بعـض كتاباتنـا مثـل هـذه الجمـل والصياغات الإرشادية، والتي ربما غلب عليها حديث الوعظ، أو التبشير، في حين أن المرء لا يحتاج إلى مثل العبارات النمطية، التي يتوافر لدينا الوعي بصـفتها هذه؟

الواقع أن مثل هذه الصياغات الإرشادية، مرجعها أحيانا التحوط من سـوء نوايا بعض فئات القراء ذوي الميول الأيديولوجية المتزمتة- ولاسيما الحديثة منها- الذين يقيمون محاكمات للكتاب دون وعي بأن الكاتب، ليس من مهماتـه صـياغة الحلول، وتقديم خطط للعمل، ولكن الكاتب أحيانا يغامر بتقديم بعض المقترحـات، والأفكار التي تحاول تغيير الواقع، أو على هنات الكتابة التي يعيها الكاتب، وقـد يعتبرها مفسدة لنصه، ولكن لا بأس بها، فتلك بقايا وآثار النص القديم تتداخل أحيانا في النص الجديد، والبلاغة العلمية الجديدة، واللغة والنقد الجديد.

إن بعض فئات القـراء المنخـرطين فـي الـدوائر السياسـية والحزبيـة والمسجونين داخل قيود الإنسان المغلقة- الأيديولوجية والدينية أيا كانت – يريدون من الكاتب، والباحث أن يكون مجرد صدى لأفكارهم، وأمانيهم، وأساطيرهم، ولا يريدون أن يروا الظواهر المجتمعية المصرية كما يطرحها الواقع الموضوعي ، أو على الأقل، كما يراها الباحث أو الكاتب. ومثل هذا النمط من القراءات، والتأويلات للواقع كما يدركونه، والواقع كما يدركه الباحث أصبحت تشكل ظـاهرة سـبق أن أطلقنا عليها الإدراكات والقراءات الملتبسة، والواقعة في دائرة الأوهـام الذاتيـة أو الجماعية، وهو ما يشكل عقبة في سبيل خلق دوائر الوفاق، أو بناء الجسـور بـين القوى الفكرية و السياسية في بلادنا. يشكل هذا النمط من التفكيـر والإدراك فـي تقديرنا، خطرا على الحركة السياسية والفكرية في بلادنا، لان المصالح والأهـواء الكامنة وراءه، تؤدي إلى المزيد من الفجوات والاختلالات والفوضى فـي الفكـر والحركة. من هنا أردنا أن نطرح إشكاليات إنتاج الخطاب والنص، و التـأويلات التي تتصارع عليه، وتتنافس واقعيا، ومحاولات تجزئة النصوص، وتأويل الأجزاء،

دون القراءة المتبصرة- والبصيرة- ببنية النص، وقوامه، ومعمـاره المفهـومي والنظري والمنهجي الأساسي.

ومن ناحية أخرى ، أردت أن تكون هذه المقدمة، بمثابة مدخل لفصول هذا الكتاب الوجيز، بفصوله المتعددة، والتي تمثل استكمالا للجهود البحثيـة، والتأمليـة السابقة للكاتب في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية حـول الظـواهر الدينيـة والسياسية والاجتماعية المصاحبة لها، أو الناتجة عنها.

ومعظم فصول هذا الكتاب، كتبت في مراحل متفاوتة خلال هذا العام، وهي تستند إلى متابعة الباحث المتأنية للظـاهرة الإسـلامية السياسـية، وانعكاسـاتها المتعددة على صعيد النظام السياسي ، والاجتماعي.

و يشتمل الكتاب على مجموعة من الدراسات تمثل مساهمات الكاتب فـي عدد من المؤتمرات، والندوات العلمية، التي عقدت خلال هذا العام فـي مصـر، وخارجها. وتدور هذه الدراسات حول عدة محاور أساسية:

أولها: تحليل العنف السياسي ذي الوجوه والأقنعة الدينية، وعنـف الدولـة الرسمي والذي يوصف عادة"بالعنف المشروع"، تأسيسا على أن الدولة وأجهزتهـا تحتكر هذا النمط من العنف.

وثانيها: حول موقف الإخوان والجماعـات الإسـلامية الراديكاليـة مـن إشكاليات التسوية والتطبيع مع إسرائيل. وتمثل هذه القضية واحدة من أهم القضـايا التي تواجه عمليات لتسوية ومحاولات بناء نظام إقليمي شرق أوسطي.

ثالثها: انعكاسات الخبرة الأفغانية على الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر، ومدي تأثيرها في عمليات ممارسة العنف المتلاحـق فـي مصـر خـلال السنوات الأخيرة.

ورابعا: الإشكاليات الحديثة التي تواجه التاريخ المصري ومسـتقبلنا مـن زوايا التوحد القومي ، والموحدات القومية المصرية في إطار التحولات الهيكليـة الكبرى التي تجتاح عالمنا، ومعه بلادنا، وإقليمنا.

ويتكون الكتاب في مجموعة الفصول التالية:

الفصل الأول: مجاز العنف الديني: إشكالية المعنى ووظائف العنـف لـدى الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر.

الفصل الثاني: العنف الديني: إشكالياته ونزاعاته.

الفصل الثالث: راية الجهاد: الوجه والقناع.. التجربة الأفغانيـة وتطـور الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر.

الفصل الرابع: أشباح النصر، وأوهام الاستبعاد.. أزمة الإخوان المسلمين وأزمة السياسة المصرية.

الفصل الخامس: الوجود والحدود.. الجماعـات الإسـلامية المصـرية، والتسوية والتطبيع.

الفصل السادس: التاريخ المصري والمستقبل: تأملات في ميتافيزيقا الثبات والتحول.

وتبقي ، في النهاية، إشارة وجيزة لعنوان الكتاب: "الوجه والقنـاع". فقـد اخترت هذا العنوان ليعكس الوجوه والأقنعة المتعددة التـي تنطـوي عليهـا هـذه القضايا والإشكاليات التي يرصدها ويناقشها ويحللها الكتاب، وفي ذات الوقت وجوه الواقع وتمثيلاته- وتمثلاته- والأقنعة التي يرتديها كل أطراف هذه القضـايا فـي مجال الحركة السياسية والفكرية، وفي مجال التعبير الرمزي والتمثيلي على مسرح الفكر والسوق السياسي ، والتي تحاول أن تكون بديلا عن هذا الواقع الموضوعي ، أو تلك الأقنعة التي تحولت إلى وجوه وحقائق في حياتنا بفعل التمثيـل، والإيهـام الذي يمارسه كافة الأطراف على مسرح حياتنا وفكرنا وعملنا. حيث نجـد بعـض الشبه بين ما يحدث هنا، وبين بعض ما يتحدث عنـه"جـي ديبـور"فـي مجتمـع الاستعراض من أنه"في المجتمعات التي تسود فيها شروط الإنتاج الحـديث، تقـدم نفسها بكاملها على أنها تراكم هائل من الاستعراضات. كل ما كان يعاش على نحو مباشر يتباعد متحولا إلى تمثيل". انظر الترجمة العربية لأحمـد حسـان، تحـت

عنوان"مجتمع الفرجة... الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض ص٩، الناشـر: دار شرقيات، ١٩٩٤).

ومن الطبيعي أن يكوين هناك بعض الاختلاف بـين وضـع المجتمعـات الاستعراضية الحديثة، وبين وضع مجتمعنا، بالنظر إلى أن عمليات التحديث فـي مصر كانت ولا تزال معاقة ومبتسرة، ولكن التمثيل والاستعراض في عالم السياسة والفكر في مصر، هو جزء من الإيهامات والتقنيع الـذي يعكـس بعـض أوجـه الشخصية المصرية من حيث المراوغة والفهلوة- ولاسيما في السياسـة والفكـر- والباطنية، وعدم التحديد.. الخ. ولاشك أن هذه الخصائص في الشخصية القوميـة، تتجسد بأكثر تجلياتها في شخوص النخبة السياسية، والثقافية، والأكاديمية، ومن هنا نجد بعض أوجه الشبه بين ما يتحدث عنه جي ديبور وبين الظاهرة لدينا.

أردت-من موقع الكاتب المستقل أن أرى واحلل ما يحدث حولنا، بأقصـى درجات الانضباط في تقصي المعلومات، وفي موضوعية التناول، وكان رائدي في المعالجات التحليلية النزاهة في القصد وروح الإنصاف، والرغبـة العارمـة فـي الوصول إلى قراءة موضوعية للواقع الموضوعي في ذاته، حتى لا تغـيم رؤانـا ويضل سبيلنا، ونحن نتقاتل بالرموز والأقنعة، والأساطير والأوهـام والتحيـزات السياسية والأيديولوجية الشائعة، ولاسيما ونحن نواجه اخطر مراحل أزماتنا الكليـة على مشارف قرن عاصف. وأخيرا نأمل أن يكون بناء الجسور بين مختلف القوى الفكرية والسياسية، سبيلنا للتعامل مع تعقيدات التطور الذي يحدث حولنا.

وعلى الله دائما وأبدا قصد السبيل.

نبيل عبد الفتاح

القاهرة: ١٩٩٤/١١/٢٤

الفصل الأول

مجاز العنف الديني

إشكالية المعنى ووظائف العنف

لدى الحركة الإسلامية الراديكالية

افتتاحية و تحديد:

يود الباحث التقرير، ابتداء، توضيح أن هذا الفصل ليس سوى نقاط أوليـة للحوار، ودافعه إلى ذل، أن ما جاء به ليس سوى نظرة عابرة على الموضـوع، حتى وان كانت تستند إلى كتابات سابقة لكاتبها يحـاول هنـا الانطـلاق بعيـدا عنها،بحثا عن مناطق ربما لم يتناولها حـول إشـكاليات العنـف- ذي الطوابـع والطقوس والأقنعة الدينية- لدى الحركي الإسلامية الراديكالية في مصر(الجهـاد، والجماعة الإسلامية).

وهو موضوع ينطوي على تعقيدات وتشابكات نوعين، ومن ناحية أخرى ، فان أدبيات البحث في العنف لا تزال هشة، ورخوة، ولا تعدو أن تكـون محـض انطباعات معممة، لأنها تتعلق بظواهر يتداخل فيها العنف"المشروع"الذي تحتكـره الدولة وسلطاتها وأجهزتها القمعية، وعنف ينطلق من حالة ونظـام الحجـب عـن الشرعية، ويتدثر برؤى وتأويلات دينية من بنية النصوص المقدسـة أو السـنوية، تضفي عليه الشرعية. ومن هنا تنطلق مصادر متعددة للحساسية في التناول، حيـث التنازع بين سلطات متعددة للتأويل، ونظامين للشرعية والعنف، يتصـادمان عنـد المنابع والمرجعيات.

ويزداد الأمر غموضا، بالنظر إلى أن عنف كلا الطرفين محاط بسـياجات من السرية الشديدة، التي تحول دون حرية الاطلاع على المصـادر والمعلومـات الأساسية حول الموضوع.

انشطار الباحث بين سلطات رسمية ولا رسمية، يتصارعان بأشكال متعددة من العنف الطليق، والأخطر بالعنف الرمزي ، يجعل مهمته البحثية عسيرة علـى التناول. ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الفصل بمثابة عـرض لإشـكالية، ومحاولـة تحليلها وتفكيكها، وإطلاق الأسئلة التي تنطوي عليها، وفك شفرات ظواهر العنف، الخبيء منها والظاهر، وترتيبا على ذلك لزم التنويـه، والتحديـد رفعـا للمظـان والالتباسات.

مقدمة:

إن عالمنا يمر بمرحلة تحول نوعي في تاريخ عصرنا، تتسـم بالسـيولة، والفوضى الدولية المحكومة نسبيا. وبين ثنايا عمليات التغيـر السياسـي والثقـافي والاجتماعي ، تنطلق موجات من العنف الدامي ، وتأخذ أشكالا متعددة منها: الديني ، والقومي ، والعرفي ، والطائفي ، في مناطق ومراكز متعـددة فـي العـالم. ولا يقتصر العنف ومسبباته، ووظائفه على منطقة دون غيرها.

بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، نشبت صـراعات بـين جمهورياتهـا السابقة، واستخدم العنف ووظف في سياق، وعبر طقـوس، ومسـوغات، متعـددة لإضفاء المعنى عليه. وقد شملت هذه الموجات العنيفة دول أوروبا الشرقية السابقة، وفي مناطق متعددة في شمال العالم، حيث ينتشر العنـف الجنـائي ، والرمـزي ، واللغوي ، والهيكلي في بنية النظام الإنتاجي ، والليبرالي ، وراء الأقليات المهاجرة على أسس دينية، وعرقية وثقافية، ولم يقتصر العنف على الدول المتقدمـة، وإنمـا استشرى وعلي نحو غير مسبوق في جنوب الدنيا، الأمر الذي يشكل ظواهر معقدة، ومركبة تتطلب معالجة تحليلية، تنطلق من مواضعات العنف الراهنـة وموجاتـه، ومحاولة فك طلاسمه، فلم يعد مجديا الانطلاق من بنيات نظرية وتفسيرية جـاهزة في أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، وإعادة إنتاجها في هذا السـياق المتغيـر والذي ينطوي على غموض خاص، يتطلب جسارة فكرية، ومعرفية تحاول البحـث عن تفسير يتناسب مع هذا الطابع المتغير للعنف، وأنماطه وأشـكاله الجديـدة، أو القديمة.

وفي تقديرنا أن هذا المسعى التحليلي لا يعني القطيعة مع التراث النظـري والتفسيري السابق، وإنما البحث عن تفسير في ظل محددات بعضها جديد، وغيـر مألوف. وأي محاولة من هذا النوع، سوف ترتسم على ملامحها بعـض عناصـر البنيات التفسيرية السائدة، وإن حاولت الإفلات مـن براثنهـا وقيودهـا، وأقصـى

طموحها أن تشكك في مقولاتها أو نتائجها، ومحاولـة إضـفاء عناصـر نظريـة وتفسيرية جديدة.

وتبدو أهمية هذا الطموح في تحليل العلاقة بين موجات العنف في الحيـاة الدولية، وعلاقتها بالعنف السياسي ، والاجتماعي ، والثقافي ذي الأقنعـة الدينيـة الإسلامية في مصر، والمنطقة العربية.

إن المجتمعات العربية والإسلامية، يجتاحها عنف راديكالي يتحدى شرعية الدولة، والأبنية والصفوات السياسية فيها، وعند الجذور، وهو عنف يتسم بـبعض الخصائص والملامح التي تبدو في أحيان عديدة ملغزة، وعصـية الوصـول إلـى المعنى الكامن داخلها، ولاشك في أن هذه المجتمعات، ومصر في قلبها، تعيش فـي نطاق عالم متغير، وتجتاحه تغيرات توصف بأنها عاصـفة. وهـذه العاصـفة أو العواصف لم تنتهي ، ومن ثم لا نستطيع الحديث بمنطـق الاطمئنـان، والسـكينة العلمية حيث لا تزال بعض العواصف تثور بين الحين والآخـر، بكـل صـخبها، وعنفها، وبعضها سكن نسبيا، ولا تزال بقايا البشر والأشلاء والأبنيـة تحـاول أن تتكيف، وتعيد إلى هذه الأبنية والقواعد، الدينامية والحركـة لاسـتكمال مسـارها الحياتي أو إدخال بعض التعديلات الهيكلية، لإعادة التكيف بعد رحيل العاصفة، ولا تزال الآلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القديمـة، أو المعدلـة أو الجديـدة تحاول استنبات شرعية الوجود السياسي والرمزي والثقافي بعـد اقـتلاع جـذور، وضمور أخرى ، ومحاولة استنبات جديدة. أن هذه الصور المتغيـرة يبـدو علـى ملامحها غموض، وأحيانا غياب للمعنى- على نحو نسبي أو مطلق يختلف من حالة لأخرى- وهذا يثير أسئلة، و يطرح إشكاليات متعددة سـوف نحـاول أن نتبينهـا محاولين ما أمكن تقديم بعض الإجابات الأولية عليها.

إن موجات العنف التي تنطلق- ولا تزال- من منابع التفكك والسيولة بعـد انهيار العالم الثنائي القطبية، وحروبه الباردة والساخنة هو تعبير عن عدم المعنى أو غيابه أو التباسه، أو هو سعي لاكتساب معان جديدة من وراء استخدامه وتوظيفه،

في ظل أنماط من الفوضى الجديدة في الحياة الدولية، أو محاولة لفـرض معنـى جديد على العالم في إطار أنماط جديدة من القوى ، والتوازن العالمي بـين القـوى الصاعدة إلى قمة النظام الدولي المتحرك، والسائل، بحثا عن قواعده ومتغيراتـه، وموازينه الجديدة. وهذا المسعى الجديد نحو المعنى في العلاقات الدولية، مسألة من الأهمية بمكان في عملية إعادة تشكيل الوعي بالعالم، وصـورته، بهـدف إضـفاء التماسك ولو عند تيارات الشعور المتدفقة لدى مجموعات من النخب المتصارعة أو المتنافسة عند قمة أنظمته. وهذا القلق، والغليـان، وتيـارات العنـف الشـعوري والرمزي واللغوي هي تعبير عن عدم تشكل هذا المعنى لكل ما يحدث- على نحو ما سوف نشير إليه فيما بعد- وهو أمر لم يتم حتى هذه اللحظة التاريخية للسيولة، والفوضى وبيئة الأزمات المستجدة والنوعية التي تتولد في أنحاء عديدة من عالمنا.

إن صورة العالم ومعناه أساسية في ضبط أمور عديدة، منها صورة الذات الاجتماعية إزاءه، أو على صورته، ولكل أشكال العنف، وأنماطه وصوره المتعددة القديمة والجديدة هي محاولة للتحديد، وبلورة الـذات الأوليـة-الدينيـة والقوميـة والعرقية والثقافية- إزاء هذه الصور ومعانيها للعالم، والنظام الدولي المتحول. وإذا كانت إشكالية المعنى لا تزال مراوغة، وسائلة وغير محددة، فان ذلك يتفاعل مـع حالة الفوضى المحكومة والسيولة في العلاقات بين الدول والأمـم والثقافـات. إن عمليات التفاعل والتدافع والتناقضات تولد المزيد من التفكك، والعنف وكـل ذلـك يؤدي إلى بث تيارات سريعة من التفكك، والتناقضات في البنيات الداخليـة فـي شمال وجنوب العالم.

من هنا تنطلق أسئلة وإشكاليات هذا الفصل، ما دلالـة إشـكالية المعنـى والعنف في النظام الدولي؟هل هناك تأثير لإشكالية المعنى فـي الإطـار الـدولي وإشكالية المعنى في العنف الداخلي ، وأنماطه، ولاسيما عنف الحركة الإسـلامية الراديكالية؟كيف يمكن تفكيك إشكالية المعنى في العنف الديني؟

ومن ناحية أخرى ، العنف"المشروع"الذي تحتكره الدولة- هـل اجتاحـت ساحته إشكالية المعنى ، وما دلالة ذلك؟وما هي نتائجه؟.

سوف نحاول أن نطرح هذه الأسئلة والإشكاليات، محاولين الإجابة الأوليـة عليها على النحو التالي:

أولا: السيولة والفوضى والعنف في أزمنة العالم المتغيرة.

ثانيا: العنف الديني – السياسي: البلاغة الغامضة.

ثالثا: عنف الحركة الإسلامية الراديكالية، ووظائفه. بحـث فـي تكييـف وتوصيف الحالة العنيفة.

رابعا: عنف جهاز الدولة الأمني، وتآكل الشرعية.

خامسا: نهايات، وبدايات البحث عن أساطير المعنى.

أولا: السيولة والفوضى في أزمنة العالم المتغيرة

منذ انهيار الإمبراطورية السوفيتية، والتآكل الذي اعتري الإمبراطوريـة الفلسفية الماركسية، انبثقت من بين ركامها إشكالية المعنى ، بفعل أفول المعنى الذي أسبغته على نظام الحياة في المجتمعات والدول التي حملت راياتها، بحثا عن العدالة والتقدم-والقضاء على البؤس الإنساني-، ونشـرها فـي عـالم مـا بعـد ثـورة اكتوبر١٩١٧. أن الدعوة التي حملتها لتحرير العقل والوجـدان الإنسـاني ذهبـت ضحية أنماط من العنف والقهر الرمزي ، وأشكال من الترويض، ونفي التعدديات، والفشل في صناعة بوتقة لصهر العرقيات واللغات والثقافات وأنظمة القيم والأديان والقوميات. كل ذلك انهار على أنقاض البروسترويكا والشفافية، وحـرب الخـليج الثانية. وبدأ التفكك يدب في أوصال الإمبراطورية الكبيرة، وتحالفاتها، ومكانتهـا الدولية. وترتب على ذلك انهيار العالم الثنـائي القطبيـة الـذي صـنع توازنـات وصراعات ومنافسات ما بعد الحرب الثانية، وهو الأمر الذي أطلق طاقات كامنـة

كانت مكبوتة تحت السيطرة الرمزية، والمادية لإمبراطورية المعنى الماركسية- إذا جاز استخدام هذا التعبير الذائع الصيت، وذهبت عملية التفكك بكل أشكال السيطرة والقمع السابقة، وبدأت تنطلق هويات عرقية وثقافية ودينية وقومية من مصـادرها المعلنة، والمكبوته، والمقموعة، بحثا عن تحديد جديد لذواتها الجماعية- ومـن ثـم الفردية-انطلاقا من انتماءاتها التاريخية، والأولية بعد انهيار الإطار الواسع للمعنى بكل غموضه والتباساته وسعته ومرونته. ومن اتساع المعنى الماركسي- اللينيني ، وشموله وكونيته بدأت الهجرة إلى المعاني المألوفة، والموروثة، ومحاولة إعـادة صياغتها لتكون تعبيرا عن الذات الجماعية في هذه الجمهورية أو تلك، أو داخـل هذه الدولة وغيرها من الدول الاشتراكية السابقة. إذن أدى سـقوط نظـام المعنـى الإمبراطوري إذا جاز التعبير، وانسحاب رموزه وأجهزته ودلالاته إلـى نظـام أولي للمعنى ، وأكثر ضيقا، وصرامة. وهذا أمر ذو أهمية من زاويـة التعبئـة، والتعاضد الجماعي إزاء الآخرين، سواء أكانوا جمهوريات، أو أقليات عرقيـة أو دينية أو قومية أو ثقافية كانت تسيطر على مقاليد الأمور فيما سبق، وعبـر آليـات التراجع إلى المعاني القديمة-الجديدة. أن عملية الانسحاب هذه تكشف عن عمليـة اضطراب وتشوش للمعنى أثناء عملية الانتقال إلى المعنى المنبثق مـن الـروابط والانتماءات الأولية أو الصياغة الجديدة لها. وارتبطت بهذه العملية انفجار لتيارات متعددة من العنف الديني والطائفي ، والعرقي ، والقومي ، والثقافي داخل الاتحاد السوفيتي القديم وجمهورياته، والدول الاشتراكية السابقة. وارتبطت موجات العنـف العرقية، بأشكال أخرى من العنف اللغوي والسجالات الهجائيـة، للقوميـات ذات العرقيات، والطوائف، والأديان، لتضفي أقنعة ورموز على عملية التحلل والتفكـك التي ارتبطت بانهيار الإمبراطورية والمعنى أو المعاني التي مثلتها سياسيا ورمزيا وثقافيا وقيميا. وهذه العملية الصاخبة، في أكثر وجوههـا دراميـة مـن الزاويـة السياسية والفلسفية والثقافية: تشير إلى آلة السيطرة والهيمنة الضخمة التي احتجزت وراءها هذا العنف الضاري المكبوت، و المحجوب عن التعبير عن زواته ومعانيـه

في ظل غياب كامل للتعدديات على اختلاف ألوانها وأطيافها، وحرية التعبير عنهـا من خلال القنوات والآليات السلمية للتعبير. ومن زاوية أخرى فان هذه العملية فـي التحرك من المقموع المسيطر عليه أن التعبير عن ذاته صراحة وعنفا، تشير إلـى أنها عملية انتقال نحو حريات كانت محجوزة في هذه المجتمعات. إن العنف الـذي صاحب التفكك وأشكال السيولة والاضطرابات الذي صاحبته، كشفت أيضـا عـن إشكالية أخرى هي إشكالية الزمن، ونقصد بها تصارع الأزمنة والمعـاني داخـل الكيانات التي تشققت عنها الإمبراطورية المتآكلة. إن إشكاليتي المعنى والزمن فـي العلاقات الدولية هامتين في تفسير كثير من الفجوات، وأشكال السلوك، والتصـارع بين الهويات والثقافات والقيم، أن علاقات المجتمعات والدول بالزمن علاقة تبدو من حيث الشكل متساوية، أو متشابهة من حيث الخضوع لنظام موحد للزمن ومعاييره، ومساحته، وتعاملاته. ولكن إمعان النظر يكشف عن أن إدراك النخـب السياسـية وشعوبها للزمن، يختلف اختلافا بينا من حيث إدراكه وقيمه وانعكاس ذلـك علـى السلوك الفردي والجماعي ، وعلي العمليات الإنتاجيـة، والإبـداع الجمـاعي. إن الفجوة بين الدول الأكثر حداثة وتقنية وتطورا، وبين الدول الوسـيطة، والـدول المتخلفة أو الأكثر تخلفا هي في احد وجوهها تعبير عن اختلاف الأزمنة- ومن ثم المراحل- بين مراتب ومستويات زمنية متعددة.

إن إشكالية الزمن مؤثرة في إشكالية البحث عن المعنى في النظام الـدولي الذي يبحث هو الآخر عن هيكليته، وقوانينه، وقواعده بعد انهيار وتآكـل النظـام القديم.

إن اختلاف الأزمنة داخل العالم المتعدد في مستوياته وتطوراتـه، يضـفي معاني متعددة، قد تبدو متصارعة فيما بينها بين الكيانات والأنظمة التي يحتويها هذا العالم.

إن إشكالية المعنى في العلاقات الدولية هي إشكالية محـض حديثـة فـي إثارتها بحثيا،- وان كانت قديمة في دلالاتها- بعد انتقالها من حقل الإنثروبولوجيـا

وتثير مجموعة تعقيدات مفهومية ودلالية، ولكن ثمة من يعطي لها معـاني مؤقتـة تختلف من حيث نطاقها أولا: صورة شاملة للعالم تستند إلى المطابقـة بـين قيمـة الخاصة وبعض القيم العالمية، والسعي بذلك إلى"تضخيم الذات" وفقا لتاكر، أو إلى" حق إدارة العالم"وفقا لتعبير توماس مان الـذائع. والاتجـاه الأول ينـزع صـوب الاعتماد على آليات للهيمنة، يجعل السيطرة مشروعة من خلال استخدام وسـائل أخرى غير القمع. والاتجاه الثاني يسعى إلـى فـرض نفسـه علـى أي اعتبـار آخر،والتطلع إلى نشير قيم يسود الاعتقاد بكونها عالمية، حتى وإن كانت قاصرة على مجال بعينه وهذه القيم- الصانعة للمعنى- يمكن أن تصبح البـديل الطبيعـي للقوي المادية إلا أنها قد تكون مستقلة عنها بدرجة كبيرة"(١).

إن الصراعات التي تدور الآن عند مدارج قمة النظام الدولي ، كلها تـدور حول السعي إلى نشر كل فاعل كبير لقيمه الثقافية، ومعان للعـالم تنبثـق عنهـا بوصفها قيم عالمية، والأخطر الاعتقاد بكونها إنسانية، وابرز ما ينطوي عليه هـذا الاتجاه هو تسييد قيم الرأسمالية الغربية، ونظام السوق ونظـام حقـوق الإنسـان، والصراع الثقافي الذي يتم الآن في العلاقات بين الكيانات الجديدة التي تتشكل حيث تتخذ من ساحة الثقافة، والمرئيات والسيطرة علـى إمبراطوريـات المعلومـات- والمعلوماتية- أدوات هامة، وخطيرة في السيطرة على العالم ومجتمعاته وثقافاته، بهدف فرض زمن هذه الكيانات الشمالية، والمعاني التي تريد إضفاءها على النظام الدولي انطلاقا من مرجعيات غربية-أوروبية وأمريكية-أو حتى آسيوية تواجـه إشكالية حضورها، ومعناها في العالم انطلاقا من ثقافة وتجربة خاصـة ومتفـردة وهي إشكالية اليابان، وحولها النمور الآسيوية الاقتصادية الجديدة، وهـي إشـكالية مرتبطة بإنجاز اقتصادي وتقني كبير، ولكن في إطار خصوصـية لهـا ملامحهـا الخاصة في هذه المنطقة من العالم. وهو الأمر الذي يثير إشـكالية فـي الصـين وإنجازها التنموي الكبير. وأيضا، شكلات السيولة وعمليات التفكك بيئة عالمية مـن التناقضات المولدة لأنماط متعددة من العنف، ولاسيما أن ذلك ارتبط بفرض أنظمة

السوق وآلياتها المرسلة، وعنف التعديات الجديدة، وهوياتها المتناقضة، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور درامات محزنة، كعمليات العنف والحرب التي ظهـرت بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي إزاء الأرمن، وتعرض المسلمين في البوسـنة والهرسـك لعمليات إبادة، وتطهير عرقي بالغ القسوة، وانتشار العنف وامتداده في جنوب الدنيا في أفريقيا كبوروندي وغيرها، أن أنماط العنف التي انتشـرت فـي هـذه البيئـة المتحولة اتخذت أقنعة، ومعاني لها بعضها عرقـي ، أو دينـي ، أو قـومي ، أو لغوي... الخ، أي أننا إزاء عنف مؤدلج حيث جرت- ولا تزال – علـى سـاحته صراعات رمزية وطقوسية متعددة. بهدف إضفاء معاني علـى عمليـات العنـف والاقتتال والحروب والمنازعات، وبالرغم من هذه المعاني المتعددة تبـدوا أشـكال العنف محيرة وملتبسة وغامضة وضاربة إلا أن العنف في ذاته – ماديا ومعنويـا ورمزيا- هو بحث آخر عن المعنى ، بهدف إسباغ التماسك على كل طرف مـن أطرافه.

وتزايدت إشكالية المعنى تعقيدا مع اختلافا المـوازين الدوليـة، وارتبـاط المعونات بنشر معنى محددا- أو معاني- للعالم انطلاقا من نظام الليبرالية، وحقوق الإنسان، والسوق، وحقوق الأقليات والعلمانية- رغم ما تعانيه الآن في بلدانها الأم- ،وربط أشكال المعونة الدولية من الشمال للجنوب بهذه القيم والمعاني للعالم.

ومن هنا يمكننا تفسير الصراع الضاري الذي يستهدف خلق عـدو جديـد للنظام الدولي ، ومن ثم لأنظمته الإقليمية التابعة، وهذا العدو يتمثل فـي ظـاهرة صعود المد الإسلامي السياسي الراديكالي وظواهره العنيفة في مناطق أساسية مـن عالمنا، ولاسيما في العالم العربي ومصر في قلبه. أن فكرة خلق العدو تساهم، من ناحية أخرى ، في عملية الوصول إلى حل لإشكالية المعنى المتغيرة للنظام الـدولي من حيث الاختلاف، والاستبعاد من خلال صناعة"العدو المغاير"، وهذا أمـر بـالغ الأهمية في تقديرنا من حيث اصطناع مبررات ومسوغات التعبئة في داخل المراكز المتقدمة في العالم. ومن حيث الوظائف الجديدة لأنظمة وسياسات الدفاع الغربيـة،

والإنفاق العسكري.. الخ، والعدو الجديد لا يحتاج إلى خلق أساطير وأوهام سياسية وثقافية كما كان الأمر مع العدو القديم"إمبراطورية الشر الشيوعية"، هـذا التعبيـر الذائع الذي وظفت آلة الدعاية السياسية الغربية كل طاقاتها لمحاربته، ومنع انتشار نموذجه في العدالة الإنسانية وتصوره الفلسفي عن الإنسـان والعـالم والطبيعـة، وإمبراطورية المعنى التي كانت تنطق بها. العدو الجديد الآن- وهـو قلـب هـذه الرؤية والإشكالية موضوع حوارنا- وراءه تـاريخ مـن الصـور، والنعـوت، والمواجهات والاختلافات وهو جزء من كواليس المخيلات الجماعية في الغـرب، والثقافات الأخرى. أن الأوهام، والأساطير، وفوضـى المعـارف والتحلـيلات المتناقضة حوله، سوف تساهم في عملية تشكل المعنى أو المعاني الجديدة لنظـام العالم وقوانينه، وقواعده.

إن صناعة العدو الجديد، لها تجليات في توظيفات العنـف المنفلـت مـن الفوضى التي أعقبت الانهيار في يوغسلافيا السابقة وإضـفاء المعنـى عليـه- أو عبره- في تصفية وإبادة الآخر المختلف دينيا، والرعب الساكن في قـاع الـوعي الغربي حول الإسلام والمسلمين وكل محمولات هذه التعبيرات، ويتدثر العنف فـي سعيه نحو إضفاء المعنى عليه، بكل الصياغات الأيديولوجيـة والدينيـة الجديـدة. كالدفاع عن وحدة يوغسلافيا السابقة، أو القومية الصربية، أو اعتبارها معارك الحد الفاصل بين الحضارة والبربرية.. إلى آخر هذا السيل المتدفق من النعوت السلبية التي تريد إضفاء المعنى على العنف والإبادة والتطهير العرقي.

ومن جانب آخر، فان اصطناع"العدو الإسلامي"لدى الـدول الغربيـة الشـمالية- وثقافات ودول أخرى في عالمنا- يؤثر في صنع الكواليس، والأوهام عن الغـرب لدى قطاع واسع من المجتمعات العربيـة- الإسـلامية، وفـي مركزهـا القـوى الإسلامية السياسية الراديكالية و المعتدلة. حيث هنـاك تـاريخ مـن المواجهـات والاحتلالات الاستعمارية، وأشكال التحقير الثقافي والقيمي والسياسي لهذه البلـدان والجماعات، حيث يؤدي ذلك إلى خلق مبررات ومسوغات ومعاني للعنف الرمزي

واللفظي ، والمادي أيضا- السائحين والرعايا الأجانب والمصـالح الغربيـة فـي الجزائر في مصر مثلا- أن تصنع من الآخر عدوا، فإنك تجعل من نفسك عدوا في ذات اللحظة. ومن المثير أن نلاحظ أن الوعي المصري –والعربـي الإسـلامي- تسكن فيه حقائق الاستضعاف، والاستغلال، والاحتلال، والإهانـات حـول الـدين والقوميات والأعراق بل واللغة ذاتها. وهي أمور تستشير في المخيلـة الجماعيـة والفردية، محفزات للعنف مضادة تأخذ أشكالا من النعوت السلبية المرتبطة بالتراث والقيم الدينية الإسلامية، أو قيم التراث القومي العروبي ، وعلي هذا، يمثل العنـف الديني الإسلامي الذي تمارسه الحركات الإسلامية الراديكالية في عالمنا العربي ، بحثا عن المعنى من خلاله، أو عبر الرسائل الشفرية إلى يحملها، لأنه ليس محض رد فعل فقط، وإنما فعل وشكل من أشكال التعبير سواء في عنف مادي موجه إزاء أهداف داخلية، أو غربية، أو عبر دولتي ، أو محلي يحمل دلالة غربية، أو عنـف لفظي أو رمزي.

تشكل ثورة المرئيات، والمعلوماتية-الآن-صور العالم، وسلوكه، وقيمـه، وطقوسه وألوانه بل ولغاته، وعبر هذه الثورة الضارية والناعمة- والمقنعة بنعومة الألوان، والقيم الحاملة لها، يسعى العالم إلى صناعة إمبراطورية المعنـى الجديـد، وتحديد أعدائها ومعانيهم المضادة، وبينما الغرب الإمبراطوري والإمبراطوريـات الآسيوية الصفراء العتيدة. يفرض عنفه الرمزي والمادة على عالمنا، وتنطلق لـدينا موجات من العنف والغضب- غضبات لله بتعبير الأدبيات الإسلامية الراديكاليـة- في مواجهة كل رموز العداء للدين وتصوراته لدى هذه الحركات، وانطلاقـا مـن رؤى وقراءات لرسالة ذات مهام إنسـانية تتجـاوز حـدود الأقـاليم، والأعـراق والأمميات، والثقافات، واللغات، والألوان، إذن الأيديولوجيات والقراءات السياسية والفقهية للإسلام، عابرة للأمميات، ولديها رسالة تستند إلى أصول وموارد مقدسة، ولديها نظام للمعايير والمعاني تريد إضفاءه على العالم كله، وفي تحديدها للتمايزات بين مناطق الحلال و الحرام، وبين دار الإسلام ودار الحرب.

هذه البيئة بكل محمولاتها، ورموزهـا، وتناقضـاتها، وعنفهـا، تـؤثر وتحرض على انطلاق العنف المادي والرمزي واللفظـي فـي مصـر والجزائـر وغيرهما من البلدان العربية الأخرى ، ليس هذا فحسب، بل تـزداد ردات الفعـل العنيفة في ظل عالم تسيطر عليه آليات جديدة للسيطرة الرمزية والمادية، وسـقوط المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة- الأمة من خلال البث المباشر عبر أجواز الفضـاء رسائل إعلامية ورمزية تستهدف تدويل الثقافة وأنماط الاستهلاك الغربيـة. ومـن ناحية أخرى ، تبرز مفاهيم الهيمنة من خلال ما يسمى بحق التدخل الإنساني لحماية الأقليات الدينية والقومية، كما حدث في شمال العراق لحمايـة الأقليـات، أو فـي الصومال، وتتولد عبر هذه المفاهيم هواجس، وكوابيس جديدة عن هذا العدو الغربي كلي القدرة الذي يطارد الآخر، وكافة صوره تحت دعاوى الإرهاب.

كل ذلك أثر، ولا يزال في تغذية دوافع وآليات العنف السياسي ذي الطـابع الديني في مصر، وغيرها من المجتمعات العربية الأخرى ، وفي إضافة مصـادر جديدة لإنتاجه. بل إن خبرات ممارسة العنف إزاء الاتحاد السوفيتي السـابق فـي أفغانستان، وهي تجربة شاركت فيها كوادر الحركة الإسلامية الراديكالية، ساهمت في إضافة معدلات جديدة على عمليات العنف النشطة عربيا ومصريا على نحو ما سوف نشير إليه في الأجزاء التالية.

ثانيا: العنف الديني – السياسي في مصر

البلاغة الغامضة

ووجيز ما سبق يتمثل في أن انقلاب المفاهيم والمعاني في النظام الـدولي ، وانطلاق الموجات الجديدة من العنف فـي مرحلـة السـيولة والفوضـى الدوليـة المحكومة نسبيا، وعدم تبلور الصورة الجديدة للنظام الجديد، وقوانينه، ومعادلاتـه وقواعده، ومعاني العالم الجديد، دفعت إلى تحول العنف الداخلي والعابر للحدود إلى طاقات نفسية وسلوكية، مادية ورمزية تبحث عن معنى سواء في الداخل أو مـن خلال الذات وإزاء الآخرين، وإزاء العالم.

والتفكك الذي صاحب انهيار. النظام القديم وتوازناته أثر في توازنات دول عديدة منها الدول والمجتمعات العربية التي كانت تعتمد في صـراعاتها الإقليميـة ودعم وجود النخب السياسية فيها- عبر المعونات والدعم السياسـي والعسـكري- على إحدى القوتين العظميين، أو المناورة فيما بينهمـا، ولاشـك أن انهيـار هـذا التوازن أثر وفي العمق على هذه النخب بل وشمل الحركات السياسية المختلفة فـي هذه البلدان، ولاسيما المعارضة منها، وقد أدى ذلك إلى تفكـك الأشـكال القديمـة للسيطرة الرمزية، والعنف الرمزي المصاحب لها في هذه البلدان. ومع الانفجارات السكانية والأزمات الاقتصادية- الاجتماعية، وانتشار ظواهر الاختلال الهيكلي فـي اقتصاديات الدول المعسورة، ومنها مصر، وذيوع البطالة، والتضخم، والأزمـات الاجتماعية المرتبطة بذلك، تآكلت قاعدة التأييد الاجتماعي القديمة للدولة فـي هـذه البلدان.

إن الانتقالات السريعة للنخبة السياسية بين أيديولوجيات وخيارات متعـددة، وعسر الحياة المرتبط بإخفاق نخبة الحكم المصرية في تحقيق وعودها، وأساطيرها أدى إلى انطلاق أشكال متعددة ومتزايدة من العنف الهيكلي ، والجنائي واللفظـي ، والطائفي ، والديني ، والرمزي ، والسياسي والتلقائي خـلال عقـدين أو أكثـر. وتزايدت موجات العنف الديني- السياسي والطائفي خلال العامين المنصرمين، ولا يزال وعلى نحو غير مسبوق، في تاريخ النظام السياسي المصري الذي ولـد مـع عشية يوليو١٩٥٢و حتى الآن.

إذا كانت الدولة المصرية النهرية والمركزية احتكـرت تاريخيـا العنـف المشروع والرمزي ، فان المرحلة الممتدة منذ السبعينيات، و حتى الآن قد شهدت عنفا مضادا، وجامحا وعلى نحو غير مسبوق، وهناك نقاط فارقـة فـي تطـوره كأحداث الفنية العسكرية، ومقتل الشيخ الذهبي ، ومرورا بأحداث العنف الجماهيري التلقائية في يناير١٩٧٧، وحادثة اغتيال السـادات فـي اكتـوبر١٩٨١، ومـرورا بأحداث العنف في أسيوط في أعقابه، وتطور العنف في تصاعد خطير فـي عقـد

الثمانينيات، وأوائل السبعينيات واغتيال رفعت المحجـوب، ومحـاولات متعـددة لاغتيال رموز الدولة المصرية، سياسيا كرئيس الوزارء ووزراء الداخلية السابقين، والوزير الحالي واغتيال كاتب كفرج فودة أو محاولات اغتيـال رئـيس تحريـر مؤسسة قومية كمكرم محمد أحمد، وانتقال العنف إلى أشكال ثأرية متداخلة مع نظام القيم التقليدي في صعيد مصر مع رجال الجهاز الأمني ، وطائفيا موجهـا للآخـر الديني... الخ.

هذه البيئة العنيفة، يبدو العنف فيها هو المعنى ، أو حامل لمعنى غامض، قد يبدو دينيا في ظاهرة، وتبريره، أو قد يحمل معنى الدفاع عن القانون والشـرعية الدستورية في استخدام عنف الدولة المحتكرة تقليديا وسياسيا للعنف المشروع.

إن ما يضفي غموضا على إشكالية المعنى ، وهو سيادة أشكال من النعوت والهجاء السياسي لدى الأطراف التي تمارس العنف ومن ثـم تشـكلت غطـاءات وأقنعة، سادت حول ظواهر العنف السياسي- الديني في مصر. ويبـدو أن كـل طرف اقتنع بهجاءاته ونعوته وتوصيفاته للعنـف الـذي يمارسـه. إن الوضـوح الظاهري للعنف في مصر ينطوي على غموض شديد مبعثه سيطرة العنف اللفظي على ساحته، ولاسيما من الحركة الإسلامية السياسية الراديكالية وأدبياتها الخفية.

إن تحليل بنيات العنف ووظائفها ووسائلها لدى جهاز الدولة الذي يحتكـر العنف ولدى الحركة الإسلامية- الجماعة الإسلامية والجهاد- يستهدف الخـروج من البلاغة السياسية للهجاءات المتبادلة ومحاولة البحث عما وراء هـذه البلاغـة الغامضة، أو على الأقل محاولة إنارة جوانب هذا الغموض، وهو ما سنتناوله فـي الأجزاء التالية:

ثالثا: عنف الحركة الإسلامية الراديكالية
الوظائف والمعاني

ثمة نزعة عارمة لدى الباحثين المصريين إلى صياغة نظام شـمولي فـي تفسير كافة الظواهر السياسية، والاجتماعية، ولاسيما الظواهر المرتبطة بالجماعات

الإسلامية السياسية، والعنف الذي تمارسه تجاه الدولة وجهازهـا الأمنـي ، وفـي مواجهة الأقباط، أو بعض وجهاء الحياة العامة في مصـر، وهـذه النزعـة فـي محاولتها لتفسير هذه الظواهر العنيفة تنحو صوب إضفاء كل الظواهر، والأزمـات الهيكلية التي تنشب في جسد المجتمع والدولة على ظاهرة العنف، وأسباب وعوامل نشأة وتطور الحركة الإسلامية السياسية. ومثل هذا الاتجاه يفسر كل الظواهر من خلال حشد مجموعة من المتغيرات في حالات عامة وغامضة لا تفسر أي شـيء في النهاية، بل إنها تعيد إنتاج هذه المتغيرات، والتفسيرات، دونما فحص أو تفكيك لظاهرة العنف، ومن ثم يصلح نظام التفسير والتحليل هذا إلى إعادة إنتاج تفسير كل الأزمات والظواهر الأخرى ، دونما إسناد تحليلي لكل ظاهرة وخصوصياتها(٢)

وفي خصوصية ظاهرة العنف الذي تمارسه الحركة الإسلامية الراديكالية، هناك سيل متدفق من التفسيرات التي تحيل الظاهرة إلى أسباب اقتصادية كالبطالـة في حين أن غالبية المنخرطين في أعمال العنف يعملون، وفقا للمعلومات المنشورة حول المتهمين في هذه القضايا، أو لأسباب خاصة بالتضـخم، أو لأسـباب تتعلـق بالانفجارات السكانية، أو لأسباب
اجتماعية كأزمة الإسكان في علاقاتها بتكوين اسر جديدة، أو لأسباب سياسية كنقص التطور الديمقراطى. ومثل هذه التفسيرات لا توجد دراسات تؤكد علـى صـحتها. وربما يرجع ذلك إلى حساسية هذا النوع من الدراسـات، أو نقـص المعلومـات والأدبيات السياسية السرية لهذه الجماعات، أو صعوبة إجراء دراسات حقلية علـى العناصر والكوادر المنخرطة في هذه التنظيمات إلى آخره. ومن ثم لا يزال بعـض الباحثين يردد هذه التأملات المعممة.

وسوف نحاول هنا دراسة علاقة العنف بإشكالية المعنى التي أشـرنا إليهـا وبيان علاقة العنف الداخلي ، بظواهر العنف في النظام الدولي.

وبداية نود أن نشير إلى عدة أمور فيما يلي:-

١- إن ظاهرة عنف الدولة، والحركة الإسلامية تمثل واحدة من أكثر الظواهر السياسية أهمية وإيلاما في تاريخنا سواء في مرحلة النظام شبه الليبرالـي- حـول الأعوام ١٩٣٦-١٩٥٢- تجاه الإخوان المسلمين، والتنظيم الخاص، أو أثناء النظام الناصري والساداتي ، وفي مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك. وثمة من يـرى أن هذه الظواهر العنيفة تعود إلى عمليات العنف الرسمي التي مورست تجاه الإخـوان المسلمين، وقياداتهم، الأمر الذي ساهم- ضمن أسباب أخرى- في إنتاج الجماعات الإسلامية الراديكالية ومنها"جماعة المسلمون"، والتي ساهمت في متتاليـات مشـهد العنف السياسي في عقد السبعينيات مع حزب التحرير الإسلامي.

٢- إن نقطة التحول الكبير في ظواهر العنف السياسي- الإسـلامي ارتبطـت بتنظيم الجهاد، وابرز علامة عليها هو اغتيال الرئيس السادات(٣) وأحداث أسـيوط المصاحبة لذلك عام ١٩٨١.

٣- استمرت أعمال العنف طيلة عقد الثمانينيات، واشـتدت فـي عـامى٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٤- شهد عام ١٩٩٣نموا كميا، ونوعيا فارقا في عمليات العنـف مـن حيـث التقنيات، والأداء في ممارسته من قبل الحركة الإسلامية الراديكاليـة (الجماعـة الإسلامية، الجهاد).

٥- بلغ مجموع ضحايا عمليات العنف المتبادل، ٣٢٢قتيلا، والجرحـى٧٤٤، حيث قتل ١٢٠شخصا من رجال الأمن وجرح ١٨١، وبلغ عدد القتلى من كـوادر الإسلام السياسي الراديكالى١١١وجرح ٢٥٢، ومن الأهالي قتـل ١٠١، وجـرح ٣٤١ وتركزت بؤر الحركة الإسلامية في محافظات الفيوم وأسيوط والمنيا وقنـا بالوجه القبلي ، والقليوبية والمنصورة بالوجـه البحـري ، فضـلا عـن القـاهرة والجيزة(٤). وهذا التصاعد في مؤشرات العنف، وضحاياه مـن أطرافـه وبيـنهم مواطنون أبرياء نشير إلى حدة واحتقان الأزمة السياسية والأمنية.

يشير التطور في أنماط العنف ذي الأقنعة الدينية والطائفية إلى عدة أسئلة، منها عوامله، وأسبابه، ووظائفه وإشكالية المعنى المصاحبة له. وهنا لابد من الإحالة في الإجابة على السؤال الأول إلى دراسات سابقة لنا حول هذا الموضوع تشير إليها، ونركز على محاولة الإجابة على السؤال الثاني ، بحثا عن تفسير لازدياد ووطأة العنف في الفترات الأخيرة(٥).

وسوف نتناول هنا الجوانب التالية

أ- أهداف العنف.

ب- تحولات العنف.

ج- تسويغات العنف

د- العنف وإشكالية العنف.

أ- أهداف العنف لدى الجهاد والجماعة الإسلامية

من خلال متابعة عمليات العنف التي تمارسها الحركة الإسلامية الراديكالية وتحديدا جماعة الجهاد، ولاسيما جناح طلائع الفتح، والجماعة الإسلامية يمكن استخلاص مايلي:

١- اغتيال رموز الصفوة السياسية ومن أبرزها د. رفعت المحجوب، ومحاولات اغتيال رئيس الوزراء د. عاطف صدقي ، ووزراء الداخلية السابقين: النبوي إسماعيل، وحسن أبو باشا، وزكي بدر، ووزير الداخلية حسن الألفي ووزير الإعلام صفوت الشريف.

٢- اغتيال بعض الكتاب العلمانيين مثل د. فرج فودة، ومحاولة اغتيال مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور.

٣- اغتيال قيادات جهاز امن الدولة، وضباط الصف وجنود الشرطة وبعض المواطنين.

٤- الاعتداء على المواطنين الأقباط.

٥- محاولات تفجير بعض القطارات، وإطلاق الرصاص على المراكب السياحية العائمة في النيل.

٦- ضرب أتوبيسات نقل السائحين الأجانب في صعيد مصر، أو في القاهرة.

٧- محاولات تفجير البنوك الأجنبية في مصر.

إن قائمة الأشخاص، أو العناصر، أو الأهداف المباشرة للعنف تشير إلى عدة أهداف أساسية كامنة وراء هذه العمليات يمكننا بلورتها فيما يلي:-

(أ) إحداث أكبر حجم من الترويع في دائرة صنع القرار، بهدف إشاعة الرعب والاضطراب في صفوف النخبة الحاكمة. بكل انعكاسات ذلك على أداة الحكم، وأدائه.

(ب) بث الاضطراب، والفوضى لدى الأجهزة الأمنية، وإشاعة الخوف لدى قيادات الجهاز الشرطي ، ومعاونيهم، وإثبات إمكانية التغلغل في داخل الجهاز من خلال عمليات المراقبة والمتابعة، والرصد بهدف اغتيال رموز جهاز امن الدولة، وأبرز أمثلتها واقعة اغتيال رؤوف خيرت رئيس قطاع مكافحة التطرف الديني.

(ج) إشاعة الخوف لدى قادة الرأي ذوي الاتجاهات العلمانية ومؤيدي الخطاب الرسمي ، وسياسات الدولة.

(د) إثارة الفتنة الطائفية من خلال الاعتداء على المواطنين المصريين الأقباط، بهدف إثبات ضعف الدولة وأجهزتها عن حماية بعض مواطنيها أمام المجتمع الدولي ، ولاسيما الدول الغربية، ومن ناحية أخرى بهدف تعبئة الوسط الإسلامي المحيط بمواقع الاعتداء على أساس التعاضد الديني ، وخلق حالة اهتمام إعلامي دولي بما تحدثه الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر.

(هـ) إشاعة مناخ مضاد للسياحة والاستثمار الأجنبي من خلال عمليات الاعتداء على السائحين الأجانب، وتفجير المصارف الأجنبية، بما يؤدي إلى التأثير في الإعلام الدولي ، ودفع البنوك الأجنبية إلى إغلاق فروعها في مصر، والتأثير على

حركة السياحة في مصر، بما يؤدي إلى إفقاد الدولة مصدرا رئيسيا مـن مصـادر الدخل القومي(٦).

ما سبق يمثل الأهداف المباشرة لعمليات العنف التي تمت في مصر خـلال السنتين المنصـرمتين، وان كـان ثمـة أهـداف أخـرى منهـا إثبـات مكانـة الجماعتين(الجهاد، الإسلامية) على الساحة السياسية المصـرية، وعلـي الصـعيد الإقليمي،والدولي ، باعتبارها تمثل احد الفاعلين السياسيين الأساسيين، ومن ناحية أخرى إشباع وظيفة نفسية ومعنوية هامة لكوادرها في السجون والمعتقلات، وفـي إمكانيات جذب وتجنيد عناصر أخرى ، وفي توظيف الوجود المؤثر والمكثف فـي الساحة السياحية المصرية في تطوير علاقتها الدولية والإقليميـة مـع المنظمـات الإسلامية النظيرة، ونتائج ذلك على صعيد الدعم اللوجيستيكي ، والتدريبي ، وهو ما أثبتته التجربة في أفغانستان، وانعكاساتها على التطور النوعي في الأداء العنيف في العامين الماضيين(٧).

ب- تحولات العنف السياسي الإسلامي

شهدت مصر في عـامى١٩٩٢-١٩٩٣ والشـهور الأولـي مـن عـام ١٩٩٤تحولا نوعيا فارقا في كثافة العنف، وتقنياته، وفي عدد ضحاياه حتـى أن البعض يغالي في اعتبار الحالة العنيفة في مصر تمثـل حربـا أهليـة"!أو"حـرب استنزاف"متبادل بين الدولة والجهاز الأمني من ناحية وجماعتي الجهاد والجماعـة الإسلامية من ناحية أخرى. وبالرغم من أن هذه التوصيفات تنطوي علـى تبسـيط إعلامي ، وسياسي ومغالاة في توصيف وتكييف الأوضاع المولدة للعنـف،والتـي تقوم بإنتاجه، إلا أنه من زاوية أخرى يشير إلى مستوي التوتر النفسي ، والشعوري الذي خلفته الحالة العنيفة لدى عناصر من الصفوة السياسية الحاكمة والمعارضـة، وجماعات المثقفين شبه العلمانيين في مصر.

ولابد من الإشارة هنا إلى العناصر الجديدة في ساحة العنف لنكشف عـن تحولاته النوعية، وذلك على النحو التالي:-

١- التلاحق السريع في معدلات العنف على نحو ما اشرنا سابقا.
٢- اتساع دائرة الأهداف التي شملتها عمليات العنف.
٣- ارتفاع مستوي الأداء في تنفيذ العمليات، نظرا لارتفاع مستوى الكفاءة والتدريب العسكري لكوادر الجماعة الإسلامية وجناح طلائع الفتح العسكري التابع لتنظيم الجهاد.
٤- استخدام تقنيات جديدة في تفجير السيارات، والقطارات، وفي عمليات اغتيال الأشخاص، ولاسيما في محاولات اغتيال وزير الداخلية ورئيس الوزراء، واغتيال رئيس قطاع النشاط الديني بإدارة أمن الدولة.
٥- ارتقاء مستوي عمليات جمع المعلومات ورصد الأهداف (أشخاص، وأماكن، وتحركات، وقطارات... الخ).
٦- ديناميكية العمليات الاتصالية بين التنظيم في الداخل والخارج، وبين الكوادر

داخل العناقيد المنتشرة على المستوي الداخلي ، وهو ما كشفت عنه تحقيقات الأجهزة الأمنية والقضائية في قضايا ضرب السياحة، والعائدين من أفغانستان (٨).

ويرجع هذا التطور العنيف والنوعي لعمليات العنف- الاغتيالات، ومحاولاتها الفاشلة، وفي التفجيرات، وإطلاق الرصاص على أهداف متحركة، ووسط مناطق تتسم بالازدحام البشري ، والاختناقات المرورية لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها الدور الذي لعبتها الكوادر القادمة من أفغانستان والتي تم إخضاعها لنظام متقدم في التدريب على أنماط مختلفة من الأسلحة الخفية والمتوسطة. ومارس بعضها غمار القتال في مناطق جبلية وعرة أثناء تواجدهم في أفغانستان،

ناهيك عن التدريب و التنشئة السياسية والأمنية والعقائدية هناك سواء في معسكرات المجاهـدين الأفغـان، أو الســعوديين، أو الجماعـة الإسلامية في مصر(٩). ومشاركة هذه العناصر في عمليات العنـف ساهم في تطوير الأداء لدى الجماعة الإسلامية، وجناح طلائع الفـتح في تنظيم الجهاد.

جـ - تسويغات العنف

تمثل أشكالية التسويغ الشرعي للعنف- أي موقعه مـن بنيـة النصـوص الشرعية في جانبها القرآني المقدس، وفي السنة النبوية- واحدة من أهم أشـكاليات دراسة العنف الذي تمارسه الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر، بالنظر إلى أن بنية التبريرات المقدمة، تمثل موضوعا للخلاف بين قراءات فقهية متعددة لفصـائل الحركة الإسلامية الراديكالية من ناحية وبقية الإسلاميين، وعلى رأسـهم الإخـوان المسلمين، والمؤسسة الأزهرية(١٠).

وثمة خلاف آخر يتعلق بمواقف العنف في فكر وإسـتراتيجيات الجماعـة الإسلامية والجهاد، ولاسيما تكييف العنف ذاته ووظائفه وهل هناك عنف إسلامي ، ينطلق من النصوص الإسلامية المقدسة، والسنة النبوية أم من قراءة لهـا ضـمن قراءات فهية أخرى تخضع مثل كل قراءات مذاهب ومدارس الفقه الإسلامي إلـى تفسيرات، وتأويلات بكل ماينطوي عليه ذلك من تداخل بين انتمـاءات اجتماعيـة، ومصالح سياسية وإسقاطها على النصوص أثناء عمليـة التأويـل والتفسـير(١١). ناهيك عن الأهمية الاستثنائية للتكييف الشرعي للعنف في داخل الجماعة من زاوية دوره في الانضباط التنظيمي .

وقد أثيرت أشكالية المشروعية الدينية لعمليـة اغتيـال الـرئيس السـابق أنورالسادات قبل اغتياله، وبعدها، ومن ثم قامت جماعة الجهاد بمناقشـة تفصـيلية حول ذلك بالرغم من أن العملية تمت بعد عملية إفتاء جاءت عامة أصدرها الشيخ عمر عبدالرحمن، ولكنها لاتشير إلى الرئيس السادات تحديدا(١٢). ويـرى تنظـيم الجهاد أن موقع اغتيال السادات من الاسلام له أكثر من باب في الشر: أولا: قتـال لحاكم كافر يحكم بغير ما أنزل الله مستبدل لشرائعه.

ثانيا: وهو قتال من أجل تنصيب خليفة مسلم يحكم بالاسلام، ثالثـا: وهـو قتال من أجل تغيير منكر أكبر لايندفع الا بالقتال الا هـو الحكـم بمـا أنـزل الله واستبدال شرائعه(١٣).

وتؤسس الجماعة هذه القراءة- الحكم، استنادا إلى أن القرآن جعل الحـاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله كافرا وفاسقا وظالما، ارتكازا على قوله تعالى :

"ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"(١٤) وقوله تعالى :

"ومن لمن يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون"(١٥).

"ومن لمن يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"(١٦).

وفي عملية التأصيل الفقهي استنندت الجماعة على عدة قراءات لأكثر مـن فقيه يأتي على رأسهم الامام ابن تيميه الذي ذهب إلى أنه"ومعلوم بالاضطراد مـن دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع شريعة غير شريعة محمـد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو كفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه"(١٧).

والإمام ابن كثير الذي ذهب في "البداية والنهاية"فمن ترك الشرع المحكـم المنزل على محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة، كفر، فكيف بمن يتحاكم إلى دين جديد يسمى "الياسق"قدمها عليه؟ من فعل ذلك كافر بإجماع المسلمين"(١٨).

ورتبت الجماعة على هذه القراءات تكييفها الشرعي للقوانين الوضعية قياسا على قوانين جنكيز خان بقولها إنه " وإذا تـدبرنا الياسـق " لوجـدنا أن القـوانين الوضعية التي يحكم بها حكام اليوم أعمق كفرا وأعتى منـه جاهليـة، فلقـد كـان الياسق- كما قال ابن كثير- عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسـها مـن شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وبهـا كثيـر مـن الأحكام اخذها من مجرد نظره وهواه فصارت شرعا متبعا يقدمونها علـى الحكـم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وورد عـن الياسـق أيضـا، كمـا قال"الجويني في الغياثي "أنه من زنى قتل محصنا كان أو غير محصن، وكذلك من تعمد الكذب قتل، ومـن سـحر قتـل، ومـن تجسـس قتـل، الـى آخـر هـذه الاحكام"(١٩)وترتب على ذلك الجماعة بقولها. وهنا نقول أيهما أدعى للنكير وأولى بالكفر: السادات أم جنكيز خان؟ الدستور الدائم أم الياسق؟ وتؤسس الجماعة وجهـة

نظرها الشرعية على قراءة الشيخ احمد شاكر وتعليقه على كلام ابن كثير في قوله تعالى :"**أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنـون". والتـي ينتهي في تحليله من زاوية موقف الحكام من التشـريعات والقـوانين الوضـعية، وفصل الدين من الدولة إلى "أن الامر في هذه القوانين الوضعية واضـح وضـوح الشمس هي كفر بواح لاخفاء فيه ولامداورة ولا عذر لأحد مما ينتسب للإسلام كأننا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها، فليحذر كل امرئ لنفسه، وكـل امرئ حسيب نفسه"(٢٠).

وتزيد الجماعة الامر تفصيلا برد الامور ثانية إلى الامام بن كثيـر حيـث يرى أن من فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله(٢١).

ثم إلى القاضي عياض الذي ذهب إلى انه اجمع العلماء علـى أن الامامـة لاتنعقد لكافر على أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل وكذا لو تـرك اقامـة الصـلوات والدعاء اليها،"ويقول القاضي عياض كما تستطرد الوثيقة نقلا عنه"فلو طرأ عليـه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجـب علـى المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل أن أمكنهم ذلك، فان لم يقع ذلـك الا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكفار، ولايجب في المتبـدع الا اذا ظنـوا القـدرة عليه)٢٢(،وتذهب الجماعة الى أن هذا التفسير هو"وجه من الوجوه التي بهـا قتـل السادات وبها يقاتل أمثال السادات الذين يحكمون بغير مـا أنـزل الله ويسـتبدلون شرائعه، وهذا الوجه يعتمد على أن قتالهم إنما هو قتال من باب تيير منكر أكبر الا هو استبدل الشرائع ولايندفع هذا الفكر الا بالقتال"(٢٣). وقامت الوثية باسـتعراض عمليات اغتيال العصماء بنت مروان، وأبو عفك اليهودي ، وكعب بـن الاشـرف وسفيان بن خالد الهذلي ، وسلام بن الحقيق وغيرهم(٢٤).

وفي تكييف الجماعة لضرورة اللجوء إلى الاغتيالات في حركتها إلـى أن الحركة الإسلامية بطبيعتها الانقلابية تسعى إلى إحداث التغيير الشامل والجذري في كل مناحي الحياة التي تشربت وتشبعت بالجاهلية.

وترتيبا لي ذلك ترى أن هذا التغيير يستلزم دون نقاش إجراء مواجهات مع الجاهلية على كل المستويات والاصعدة لإحداث الانقلاب المنشود في عـالم القـيم والتصورات والمفاهيم والواقع(٢٥).

وهناك وظيفة أخرى للاغتيال من وجهة نظر الجماعة، وتتمثل في أهميـة عملياته في الردع للقوى التي تحارب الاسلام وتلقي الشبهات امام تقدمه وانطلاقـه لتحرير الارض من الطواغيت والاصـنام المعبـودة مـن دون الله(٢٦). وتـرى الجماعة أن هذا الهدف- الردع والإرهاب وكف الاذى - هوالغالب على عمليـات الاغتيال التي قام بها صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن هذا هو خلاصـة التأمل في السيرة النبوية الشريفة(٢٧) إن الجماعة ترصد ماتسميه بالأعداء الـذين يحتاجون لهذا النوع من عمليات الاغتيال، وتحددهم على النحو التالي :

أولا: على رأسهم قيادات الدولة العلمانية الجاهلية سواء القيادات السياسـية أم القيادات الامنية، لأن هؤلاء. فضلا عن ممارستهم الكفر البواح بالحكم بشـرائع وضعية ما أنزل الله بها من سلطان ومحاربة الاسلام والمسلمين ووقـوفهم حـائلا دون دعوة الله عز وان تنتنشر، فهم أيضا يمكنون للكفر الوافد لكـي يباشـر دوره ولكي يمارس عربدته"(٢٨).

ثم تحدد الجماعة الهدف الثاني متمثلا في :"ثانيا": القيادات الفكريـة التـي تدعو للافكار الجاهلية العلمانية أو الشيوعية ويتصـدون لـدعوة الاسـلام سـواء بالتحريف أو بالتشويه أو بالقاء الشبهات في الطريق(٢٩).

الهدف الثالث:" القيادات الصليبية التي تمارس التبشير".

ورابعا: اليهود والأمريكان الذين تعج بهـم شـوارع القـاهرة والمنـاطق السياحية، والذين ينفذون بتواجدهم مخططات طويلة الامد تهـدف إلـى إجهـاض الصحوة الإسلامية فهم يقوموم بإجراء الدراسات الاجتماعية وغيرها على الحركـة الإسلامية(٣٠).

والهدف الخامس: يتمثل في "الدور الغربي الفرنسي والانجليزي والالمـاني والايطالي وهو دور مكمل لدور اليهود والأمريكان في السعي نحو السيطرة الكاملة على مصر ببث كل اساليب ووسائل التبعية المباشرة وغير المباشرة السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية"(٣١).

إن الاقتباسات السابقة والتي استهدفنا أن تكون شبه تفصيلية هدفها أن يكون النص الذي يعكس وجهة نظر الحركة الإسلامية الراديكالية حاضرا وغير مبتسـر، بهدف استخلاص وبلورة أهدافه، فالثابت هنا شمول أهـداف عمليـات الاغتيـال لمساحات واسعة لمفهوم العدو، التي قامت الجماعة بتأسيس مشروعيتها على تفسير النصوص والسيرة النبوية وتأويلها بما يتناغم مع سلوكها السياسي العنيف.

إن وظيفة عملية إسناد الأفعال العنيفة- الاغتيـالات، والتفجيـرات، إلـى الأصول الدينية، وإلي قراءات فقهية وتأويلات تبدو من الأهمية بمكـان لمواجهـة أشكالية المعنى لدى الجماعة وكوادرها، وإزاء الآخر ين، سواء تمثلوا في أعـداء مباشرين، أو الوسط الاجتماعي - السياسي الذي تتحرك فيه الجماعة.

إن مسألة إضفاء المعنى والمشروعية على الأفعال المادية والمعنوية الفنية- مثل نعت البعض بأنهم كافرين كفرا بواحا يخرج عن الملة مثلا- والمواجهة ضـد أهداف محدودة على نحو ما رأينا تبدو من الأهمية بمكان، لأن عملية اسناد السلوك إلى مرجعيته في النص أو الحديث، أو محمولا على تفسير فقهي محدد، أو تأويـل لبعض الأئمة والفقهاء تلعب أدوارا نفسية هامة منها: -

أولا: تبرير الفعل أو مجموعة الأفعال المادية العنيفة، أو الرمزيـة تجـاه هدف محدد و إضفاء الاتساق النفسي والفكري والعقدي بين القائم بـالعنف وبـين السلوك، والهدف الذي يطاله العمل ذاته.

ثانيا: تحقيق التوازن بين البنية الفكرية الدينية للتنظيم وأهدافه، وحركتـه، وهي عملية من الأهمية بمكان في حياة هذا النموذج التنظيمي الحركي للجماعـات الإسلامية. لأن من طبيعة هذه التنظيمات الدور الحيوي الذي تلعبه البنية الفكريـة

الدينية في تحريكه- دور الفتوى بالغ الأهمية- ومن ثم لابد مـن إيجـاد وشـائج عضوية بين الانطلاق من النص إلى الفعل العنيف وأهدافه. وفيما يبدو أن التنظيـر الشرعي للاغتيال والإرهاب والعنف يمثل الارضية التي تساهم في حـل أشـكالية الحلال و الحرام في الفعل على نحو عام، وتلعب الفتاوى الخاصـة دورهـا فـي التحديد على حالات محددة.

وفي هذا الإطار تلعب مسألة المشروعية دورا محوريا في تحريض الكادر، والمساهم في التعبئة، والتجنيد، وتوظيف منابع السـخط الاجتمـاعي ، ووضـعية التهميش السياسي والاجتماعي والثقافي لدى كوادر الحركة أو العناصر المسـتهدفة للتجنيد، وتحويله إلى مسارات موظفة في إطار أهداف الجماعة.

ولاشك أن عملية تحديد وفرز"العدو"تلعب دورا رئيسيا في محاولة معالجـة مشكلة تحديد الذات، وهويتها إزاء الآخرين، سواء إزاء السلطة السياسية، والقـوى السياسية والفكرية الآخر ي في المجتمع المصـري ، وأيضـا إزاء الخـارج، أي الاعداء الخارجيين"(٣٢).

إن عملية إضفاء المشروعية النصية على العنف- عبـر اليـات القـراءة والتأويل- هي جزء من تصور لمكونات القوة الإسلامية لجماعة و استهدافا لعـدة أمور:

أولا: التفرد الإيماني ، والتمايز عن عامة المسلمين، وهو مفهـوم طليعـي نخبوي ، وهذا يؤدي إلى تغذية الطليعة والمكانة لـد القيـادة والكـادر التنظيمـي والأعضاء العاديين وبين الوسط الاجتماعي - السياسي المحيط بأطرافه المختلفين.

ثانيها: استخدام آليات للسيطرة المعنوية، وتتمثل في حيازة معايير التمييـز بين المسلم، وغير المسلم، وبين معايير العقيدة، والشرعية وأهلية الحكم، وإصـداره على الآخر ين، ولاسيما الدولة، ورموزها وآلتها الأمنية وهو ماسبق أن أسميناه فقه فحص الإيمان في دراسات سابقة لنا، انظر التقرير الاستراتيجي العربي ، القـوى المحجوبة عن الشرعية ١٩٨٧،١٩٨٦.

ثالثها: السيطرة الرمزية والمكانية على مناطق محددة يمارس فيها النفـوذ والهيمنة على المكان والبشر.

رابعها: توظيف واستخدام القوة المادية المباشرة، إزاء الصـفوة السياسـية الحاكمة، ورجال الشرطة.

خامسها: نشر مجموعة افكار الحركة، ومواقفها السياسية من خلال توظيف الآلة الإعلامية الغربية(٣٣).

والواقع أن مايزيد من تعقد أشكالية العنف الذي تمارسه الحركة الإسـلامية الرادكالية، هل هو عنف ديني إسلامي ، أم أن هذا العنف قد يستخدم نظـام اللغـة الدينية كإطار فكري لحركة اجتماعية- سياسية(٣٤).

وفي تقديرنا أن العنف الذي تمارسه الجماعة الإسلامية، والجهاد، هو مـن نمط العنف السياسي - والاجتماعي ، الثقافي ، والرمزي ، وذلـك فـي أسـبابه، وعوامله، وسياقاته، ولكن يستمد نظام شرعيته ومسوغاته، وتبريراته، وتأويله مـن نظام اللغة الأصولية الإسلامية- من الأصول والفقة الإسلامي والسياسي - ، حتى وان كان الهدف الاصيل هو الوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها، ومـن ناحيـة أخرى الهدف المركزي الآخر هو اقامة الخلافة الإسلامية.

إن تحليل بنية الجهاد و الجماعة الإسـلامية ذات الطـابع العنقـودي ، - وانضباطها الصارم، ومستوي الاداء العنيف في الاغتيالات، أو التفجيرات- ، يشير إلى قدرات تنظيمية وتخطيطية ومستوي الاداء، على الرغم من أن اجهزة الدوليـة الامنية، نجح في المرحلة الماضية في اختراق بعض عناقيدها.

د. - العنف وأشكالية المعنى

لايستطيع الباحث في تيارات العنف السياسي - على اختلافها- أن يحـل أشكالية المعنى في العنف ذي الوجوه الدينية، ولاسـيما لـدى التيـار الإسـلامي الراديكالي ، أن يفكك هذه الأشكالية بهدف الكشف عن وجوهها الخفيـة، الا مـن خلال تحليل طبيعة الصراع بين أطرافه.

ومن الملاحظ من خلال تحليل- قضايا- الاغتيال والتفجيـرات والخطـاب السياسي - الذي "يسوغ"ويبرر أنماط السلوك العنيفـة- أن الصـراع، وأهدافـه، ووسائله يدور حول السلطة والنخبة، ولـيس ذا طـابع جمـاهيري . لأن هـدف الاستيلاء على السلطة، يمر عبر عمليات اغتيال وتصفية الصفوة السياسي. ومـن ناحية أخرى التعامل العنيف مع نخبة الجهاز الأمني ، وكوادره، وجنوده، تأسيسـا على أن الوصول إلى السلطة يستهدف كسر توازن، وتماسـك الأجهـزة الأمنيـة، وإرباكها والفصل بينها، وبين الصفوة السياسية الحاكمة. وخلق هذه الفجوة يـؤدي إلى إمكانية للنفاذ في قلب السلطة السياسية(٣٥).

اذن نحن إزاء صراع الضواري على السلطة السياسية بين صفوة الحكـم، وقوي أخرى تستهدف الحلول محلها، بهدف اقامة الدولة الإسلامية كطريق لتأسيس الخلافة. لسنا إزاء حركة اجتماعية واسعة النطاق. ينبثق من داخلها تنظيم يقودهـا. وهذا الأمر مرجعه أن القوى الإسلامية الراديكالية ذات طابع كادري - طليعـي ، وتري ان"السمكة لاتفسد الا من رأسها"- بحسب تعبيرها الذائع في هذا الخصوص- ومن ثم تقديراتها للوسط الاجتماعي ، ليس ذا وزن كبير في مشروع الوصول إلى السلطة السياسية عبر اليات العنف.

وهذا لايعني إغفال عملية التأثير المعنوي والرمزي ، داخل قطاعات هـذا الوسط الاجتماعي في مناطق نفوذها سواء في صعيد مصـر، أو علـى هـوامش القاهرة في المناطق الحضرية العشوائية"- اذا جاز التعبيـر- أو امـاكن انتشـار العشوائيات فيها.

ولكن التغلغل والتأثير في الوسط الاجتماعي يسـتهدف اخضـاع المكـان للسيطرة لأسباب تتعلق بالاختفاء، أو السيطرة الرمزية عليه، وخلق سلطات موازية لسلطة الدولة، كما يحدث في بعض المناطق في صعيد مصر من قبـل الجماعـة الإسلامية، أو كمنا كان يحدث في مناطق كالبصراوي في المنيرة الغربية بامبابـة، أو عين شمس قبل تدخل سلطات الدولة لحسم الصراع فيها.

ومـــن ناحيـــة أخـــرى ، فـــإن الدولـــة، وأجهزتهـــا التـــي تحتكـــر العنف"المشروع"تحاول في خطابها السياسي حول العنف تسييد تصورها للصـراع على اساس انه صراع بين الدولة والشعب المصري ضد"مجموعات ضالة" وهـي بذلك ترمي إلى ادخال قطاعات اجتماعية واسعة، وسياسية، أيضا، فـي مواجهـة الجماعات الإسلامية الراديكالية. على اعتبار أن ذلك يمثل إرهابا يطال المجتمع قبل الدولة إن الصفوة السيايسية المصرية ترمي إلى تعبئة اوسع الفئات الاجتماعية ضد العنف والإرهاب الديني - بتعبيرات الخطاب الرسمي - وهـي فـي ذلـك تبنـي علاقاتها مع الأحزاب السياسية تأسيسا على الموقف من الإرهاب، بـل أن الـدعوة إلى الحوار الوطني قامت على اساس توسيع دائرة الاتفاق السياسـي بينهـا وبـين الأحزاب السياسية، في مواجهة الجماعات الإسلامية وهو حوار لم يحقـق النتـائج المتوخاة فيه، وعارضته بعض الأحزاب السياسية المعارضة.

يواجه كلا الاتجاهين في استخدامها للعنف وتوظيفه و أنماط تبريره أشكالية في المعنى إن استخدام الحركة الإسلامية العنيفة للعنف، ينطوي علـى حـل مـا لأشكالية المعنى لدى كوادرها فقط، بالرغم من أن العنف المادي يبـدو فـي ذاتـه أشكالية ملغزة ايا كانت أهدافه. لأن حل أشكالية المعنى لدى ممارس العنـف،وليـد الهدف ذاته(ماديا، وشخصيا، ورمزيا)، ولدي أطراف البيئة المجتمعية- المحلية أو القومية- التي تمارس العنف في نطاقها أو دوائرها لاخلاف في أن الشخص الـذي يمارس العنف، يحتاج إلى مبررات وتسويغات تتضمن تبرير اللجوء اليه، واسباغ المشروعية عليه، وذلك طالما أن الفعـل العنيـف سـوف يغتـال ارواح اخـرين مستهدفين بالفعل، أو ابريائ في مسرحه. أو تدمير منشـآت، أو الاعتـداء علـى ملكيات عامة، أو خاصة للافراد.

وكما سبق أن بينا قامت القوى الإسلامية الراديكالية، بصياغة ردودها التي تعطي معنى للعنف عند هذا المستوى لكوادرها، سواء علـى المسـتوي الشـرعي والفقهي العام، أوعبر آلية الفتوى الخاصة بكل حالة على حده. ومن ناحية أخرى ،

اسباغ المعنى على الغاية النهاية لكل هذه الاعمال العنيفة(ومنهـا إقامـة الدولـة الإسلامية كطريق للخلافة الإسلامية، أو الثأر من رجال الشرطة أو تشجيع الكـادر الممتحن رهين الاعتقال، اوالسجناء تنفيذا لأحكام قضائية... الخ.

وأضافت القوى الإسلامية الراديكالية معنى على الهدف ذاتـه، موضـوع العنف، من حيث تقريبه وتشخيصه امام القائم بالعنف، سواء تمثل فـي وزيـر، أو رجل شرطة، كالثأر نظرا للتعذيب والإهانات ... الخ، أو أن الـوزراء موضـوع الاغتيال يلعبون ادوارا مناهضة للبيئة الرمزية للجماعة وافكارها، ويؤثرون مباشرة في أدائها ومشروعها على نحو سلبي .

هذه المكونات في أشكالية المعنى محاولة عند هذا المستوى - الـداخلي - لدى كوادرها، ولكن أشكالية المعن لازالت بعض مكوناتها الأساسية لم تجـد حـلا لها، من زاوية البيئة والوسط الاجتماعي الذي يمارس العنف فـي اطـاره، وهـي الاكثر حساسية وتعقيدا، والجماعات الإسلامية لم تستطع حتى هذه اللحظـة حـل أشكالية المعنى في وسط بالغ التركيب والتعقيد اجتماعيا، وثقافيا. ومهمش سياسـيا واجتماعيا وخراج إطار العنف ومعناه وتوظيفاته ومبرراته، وسـط اجتمـاعي - ثقافي - قيمي له حياته الخاصة، وعالمه ويقف غير مبال بين نمطين مـن العنـف يتصارعان، وبضراوة شديدة إن استقطاب هذا الوسـط هـو موضـوع للخطـاب السياسيي الرسمي ، ولكنه ليس موضوعا- على مايبـدو- للجماعـات الإسـلامية الراديكالية. ومن هنا- فالوسط الجماعي – خـارج إطـار الخطـاب الإسـلامي الراديكالي . لأنه خطاب ذو طابع معقد فقهيا، ومن ثم فهو موضوع لاستهلاك كادر هذه الجماعات وليس لقطاعات أوسع فيها، تتسم بالسلبية، والعزوف عن المشـاركة السياسية من أي نوع، وممن ثم فنحن إزاء وسط اجتماعي لايبالي كثيـرا بـالعنف المتبادل بين سلطات الدولة الأمنيـة واجهزتهـا، وبـين الجماعـات الإسـلامية الراديكالية. بدأت اهتمامات الوسط الاجتماعي في الاستثارة في منـاطق اشـتعال

العنف في صعيد مصر بعد تحول العنف السياسي المتبادل إلى عنف ثأري ، نتيجة تداخل البنية الاجتماعية- والقيمية مع العنف و أطرافه(٣٦).

دخول الوسط الاجتماعي ، ذي الطابع العائلي - حيـث تسـيطر العائلـة الممتدة والعصبيات المحلية بأساطيرها حول ذاتها وحول الآخر ين- إلـى دائـرة العنف كطرف من الأطراف يرجع إلى هذه الطبيعة الاجتماعية الخاصـة بصـعيد مصر، ولاعلاقة له بموقف الدولة أو العنف الرسمي ، الا باعتباره هدفا للثأر بكـل ترتيبات ذلك، وهنا لاتزال أشكاليات المعنى وعند هذا المستوى غير محاولـة مـن زاوية موقف الجماعات الإسلامية الراديكالية، والحل- المعنى جاء عبـر عمليـة التداخل بين القيم والتقاليد الثأرية، والبنية العائلية السائدة في هذه المناطق.

رابعا: عنف جهاز الدولة الأمني
وتآكل الشرعية

لانهدف في هذا الجزء، التناول الشامل لأزمات السياسة الامنية، ولاسـيما إزاء العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية، فقد سبق لنا تناوله فـي دراسـات سابقة(٣٧). وإنما سوف نتناول موقف الجهاز الأمني والعنـف المشـروع الـذي تحتكره الدولة من زاوية أشكالية المعنى .

إن متابعة السياسات الأمنية خلال العقود الماضية تشير إلى اختلال هيكلـي في بنية هذه السياسات، وقطاعاتها الأساسية(السياسـية، والجنائيـة والاقتصـادية والاجتماعية)، فضلا عن التغيير السريع الذي لحق بمعدل التغيير في قيـادة هـذه الأجهزة ، ولاسيما منذ اغتيال الرئيس السادات حتى الوقت الراهن. وهو مـا اثـر على أجهزة الدولة، وادائها. حيث استقرت تقاليد في التعامل مـع بعـض فصـول الحركة السياسية المصرية(اليسار والناصريون، والاخوان). أجاد الجهـاز الأمنـي التعامل معها بالضربات الوقائية، والاعتقالات الدورية لإنهاكها على نحو مسـتمر، ولكن فما يبدو أن معرفة تضاريس هذه القوى التقليدية والتركيز عليهـا، صـرف جهاز الدولة الأمني عن متابعة القوى الإسلامية الاكثر راديكالية التي تنمـو بفعـل

ازمات النظام السياسي المصري ، وتكالبها على ادائـه، بفعـل تزايـد الأزمـات الاجتماعية- الثقافية المستمرة والممتدة، وقد ترتب على ذلك عدة امور منها، عـدم معرفة خريطة هذه القوى ، وفجوة المعلومات عنها. ومن ناحية أخرى عدم تحديث البنية الأمنية من حيث العتاد، والتدريب ورفع معدلات الاداء.

وقد كشفت الصراعات العنيفة بين الأمن والجماعات الإسلامية عن غيـاب لعقيدة أمنية- سياسية للاجهزة الأمنية تغطي الجوانب الفكريـة والنفسـية لعمليـة المواجهة الامنية، ومرجع ذلك أن الدولة قد رحلت عن اسـاطيرها القديمـة فـي الاشتراكية، ثم الديمقراطية والعدل الاجتماعي ، والحريات، وذلـك إطـار التبـدل الدوري المستمر للخطابات السياسية المختلفة التي قـدمتها الدولـة إلـى الشـعب المصري بفئاته المتعددة. وهذه الانتقالات العنيفة من خطاب سياسي إلى آخر، ومن أيديولوجية لأخرى ، خلق فجوة صدقية بين الصفوة السياسية الحاكمـة وقطاعـات واسعة في المجتمع. هذه المسافة انعكست مباشـرة علـى جهـاز الأمـن الـذي يمارس"العنف المشروع"الذي تحتكره الدولة تقليديا.

فالجهاز الأمني لايمارس العنف بعيدا عن نظام الشرعية السياسية للدولـة وصفوة الحكم، وأي اختلال أو جروح تصيب الشرعية تنعكس مباشرة على جهـاز الأمن المنوط به حماية هذه الشرعية، والمصالح الاجتماعية- السياسية التي تنطـق بها. ومن ثم كانت أكثر الأجهزة تعرضا لجروح الشرعية هي الأجهـزة الأمنيـة وقياداتها وكوادرها. الأمن يمارس أدواره ووظائفه الفنية والسياسية بعيدا عن عقيدة أمنية- فنية وأخرى سياسية أوسع منها تبرر أمام المجتمع هذا العنف وتضفي عليه القبول العام، وايضا لدى الأجهزة التي تمارس هذا العنف من رجال الامن.

غياب العقيدة السياسية، يمثل اذن أشكالية المعنى بأوضـح جوانبهـا فـي جهازالامن وسياساته، وتزداد هذه الأشكالية تعقيدا اذا كانت ممارسة العنـف أمـام قوى تطرح عقيدة دينية تمثل دين الاغلبية من المواطنين ورجال الامن.

وقد ازدادت أشكالية المعنى خطورة في ظل التآكل والجروح التي اصـابت نظام الشرعية وأزماتها في مصر منذ أكثر من ثلاثة عقود، بـل يمثـل الخطـاب الإسلامي الراديكالي الذي يكفر النخبة السياسية الحاكمة نقيضا جذريا لها، من خلال عملية تنظير جحد الشرعية الرسمية الذي تقوم به الجماعات الإسلامية الراديكالية.

وقد تزايدت أشكالية المعنى غموضا وحدة بعد تحول العنف بـين الجهـاز الأمني ، ورجاله، وبين الجماعات إلى عنف ثأري يجري بعيدا عن نظام للمعني - سواء أكان رمزيا أوسياسيا أواجتماعيا- وهو ما يشير إلى تزايد العنف، والافـراط فيه، حتى وصلنا إلى مستوى العنف الفظ الذي يجري بعيدا عن سياجات الشـرعية الإجرائية الجنائية من ناحية جهاز الدولة الامني ، وبعيدا عن القانون الجنائي مـن جانب الحركة الإسلامية التي تمارس العنف.

هذا العنف الطليق، من القيود المرتبطة بالشرعية القانونية والسياسية لـدى أطراف ه، وبعيدا عن الوسط الاجتماعي - السياسي ، يزيد أشكالية المعنى تعقيـدا على تعقيد.

إن المعنى يكتسب من ارتباطه بأسطورة المعنى ، أو من اسـاطير حـول المعنى اوسع من مجرد الأفعال العنيفة، أو الهجاءات الرمزية والسياسية للأطـراف التي تمارسه. وفي ظل غياب المعاني والأساطير السياسية التي تروم تعبئة الدولـة والمجتمع نحو أهداف تستهدف اشباع هذه الأسطورة (كانت التنمية والاسـتقلال، والعدالة الاجتماعية، والحريات لدى النظام الناصري ثم تغيرت بعض مكوناتها لدى نظام السادات)- عبر السياسات العامة أو حتى الإيهـام الجـدي بهـا إن أشـكالية اسطورة- المعنى هامة في العمليات السياسية، لانها تلعب ادوارا رمزية، ونفسـية تحتاجها قطاعات اجتماعية أساسية في المجتمعات ولاسيما الاقـل تطـورا كحالـة المجتمع المصري .

وهذا النمط من الأساطير- المعنى ، تستقطب القاعدة ا لاجتماعيـة التـي تساند النظام السياسي ، وصفوته الحاكمة، وبدونها لايستقيم نظام الشرعية السياسية، ويكون مستهدفا من القوى التي تريد هدمه، واسقاطه وبناء شرعيتها الجديدة فوقه.

من هنا نستطيع تفسير تفاقم أشكالية المعنى لدى الصـفوة السياسـية فـي مصر، ولدى الجهاز الأمني الذي يمارس دوره بعيدا عن إطار سياسي ، ، عقائـد تسوغ له دوره، وتشحذ ملكاته، وتعبئ قدراته، مهما كانت انجازاته فـي المرحلـة الأخيرة.

خامسا: نهايات، وبدايات البحث عن أساطير المعنى

تشير كافة مؤشرات التغير في النظام الدولي ، و أنماط العنـف وتياراتـه المتعددة إلى تفاقم أشكالية معنى العالم في الوقت الراهن، هذا المعنى الذي يوصـفه شتانير- George Steiner بأنـه يتسـم بخاصـية مميـزة، وهـي انـه بعيـد عن"الثبات"أو"الجمود"(٣٨)، ويمكن وصفه أيضا بأن تياراته العنيفـة التـي تحمـل معاني مختلفة ومتصادمة- حول ذوات القائمين به، وحـول الآخـرين، والعـالم- تنتشر، وتتداخل في بيئات عنيفة أخرى في جنوب العالم، وشماله، تعبيرا عن غياب المعاني الكلية، أو بحثا عن معانيها الخاصة وتصوراتها التي تريد فرضها على أنها تصور لمعنى العالم أو هي المعنى ذاته.

إن الثقافة النوعية المرتبطة بتقنيات العنـف السياسـي وأسـاليبه تخضـع للاحتكاك، بانتشارها عبر الأجهزة الإعلامية الدولية كلية القدرة والتـأثير الان، أو من خلال الاحتكاك المباشر، والتدريب، والعمل في مناطق ينتشـر فيهـا العنـف، كتأثير الحالة الأفغانية في مصر. وفي تقديرنا أن أشكالية المعنى وأساطير المعنـى لاتزال تمثل أشكالية لدى النظام السياسي المصري ، ولدي الدور الـذي تمارسـه اجهزة الإعلام في التحريض على العنف المادي والرمزي واللغوي فـي المجتمـع المصري ، وتزداد الامور سوءا من خلال انهيار المفاهيم التقليدية عن السيادة، عبر

انتشار هوائيات تلتقط الرسائل المبثوتة عبر الأقمار الصناعية، مما يضفي تعقيدات على غياب أسطورة المعنى الرسمية في مصر.

ومن ناحية أخرى، فإن القوى الإسلامية الراديكالية حلـت المعنـى عنـد كوادرها، ولكن حتى هذه اللحظة فإن خطابها، وعنفها يثير أشكالية المعنـى لـدى الوسط الاجتماعي - السياسي بتضاريسه المعقدة، والمركبة.

(١) انظر في ذلك: مؤلف زكي العايدي وآخرين: المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، ط١، ص١٩، القاهرة، سينا للنشر١٩٩٤.

(٢)انظر في ذلك: نبيل عبدالفتاح: عقل الأزمة.. تأملات نقدية في ثقافـة العنـف والغرائز والخيال المستور، ص٣٠وما بعدها، الناشر سيشات للنشر، القاهرة١٩٩٣.

(٣)انظر في أسباب اغتيال السادات من وجهة نظر جماعة الجهاد: وثيقـة مفهـوم الاغتيال في الاسلام، دون ن اشر أو تاريخ نشر، من ص٦ حتى ص١٩. انظر في ذلك أيضا مؤلفا: المصحف والسـيف.. صـراع الـدين والدولـة فـي مصـر، القاهرة١٩٨٤.

(٤)انظر في ذلك: نبيل عبد الفتاح: النص والرصاص.. الإسلام السياسي و ازمات الدولة الحديثة في مصر، (مؤلف تحت النشر)، وخاصة الدراسات المتعلقة بالفتنـة الطائفية، والسياسية الأمنية والتي سبق نشرها في جريدة الوفد مـن ٢١/ ٥ إلـى ١٩٩٢/٥/٣٠والدراسة الثانية في شهر يونيو١٩٩٢.

وانظر أيضا مؤلفنا بالانجليزية: العنف المحجب: الأصولية الإسلامية في السياسـة المصرية في التسـعينيات veiled violence: Islamic fundamentalism in Egyptian politics ١٩٩٠'s. for studies,publishing and Distrbution,Cairo,١٩٩٤.

(٥)حصاد التطرف والإرهاب في مصر١٩٢، ملفات مشروع التطرف بمركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، نتائج وملاحق و احصائيات العنف من موسوعة المـل والنحل والاعراق لمؤلها د. سعد الدين ابراهيم، ورقة غير منشورة.

(٦) انظر في ذلك تفصيلا مؤلفنا العنف المحجب، الأصولية الإسلامية في السياسة المصرية في التسعينيات (بالانجليزية)مرجع سابق الذكر.

(٧)انظر تفصيلات هذه الأهداف، وانعاكاساتها داخل الحركة، وتوظيفات الحركـة السياسية لعنف جهاز الدولة تجاهلها في مؤلفنا: النص والرصاص: المرجع السابق الاشارة اليه، ولاسيما دراسة السياسة الأمنية والعنف والتي نشرت في جريدة الوفد في يونيو١٩٩٢.

(٨) NAGIL ABDEL FATAH: A game of Nations backfires. Egptian Afghans,AL- AHRAM weekly Return of the p. ٤ April ١٤،١٩٩٤.

وانظر ترجمة لهذه الدراسة في الفصل الثالث من الكتاب تحـت عنـوان التجربـة الأفغانية وتطور الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر.

(٩)انظر دراستنا سالفة الذكر، وخاصة نظام تأهيل الكادر، وايضا الجوانب الخاصة بالتجنيد.

(١٠) انظر في أصول الخلاف بين الجماعـة الإسـلامية والاخـوان المسـلمين دراسة:"نحن والاخوان المسلمين، غير معروف الناشر وتاريخ النشر، وفي الخلاف مع المؤسسة الأزهرية انظر مؤلف د. عمر عبدالرحمن: الله أكبر فليسـتقل شـيخ الأزهر، دون ناشر ودون تاريخ نشر.

(١١) انظر في عمليات التأويل وتأثيراتها السياسية، نبيل عبدالفتاح، عقل الأزمة م. س. ذ من ص١٣٧ إلى ص ١٤٣.

(١٢)انظر في ذلك مؤلفنا: المصحف والسيف، مرجع سابق الذكر.

(١٣)انظر في ذلك وثيقة مفهوم الاغتيال في الإسلام، ص٨، لايوجد اسم المؤلـف، واسم الناشر وبدون تاريخ نشر.

(١٤) سورة المائدة(آية٤٥).

(١٥) سورة المائدة(آية ٤٧).

(١٦) سورة المائدة(آية ٤٤).
(١٧) المرجع السابقة الذكر، ص ٨.
(١٨) م. س. ذ، ص٩
(١٩)المرجع السابق ص٩.
(٢٠) انظر رأي الشيخ شاكر تفصيلا، كما ورد في المرجع السابق، ص١١، ١٠.
(٢١) المرجع السابق، ص١١
(٢٢)، (٢٣) المرجع السابق، ص ١٢، ١١ وانظر شيخ الاسلام ابن تيمية فتـوى شيخ الإسلام في حكم من بدل شرائع الإسلام، ٦٦١- ٧٢٨هـ، دار نافع للطباعة، دون تاريخ نشر.
(٢٤) راجع المرجع السابق الذكر في تفصيلات هذه العمليات من ص١٤ إلـى ص ١٩. وفي تأصيل عملية الاغتيال في القرآن الكريم، انظر ص١٩.
(٢٥) انظرم. س ذ، ص ٢٠
(٢٦) انظر م س ذ، ص ٢٠
(٢٧) انظر المرجع السابق، ص ٢٠
(٢٨) المرجع السابقة، ص ٢٢، ٢١
(٢٩) المرجع سالف الذكر، ص ٢٢
(٣٠) المرجع السابق، ص ٢٢
(٣١) م. س ذ، ص ٢٠
(٣٢) انظر في تحديد هؤلاء، ونظرة جماعة الجهاد إلى العمـل الثـوري "وثيقـة الجهاد": معالم العمل الثوري " دون ناشر ودون تاريخ نشر، ويلاحظ أن نظام اللغة ينطوي على تناص بين اللغة الفقهية الإسلامية، ونظام اللغة السياسية الحديث.
(٣٣) انظر في ذلك تفصيلا مقالنا سابق الذكر Agame of nations Backfires جريدة AL AHRAM WEEKLY الصادرة في ١٤ ابريل ١٩٤ وانظر ترجمة للمقال في الفصل الثالث.

(٣٤) انظر في هذا الخلاف مؤلفنا: النص والرصاص(تحت النشر)، وراجع رأيـا مخالفا مقال ضياء رضوان العنف بين الدين والسياسة، ص ٢٣ وما بعدها، مجلـة القاهرة، سبتمبر١٩٩٣.

(٣٥) انظر في ذلك مؤلفنا: العنف المحجب (بالانجليزية)، مرجع سـابق الـذكر، الفصل السابع ص ٨٣.

(٣٦) راجع في ذلك مؤلفنا: العنف المحجب(بالانجليزية) مرجـع سـابق الـذكر، وخاصة الفصل السابق ص ٨٣ إلى ٩٠.

(٣٧) انظر مؤلفنا: النص والرصاص، مرجع سابق الإشارة إليه.

(٣٨) George Steiner,Reeles Presences. Les arts du sens. Paris,Galimard
١٩٩١. P ١٥٣

ومشار اليه في هامش ص ٣٤ من مؤلـف ذكـي العايـدي وآخـرين، السـابق الإشارةإاليه.

الفصل الثاني

العنف السياسي الديني

أشكالياته، ونزاعاته

شكلت ظواهر وعمليات العنف الديني والسياسـي السـمة الاكثـر بروزا في منطقتنا منذ عقد الثمانينيات المنصرم، بل وطبعت التطـور السياسـيي والاجتماعي في العالم العربي بسماتها النوعية، من حيث تحول العنف إلى الية من آليات الحياة اليومية في بعض المجتمعات العربية، ولجوء جهاز الدولة إلى "العنف المشروع" في محاولة تخفيض معدلات العنف المتفجر في المجتمـع. ولاشـك أن العنف الديني أثار مجموعة من الأشكاليات المعقدة في عالمنا العربي.

أولها: أشكالية التطور السياسي الديمقراطي والتعددي عبر الوسائل السلمية، من حيث التناقض بين غياب العنف، أو انخفاضـه داخـل البنيـة الاجتماعيـة- السياسية، وبين انتشار العنف من خلال جماعات سياسية دينية، توظف العنف فـي الوصول إلى السلطة السياسية، الأمر الذي يدفع جهاز الدولة إلى تنشـيط العنـف الرسمي "المشروع" لمواجهة هذه الجماعات، وعلى نحو قد يخرج بالعنف المشروع عن إطار الشرعية الجنائية الإجرائية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المواجهة مـن المجال السياسي إلى المجال الامني ، وحـول سـاحة العنـف المتبـادل. وهـذه الأشكاليات أدت إلى إعاقة التطور السلمي نحو نظام حقوق الانسان، وتعزيز حقوقه الأساسية، فضلا عن الانتقال السلمي نحو التعددية الحزبية والسياسية والفكرية فـي هذه البلدان.

ثانيها: أشكالية شرعية السلطة السياسية، وشرعية السلوك السياسي العنيف من قبل الجماعات الإسلامية. بما يعكسه ذلك من تناقض بـين مفهـوم الشـرعية السياسية، ومصادرها المتعددة والتي ارتبطت في غالبها، اما بشرعية الاسـتقلال- أو الانتساب إلى جيلها- أو إلى بعض المصادر الأخرى ، كالتنميـة، أو المصـدر الديني ، وهي مصادر اصابها التآكل، والشـروخ ويظـل المصـدر الـديني فـي الشرعية، هو الأكثر حرجا الآن في العالم كله، اذ يمثل موضوعا للنزاع بين طرفي معادلة العنف- الدولة، الجماعات الإسلامية السياسية- كلا الطرفين يحاول تأميمـه

لصالحه، وتوظيفه في تبرير سياساته، و إضفاء المشروعية عليها. ويبدو أن هـذا التوظيف المتبادل للدين، يشكل عاملا من العوامل الانسـانية فـي إنتـاج العنـف الرمزي في المنطقة (حالتي مصر والجزائر). وفـي المسـاعدة علـى تحويـل النزاعات والمنافسات السياسية على السلطة من المجال السياسي - الاجتماعي إلى الحقل الديني بكل محمولاته.

ثالثها: أشكالية توظيف نظام حقوق الانسـان فـي الصـراع السياسـي ، وعمليات العنف السياسي ذي الوجوه الدينية والطائفية. فمن ناحية تطالب الجماعات الإسلامية السياسية، بتطبيق نظام حقوق الانسان في شأن كوادرها الذين تم القـبض عليهم من قبل جهاز الامن، ومن ناحية أخرى فهي ترفض عناصر أساسية داخـل نظام حقوق الانسان بذريعة مخالفته لنظام الشريعة والعقيدة(مثال وضـع المـرأة والمواريث، وحرية العقيدة الدينية، مكانة واوضاع الاقليات الدينية... الخ)، وعلـي وجه العموم الجوهر الفلسفي ، والاخلاقي ، والسياسي الذي يتأسـس عليـه نظـام حقوق الانسان، وارتكازه على المفاهيم العلمانيـة. ولكـن الجماعـات الإسـلامية السياسية لا ترى أية غضاضة أو تناقض في توظيف منظومات حقوق الانسان في نزاعاتها السياسية مع سلطات الدولة، وإزاء المنظمات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الانسان. وعلي الجانب الآخر تقوم الدولة في عالمنا العربي علـى اليـات"العنـف المشروع"، وضروراته بقوة إزاء عمليات العنف، والمشروع السياسـي الإسـلامي الراديكالي الذي يعمل خارج إطار الشرعية الرسمية. ونظـرا للطبيعـة الخاصـة للعنف، وانتشاره، وخروجه عن الاطر الإجرائية والقانونية فغالبا، ما تميل اجهـزة الدولة الشرطية والامنية إلى التصعيد في عملياتها العنيفة إزاء تصـاعد موجـات العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية الراديكاليـة. وقـد ادت هـذه العمليـات المتبادلة في ممارسة العنف إلى اثارة أشكالية الشرعية القانونية لعنف الدولـة إزاء أشكالية اللامشروعية القانونية لعنف الجماعات الإسلامية.

رابعا: أشكالية أهداف العنف، فمن ناحية تطالـب الجماعـات الإسـلامية باللجوء إلى آليات النظام الديمقراطي كوسيلة من وسائل الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، ومن ناحية أخرى يتجلى تناقضها في المطالبـة بتطبيـق نظـام الشرعية والدولة الإسلامية فورا، وفي ظل غموض المشـروع المقـدم فـي هـذا الإطار. ويشير الخطاب الإسلامي للجبهة القومية للانقاذ، والعديد مـن الجماعـات الإسلامية الأخرى في المنطقة إلى أن إمكانية تغيير السلطة وطبيعتها بعد ذلك عبر نفس الاليات الديمقراطية يعد أمرا غيـر وارد. اذن يمثـل اللجـوء إلـى الآليـة الديمقراطية، تعبيرا عن مراوغة سياسية، تستهدف توظيف آليـات الديمقراطيـة، والتعددية والمناخ الإقليمي والعالمي المصاحب لها، لمرة واحدة فقط.

خامسها: تحاول الجماعات الإسلامية الراديكالية فـي مصـر، أن توظـف العنف على نحو يؤدي إلى تفجير تناقضات داخل المجتمع، تؤدي إلى هـدم أسـس التوحد القومي ، وذلك عن طريق اتخاذ أهداف انسانية، من المصـريين الاقبـاط، الأمر الذي ادي إلى اثارة أشكالية الجامع القومي المصـري ، وأسسـه ومواريثـه التاريخية وتحدي مفهوم الامة المصرية فضلا عما يمثله ذلك من انتهاكات جسـيمة لحريات العقيدة، والمواطنه والمساواة أمام القانون.

سادسها: أشكالية حرية تداول المعلومات والاخبار، وثـورتي المعلومـات والإعلام، وتوظيفها في مجال نشر الخوف والرعب حول أهداف عمليات العنـف، وفي اشاعة مناخ عدم الاستقرار السياسي ،والاجتماعي ، عـن طريـق اسـتخدام اجهزة الإعلام والنظم و الأجهزة الإعلامية متعددة الوسـائل والاغـراض كـأداة للاعلام عن الجماعات الإسلامية، وخطابها السياسي ، وأهدافها وهو ما يترتب عليه نشر رسائلها السياسية على اوسع نطاق اقليمي وعالمي ، بما يرتبه ذلك من نتـائج سياسية، والايحاء بدور كبير ومؤثر في بلدانها، ومن ناحية أخرى استعمال الجهاز الإعلامي كأداة اتصالية تنظيمية، وتزداد هذه الأشكالية تعقيدا من زاوية عدم قـدرة النظام السياسي على استخدام نظامه الإعلامي في ظل هذه التطورات علـى نحـو

يحقق ذات النتائج التي كان يحققها في ظل دولة التعبئة، وهذه التوظيفات السياسـية الضيقة لوسائل الإعلام المختلفة تؤدي إلى تهديد عميق لحق المواطن في الاتصال، وحرية تداول المعلومات باعتبارها من حقوق الانسان، لأن هذا التوظيف المغرض للاعلام المرئي والمسموع والمكتوب، يشوه الحقائق فضلا عن استخدامه كأداة لنقل العنف الرمزي ، والتهديد، واشاعة ما يخلق أجواء من الخوف الجماعي والفردي .

هذه الأشكاليات المختلفة أسفرت عنها ساحة المواجهات بـين الجماعـات الإسلامية السياسية والدولة في مصر وعدد اخر من الدول العربية.

ولا شك أن التعقيد الذي تنطوي عليه هذه الأشكاليات يكشف مدي صـعوبة عمليات المواجهة بين الدولة وجماعات العنف الديني ، اذا ما قورنت بالمواجهـات القديمة والليبرالية، والحركة الدينية على نمط جماعة الإخوان المسلمين، وحـزب ا لتحرير الإسلامي. في المواجهات السابقة كانت الدولة تحوز على قاعـدة شـرعية سياسية حية، جعلتها قادرة على تسويغ عمليات العنف الدولتي " المشروع" إزاء هذه الجماعات، وكان التأييد الشعبي لدولة الاستقلال من الفئات الوسطى - الوسـطى - ، والوسطى الصغيرة يسمح بذلك، ويسوغ له. وكانت القدرات التعبويـة للجهـاز السياسي ، والإعلامي ، والأمني ، قادرة على العمل إزاء هذه الجماعـات بفعاليـة وكفاءة. الوضع تغير الآن في ظل التآكل الذي لحـق نظـام الشـرعية، وضـعف الانجازات التنموية، والاخفاقات التي ارتبطت بالتطور السياسـي ، فضـلا عـن التذبذب السياسي ، والأيديولوجي الذي لحق بدولة الاستقلال، والتنميـة، والصـفوة السياسية الحاكمة.

ويزداد تعقيد أوضاع العنف السياسي ذي الطابع الديني والطائفي في ظـل انتهاج الدولة في مصر، والعالم العربي لسياسة الخصخصة، والانتقال من المشروع العام إلى المشروع الخاص، بما تعكسه هذه السياسة من تناقضات داخـل السـاحة الاجتماعية، ومن رفع يد الدولة عن المشروعات العامة، ومن تحريرهـا لقواعـد السوق.

وقد أدت هذه السياسة إلى بث تناقضات جديدة، تفاقم من أشكاليات العنـف السياسي - الديني . فمن ناحية تريد الدولة مواجهة العنف من خلال توظيف آليات تعبوية، ومن ناحية أخرى تطالب كافة القوى السياسية، - فضـلا عـن متطلبـات مشروع الخصخصة- بتنازل الدولة عن سطوتها السياسـية، ومسـاحة سـيطرتها وهيمنتها على المجالين السياسي ، والاجتماعي ، من خلال تحرير السوق السياسي من الشروط الدستورية والسياسية والقانونية التي تفرضها الدولة علـى الحريـات الأساسية للمواطنين، وعلى السلطة القضائية واللجوء إلى القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارئ الذي اصبح هو"القانون العادي "في العلاقـات الاجتماعيـة والسياسية في مصر والجزائر، وعلى نحو يمثل قيودا ثقيلة على الحريات الأساسية للمواطنين في هذه البلدان، إذن نحن إزاء تناقض من نـوع فريـد بـين مشـروع الخصخصة الاقتصادية، وبين مواريث الدولة والقيود المفروضـة علـى السـاحة السياسية.

وفي ظل هذه الأشكاليات يثور سؤال أساسي هو كيف واجهـت أطـراف الصراع العنيف موضوع الصراع؟

والإجابة عن هذا السؤال تتطلب تناول القضايا التالية:

أولا: أهداف وتوظيفات الجماعات الإسلامية الراديكالية للعنف الديني .

ثانيا: سياسات الدولة في مواجهة العنف الديني .

أولا: أهداف وتوظيفات الجماعات الإسلامية الراديكالية للعنف الديني

توظيف النص المقدس في دهريات الصراع:

من متابعة الادبيات السرية للجماعة الإسلامية، وجماعة الجهاد في مصر، فضلا عن سلوكها العنيف، يمكننا من بلورة الأهداف والوظائف التالية للعنف علـى الساحة السياسية:

١- اغتيـال الرمـوز الكبـرى للنخبـة السياسـية، أو القيـام بمحـاولات للاغتيال،وابرزالامثلة في هذا المجال، رفعت المحجوب، ومحاولات اغتيال وزراء سابقين للداخلية: ابو باشا، النبوي اسماعيل، زكي بدر، والـوزير الحـالي حسـن الالفي ، فضلا عن محاولة اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقي . والهـدف هنـا إحداث اضطرابات في بنية النخبة الحاكمة، والتسريع بالتناقضات داخلها، واشـاعة صورة مضطربة للنظام سواء لدى القطاعات، والفئات الشعبية، أو لـدى الإدارات السياسية في الغرب.

٢- اغتيال بعض قادة الجهاز الامني، وضباط الشـرطة، وضـباط الصـف، والجنود، لكسر هيبة جهاز الدولة الأمني لدى المواطنين وافقاده للهيبـة التاريخيـة المرتبطة بحيازة الجهاز الشرطي للقمع المشروع في الدولة. ومن ناحية أخـرى، احداث تناقض بين الأجهزة الأمنية وقياداتها وبين جنودهم، وبـين هـؤلاء وبـين السلطة السياسية، ومحاولة توسيع هذه الفجوة، بهدف كسر التماسك فـي اجهـزة الدولة.

٣- قتل بعض المواطنين الاقباط، والهجوم على بعض مراكز العبـادة بهـدف اثبات عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحويل الصراع مـع الدولـة مـن صراع ثنائي إلى صراع يدخل فيه الانتماء الديني والطائفي بهدف توسيع فجـوات العنف، وادخال أطراف وفئات اجتماعية تقف خارج إطار المواجهة بين الجماعات والدولة. وذلك عبر آلية العنف الطائفي ، بحيث تدخل إلى ساحة العنف، و أطرافه فئات اجتماعية جديدة إسلامية أو قبطية.

٤- العنف العشوائي ، عبر وضع بعض المتفجرات في أماكن عامة، أو طرق كباري بهدف إشاعة الذعر، وعدم الاستقرار، والنيل من هيبـة ومكانـة الدولـة، ولاسيما في مصر، بكل دلالات ذلك.

٥-ضرب الرحلات السياحية سواء السفن السياحية فـي النيـل أو عربـات نقـل السائحين الاجانب في صعيد مصر. وذلك بهدف التأثير على التدفق السياحي للبلاد،

ومن ثم النيل من مصدر اساسي من مصادر الدخل القومي المصري ، فضلا عـن أن ذلك يفتح الباب واسعا أمام المعالجات والمتابعات الإعلامية للجماعة الإسلامية، والجهاد.

٦- استخدام العنف في السجون، بهدف السيطرة على الادارة، وتوجيه مسـار الحياة داخل السجون وفقا للنظام الذي تضعه الجماعات الإسلامية الراديكالية. وهذا يؤدي إلى اشاعة الطمأنينة لدى الكوادر في حال القبض عليهم.

٧- قتل العناصر التي ترشد عن بعض كوادر الجماعة، ومثالها اغتيال الشـاهد الاساسي في قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء، وذلك بهـدف منع المواطنين من الادلاء بشهاداتهم عن وقائع كانت موضـوعا لـرؤيتهم لـدى السلطات القضائية أو الامنية.

ولاشك أن تحليل هذه الأهداف، ووظائف العنف لدى الجماعة الإسـلامية، وجماعة الجهاد، بشكف عن سيطرة رؤية تتسم بـالتبلور عـن وظـائف العنـف، وأهدافه، وهو ما يشير إلى اننا إزاء منظمات تمتلك القدرة على التخطيط للعنف من خلال مستويات اداء عالية، وهذا يرجع إلى عدة أمور أولها أن قادة هذه المنظمات هم من أبناء المدارس والجامعات المدنية الحديثة في مصر، ومن الكليات العمليـة. وثانيها: الطابع العنقودي في بناء هذه التنظيمات بمنا يتيحه من سـرية وانضـباط صارم. وثالثها: نظام التدريب العسكري الذي خضع له قادة وكوادر المنظمتين في الخارج أثناء تجربة القتال في أفغانستان، وايضا نظام التدريب الـداخلي . ربعهـا: القدرة على المبادأة والهجوم وفقا لنظام الموجات المنكسرة، ثـم نظـام الموجـات الطويلة. خامسها: عدم قدرة جهاز الأمن في بدايات المواجهة على اختـراق هـذه المنظمات السرية عالية التنظيم والأحكام .

إن تقييم أداء الجماعات الإسلامية الراديكالية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات كشف مدى استفادة هذه الجماعات من منـاخ التحـول الاقتصـادي ، والاجتماعي وتوظيف تناقضاته، وإرث الأزمات السياسية والاقتصادية لصالحها.

ومن ناحية أخرى ، فان الدولة كانت تواجه هذه الجماعات، وليس لديها سوى خبراتها التقليدية في مجال الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات السياسية الماركسية والناصرية في الستينيات والسبعينيات فقط، ولاشك لدينا أن التطورات في مجال ارتفاع ضحايا العنف الديني والطائفي ، تشير إلى الدور الذي تلعبه بعض الجماعات السياسية في "التجمع المدني "في انتهاك حقوق الانسان، وتهديد مجموعة حقوق أساسية كالحق في الحياة، وفي المواطنة والمساواة، والحرية الدينية، وفي عدم احترام السلطة القضائية، وعدم اللجوء اليها في حل النزاعات المدنية، واللجوء إلى العنف في تحقيق الأهداف الخاصة بهذه الجماعات. ومن ناحية أخرى نجد في بعض ممارسات هذه الجماعات انتهاكا جسيما للحقوق الأساسية تتمثل في لجوئها إلى تطبيق القانون الديني بالقوة، وذلك عبر تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض المناطق، كضاحية عين شمس بالقاهرة، أو منطقة البصراوي بالمنيرة الغربية، حيث تم جلد بعض المواطنين من قبل الجماعة الإسلامية، وذلك قبل تدخل جهاز الدولة الأمني والقبض على القائمين بهذه الاعمال غير المشروعة ومن ناحية أخرى ، كان قبل بعض رجلا الفكر على اساس ارتدادهم عن الدين الإسلامي شكلا آخر من أشكال انتهاك حقوق الانسان. وهي ظواهر نجد امثلة لها في الجزائر بقتل الصحفيين والكتاب واساتذة الجامعات أو تطبيق بعض كوادر منظمة حماس الإسلامية لقواعد الشريعة في محاكمات سرية، تنتفي فيها كافة ضمانات الدفاع وحقوق الانسان وتطبيق فيها العقوبات على المتهمين.

والسؤال: كيف تطورت سياسة الدولة إزاء الجماعات الإسلامية الراديكالية؟

ثانيا: سياسة الدولة في مواجهة العنف الديني

يمكننا من خلال متابعة سلوك أجهزة الدولة الأيديولوجية، والامنية أن نرصد- تحليليا- الخطوط الأساسية التالية، التي يمكن أن نطلق عليها سياسة الدولة

إزاء ظواهر وسلوكيات العنف الديني ، والجماعات الإسلامية الراديكالية التي تقوم به، وذلك على النحو التالي :

١- استخدمت الدولة المصرية الدين في عقد السبعينيات في نظام الشرعية كأحـد مصادرها، وأداة للتوازن السياسي على مسـتوى الخطـاب السياسـي والحركـة السياسية إزاء القوى السياسية اليسـارية والراديكاليـة- كالجماعـات الماركسـية والناصرية- سواء في الجامعات المصرية، أو في الحقل السياسي والحزبي . وقـد ادت سياسة تدين السياسة من قبل السلطة المصـرية، واتباعـا لرؤيـة الـرئيس السادات، إلى إعطاء مساحة واسعة لجماعة الإخوان المسلمين، وإلى تنشيط الحقل الديني ، بحيث يتداخل مع الحقل السياسي ويؤدي إلى احياء الرمـوز والمعـايير والطقوس الدينية كي تلعب دورها المعياري والرمزي في الحياة السياسية والثقافية المصرية.

وترتب على هذه السياسة، نشأة الجماعة الإسلامية بفصائلها الـثلاث، فـي إطار الجماعات المصرية، ثم جماعة الجهاد حتى وصلت الاوضاع إلـى حـادث المنصة في ٦ اكتوبر١٩٨١.

٢- في إطار هذا العقد السبعيني حتى مفتتح عقد الثمانينيات كانت الدولة خاضـعة للأيديولوجيات الدينية، وداعمة لها. ولم تستطع الدولة أن تبلور قاعـدة معلومـات حول نشأة القوى الدينية الجديدة كجماعة حزب التحرير الإسلامي الذي قام بعمليـة الفنية العسكرية، جماعة المسلمين(التكفيروالهجرة)، ثم الجماعة الإسلامية والجهاد.

ويمكننا القول إن أجهزة الدولة لم تستطع بلورة سياسة واضحة للتعامل مع هذه الجماعات السياسية الراديكالية خارج تقاليدها الأمنية، والإعلاميـة التعبويـة. والتي تتسم بالقيام بعمليات الإجهاض المستمرة، عبر القبض الدوري على قيـادات وكوادر بعض هذه الجماعات الظاهرة، أو من خلال سياسة إعلامية تقوم بتنمـيط صورة الكادر الإسلامي، وحركته، و إضفاء الطوابـع والنعـوت السـلبية عليـه باعتباره ينتمي إلى جماعات منحرفة، ومجرمة وخارجة عن القـانون، وتوظيـف

أجهزة الدعوة بوزارة الاوقاف في نقد الخطاب الديني - السياسي للجماعات التي ظهرت انذاك. ومن ناحية أخرى ، وظف الإعلام المصري المقـروء والمسـموع والمرئي كل امكانياته في تقديم هذه الجماعات باعتبار أن ماتقوم به يخـرج عـن صحيح الدين الإسلامي مع الاعتماد على التكثيف الشديد للرسالة الإعلامية. ولاشك أن هذه السياسة نجحت نسبيا آنذاك، لأن مصـادر الشـرعية الخاصـة بـالرئيس السادات، كانت هناك عمليات لتجديدها من خلال توظيف الإنجاز العسـكري فـي حرب اكتوبر، والانفتاح الاقتصـادي ، وسياسـة التعدديـة السياسـية والحزبيـة المشروطة، وبدايات تخلق قاعدة تأييد للنظام تختلف عن تلك التي كان يعتمد عليها الرئيس جمال عبدالناصر ونظام حكمه.

٣- منذ انتقال مقاليد السلطة إلى الرئيس مبارك، بعد مقتل الرئيس انور السـادات، حدث استقرار نسبي ، وتخفيض للعنف السياسي الديني ، وذلك نظـرا لاسـتخدام الدولة لسياسة"تهدئة الازمات" وتخفيض العنف عند الحد الأدنى ، واجراء حوارات مع الجماعات الدينية في السجون.

٤- وتطورت عمليات العنف في نهاية عقد الثمانينيات، بالنظر إلى بعض أعطاب هيكلية في صناعة واداء سياسة الأمن إزاء العنف الديني ، وعوامل أخرى مرتبطة بالطبيعة التنظيمية العنقودية للجماعات الإسلامية الراديكالية.

٥- اعتمدت سياسة مواجهة العنف الديني على الفصل بين الدين الإسلامي، وبـين الجماعات الإسلامية، والميل الدائم في الخطاب الإعلامي والسياسي إلى اعتبارهـا جماعات ارهابية وخارجة عن القانون العام. والتركيـز علـى إسـلام متسـامح ومستنير، في مقابل تفسيرات"ضالة"و"منحرفة"للنصوص الدينية، وتحـرض علـى الطائفية واستحلال الأموال والأعراض بالباطل.

٦- توظيف الجهاز الإعلامي المرئي في متابعـة احـداث العنـف العشـوائي ، أوالاغتيالات التي توجه لرجال الامن، ورصد تفصيلات مـؤثرة علـى الصـعيد الانساني كحجم الدمار الذي يلحق بالمنشآت، والبشر العاديين، أو الجوانب الانسانية

لاسر ضحايا العنف العاديين أو من رجال الشرطة، بهدف تعبئة الرأي العام فـي مواجهة العنف وجماعاته.

٧- اتاحة الفرصة لعناصر فكرية مستقلة ومعارضة للمشاركة فـي عمليـة نقـد العنف، والخطاب الديني الراديكالي .

٨- تحبيذ العناصر العلمانية، وقطاعات واسعة من المصريين الاقباط على رفـض العنف، ومشاركة الدولة ودعمها في عملية المواجهة، ولاسيما بعد أن قامت الحركة الإسلامية الراديكالية باغتيال فرج فودة الكاتب العلماني ، ومحاولة اغتيال مكـرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور المصرية، واتساع الشعور الجماعي لدى القوى المثقفة وشبه العلمانية بأن العنف الديني - والإرهاب في اللغـة السـائدة- موجه إلى هذه الفئات وانها مستهدفة في حياتها، وفي فكرها ووجودها على الساحة العامة.

٩- تمكنت الدولة من توظيف الدراما التلفزيونية، والاستهلاك الجماهيري المعمـم للسلع الفنية، وفي ظل ساعات مشاهدة مكثفة في شهر رمضان، في بث مسلسلات تواجه"الإرهاب" وتكشف عن خبايا تنظيمات العنف الـديني مـن وجهـة النظـر الرسمية، وقدمت أجهزة الدولة تسهيلات لقيام بعض السينمائيين بإنتاج افلام تواجه ظاهرة العنف الديني .

١٠- التوظيف التقليدي للمؤسسة الأزهرية من قبل الدولة- اسـتمرار للعلاقـات التاريخية منذ محمد على - في نقد الفكر الديني العنيف، وفي اصدار المفتي لفتاوى اصلاحية إزاء العنف وجماعاته، والفتاوى التي تصدرها جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية، ولكن ظهرت بعد ذلك تناقضات داخل المؤسسة الأزهرية بين المفتـي وشيخ الجامع الأزهر.

١١- مع تزايد العنف في الموجتين الطويلتين في اوائل التسعينيات، قامت الدولة – بعد توفير عناصر لقاعدة معلومات وقدر من الخبرة في المواجهـة الأمنيـة- بتصحيح نسبي لاختلالات السياسة الامنية، وتحديث للبنية الأمنية الفنية والتقنيـة،

والمعلوماتية، والتدريبية، الأمر الذي اثر إيجابيا على اداء الأجهزة الأمنيـة فـي المواجهة.

١٣- قامت الدولة بإحالة قضايا العنف الديني إلى المحاكم العسكرية، لسرعة الحسم في هذه القضايا، وتحقيق وظيفة الردع العام.

يمكننا القول إن هناك نجاحا نسبيا حتى الآن في المواجهة، يمثـل حصـيلة تضافر عدة سياسات(الامن، الإعلام، الدعوة الدينية)، وايـة هـذا النجـاح هـو انخفاض معدلات العنف في الشهور الأخيرة لعام١٩٩٤،ولكن نهاية الموجة الطويلة الثانية قد لاتعني نهاية العنف الديني ، والطائفي ، وانما هنـاك انتظـار لموجـات أخرى طويلة، أوعودة لاسلوب الموجات المنكسرة، والمتكررة، كمنا كـان الأمـر سابقا.

ولاشك أن السياسة الأمنية في مواجهتها للارهاب، تقوم باسـتخدام واسـع النطاق للعنف، خاصة بعد أن اتخذ طابعا ثأريا بين الجماعات الإسلامية الراديكالية ورجال الأمن في صعيد مصر، كنتيجة للتداخل بين العنف الديني ، ونظـام القـيم التقليدي في هذه المناطق والذي يقوم على الثأر.

وهذا التطور، الذي شهده عنف جهاز الدولة، يؤدي إلـى بـروز بعـض الانتهاكات لنظام حقوق الانسان، على نحو ما تشير إليه تقارير المنظمة المصـرية لحقوق الانسان، ومن ناحية أخرى يثير أشكاليات هامة تمس التطور الـديمقراطي في مصر، فضلا عن مشروعية عنف جهاز الدولة في هـذا الإطـار، فـي ظـل تناقضات الخطاب السياسي الرسمي وصدقيته.

الفصل الثالث

الوجه والقناع: راية الجهاد

التجربة الأفغانية وتطور الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر

شهدت الساحة المصرية، تطورا نوعيا في عمليات العنـف السياسـي ذي الاقنعة الدينية خلال العامين الأخيرين، سواء من حيـث الأهـداف السياسـية، أو مناطق العمليات، أو من حيث تقنيات ممارسة العنف، ومستوى التـدريب، والاداء، وسواء من جانب الحركة الإسلامية الراديكالية، أومن رجال الشـرطة. ولازالـت بعض الظواهر الأساسية التي وسمت هذه العمليات تشمل هـذا التطـور النـوعي الجديد، وعلي رأس هذه الظواهر والسمات، تحول العنف إلى حالات من حـالات العنف الثأري بين الأصولية الراديكالية وبين الدائرة المغلقة لصفوة الحكم، ورجـال الشرطة، ناهيك عن اتخاذ السياحة هدفا متكررا لإسقاط هيبة استقرار جهاز الحكم، والتأثير عليها في وسائل الإعلام الغربية.

وبرزت أيضا بعض الظواهر الجديدة كشمول عمليات العنف لأهداف جديدة منها: محاولات تفجير بعض البنوك الأجنبية للتأثير على حركة الائتمان والاستثمار في مصر، ل إضفاء المزيد من التعقيد على الازمات الاقتصادية في البلاد، والعودة لضرب رجال الدين المسيحي في دير المحرق بالقوصية في محافظة اسيوط، وهي ظاهرة حدثت مرة، ثم توارت بعد ذلك. واذا كانت هذه الأهداف الجديدة هي تعبير عن تطور متوقع في مسارات العنف السياسي ، الا أن بعض السمات الجديدة بدأت في التبلور من حيث نوعية الكوادر الإسلامية المشاركة في عمليات العنـف، حـن حيث الاساس الاجتماعي ودخول ابناء الفئات الوسطى الدنيا، وعناصر تنتمي إلـى تخوم الطبقة العاملة، وابناء صغار الفلاحين. وهي عناصر تخرجت من المـدارس الثانوية المتوسطة، والمعاهد فوق المتوسطة. وعلي الرغم من ذلك فان هناك ارتقاء كيفيا في الأداء العنيف من حيث استخدام الأسلحة الآلية والقـدرة علـى التحـرك السريع في مسرح العمليات، والمناورة، والهرب. وقبل ذلك القـدرة علـى رصـد الأهداف ومتابعتها على مدى زمني ، وترتيب خطط العمليات في ضـوء خريطـة المتابعة للأهداف.

إن الظواهر الجديدة على ساحة العنف السياسي تومئ إلـى تزايـد حـدة الاستقطاب بين الأصولية الراديكالية، وبين صفوة الحكم، وبين القوى شبه الليبرالية وشبه العلمانية على الساحة السياسية، وفي ذات الوقت تزايد مساحة المزاج الـديني على الساحة الاجتماعية من حيث ارتفاع مؤشرات الحجاب والزي الإسلامي لـدى النساء- ولكن في إطار توظيف خاص يتعلق بعلاقـة المـرأة المصـرية بالثقافـة السائدة- ، وتزايد الطقوس والرموز الإسلامية في الحيـاة اليوميـة كجـزء مـن محاولات السعي نحو آليات دفاعية ضد حالة الاحساس بعـدم الامـان والسـكينة، والخوف من الغد إن تزايد معدلات اطلاق الرصاص، والقاء العبوات الناسفة خلال العامين المنصرمين تكشف عن المهارات العالية لجيل جديد في الحركة الإسـلامية الراديكالية، تغلب عليه الاعتبارات العملية في العمل السياسي ، والحركي العنيـف، أكثر من اعتبارات التكوين الأيديولوجي الصارم على عكس ماهو شـائع، وعلـي خلاف مع الاجيال السابقة له في الجماعات نفسها.

ما الذي يقف وراء هذه السمات النوعية؟

هل هي تعبير عن تطور داخلي للاصولية الراديكالية، ولخبرتها الداخليـة في الحركة والأداء، وعبر صراعاتها مع جهاز الدولة؟

هل هي نتاج لتداخل الخبرة الداخلية مع الخبرة الخارجية؟

هل الظواهر الجديدة، هي تعبير عن تداخل الخبرة الأفغانية؛اي الخبـرات التي تلقاها الاسلاميون الراديكاليون أثناء الجهـاد فـي أفغانسـتان ضـد القـوات السوفيتية، والحكومية الأفغانية؟ واذا كانت الاجابة بنعم، فكيف يمكن وضـع هـذه الخبرة في إطار الخبرات الداخلية للحركة الإسلامية الراديكالية في مصر؟

بحث انعاكاسات خبرة العمل والحركة في إطار الجهـاد الإسـلامي فـي أفغانستان على تطور عمليات العنف السياسي - الديني ، يبدو من الأهمية بمكـان بحثا عن تفسير لكثافة العنف، وارتفاع مستوى الأداء لدى كوادر الحركة الإسلامية.

وانطلاقا من هذا المشهد العنيف، وهذه الامثلة التي يطرحها، يمكننا تنـاول الظاهرة الأفغانية، وخبراتها في الحركة الإسلامية المصرية، والأفغان المصـريين: ملامحهم الأساسية، واساليب الحركة وخطوطها، والخطوط التنظيمية الإقليمية.

يبدو من الشائق الملاحظة أن أفغانستان ارتبطت كاسم ببعض التحولات في النظام الدولي الثنائي القطبية، حيث كان التـدخل السـوفيتي لمسـاندة الحكومـات الماركسية فيها، يمثل جزءا من عملية استنزاف للاتحاد السوفيتي القـديم، وكانـت تمثل إحدى آيات الوهن والضعف الذي انتاب الامبراطورية السوفيتية الماركسـية، ومن ثمن كانت إحدى العلامات المبكرة على انهيار وتحلل عالم بكاملـه. وكانـت تجربة الجهاد الإسلامي في أفغانستان، علامة أخرى على موجات عاتية من العنف السياسي الإسلامي العابر للحدود إلى المنطقة العربية، في اليمن ومصـر وتـونس والجزائر. وكأن الموجه للاسلام السياسي الراديكالي في المنطقة تأخذ دفقات جديدة من الدم من تجربة القتال مع نمط من المجاهدين الرعاة.

ظهرت تجربة الجهاد الأفغاني ، وكأنها نقطة تحول في العمليـات العنيفـة للحركة الإسلامية في العالم العربي ، واصبحت تمثل قلقا شديدا للنخـب السياسـية الحاكمة، تلك التي قامت بأدوار مختلفـة فـي دعـم المجاهـدين الأفغـان ضـد امبراطورية"الشر والالحاد"؛بل وقدم بعضها، كمصر في ظل حكم السادات، دعمـا سياسيا تمثل في مواجهة سياسة وأيديولوجية دبلوماسية للاتحاد السـوفيتي القـديم، وفي قيامها بانشاء جامعة للشعوب العربية والإسلامية- لم يكن ذلك هـو السـبب وحده، وانما هناك أسباب خاصة بقطع العلاقات العربية في مصر- ناهيك عن دعم حركة المجاهدين الأفغان بالأسلحة والعتاد العسكري ، وفي فتح الباب أمام تبرعات المواطنين، وفي خصم أجور بعض العاملين والموظفينت بجهـاز الدولـة لصـالح الجهاد، وفي تقديم تسهيلات عديدة للمجاهدين الأفغان وفـي تنشـيط دور بعـض النقابات المهنية، وقيام بعض الاطباء وغيـرهم بالعمـل فـي وسـط معسـكرات المجاهدين في المناطق الحدودية الأفغانية- الباكستانية.

كان هذا الدعم السياسي المصري في احد ابعاده جزءا من السياسة الأمـريكية في الحرب الباردة إزاء الاتحاد السوفيتي القديم، حيث لعبت الانظمة السياسية" الصديقة"للولايات المتحدة كالمملكة العربية السعودية دورا في السياسـة الأمريكيـة الغربية في الحرب الباردة في دعم ما سمي بحركة المجاهدين الأفغان.

لم يكن أحد يتصور أن التجربة الأفغانية في الجهاد، سـوف تكـون أحـد العوامل المنشطة لعدم الاستقرار السياسي في مصر تحديدا، علـى ايـدي مئـات الشباب من كوادر الجماعة الإسلامية، والجهاد الذين هاجروا اليهـا لاداء فريضـة إسلامية، اطلق عليها الفلسطيني عبد الله عزام – أحد قيادات العمل الإسلامية فـي أفغانستان- ، وبعض رجال الدين الوهابيين، وصف وتكييف انها فرض عين يجب القيام به.

لقد بدأت الموجات الحقيقية من الشباب المصري والعربي في الهجرة إلـى ميادين القتال الأفغاني منذ نهاية عقد الثمانينيات المنصرم، وبدأت نتائج هذه التجربة تلوح في الافق السياسي الداخلي منذ عامين في اعمال العنف المتلاحقة والمكثفة في مصر.

وتثير الحالة الأفغانية وتداعياتها وانعكاستها عدة تساؤلات، لعل على رأسها ماهي دوافع اتخاذ الحركة الإسلامية الراديكالية قرارات بالسفر إلـى الجهـاد فـي أفغانستان؟ وما هي انعكاسات التجربة الأفغانية ذاتها على الكوادر المصرية المنتمية للجماعة الإسلامية و الجهاد؟

إن الحالة الأفغانية تمثل حالة نموذجيـة لاسـتقطاب كـوادر الجماعـات الإسلامية الراديكالية في مصر، والجزائر، وغيرها، وذلك من عدة امور:

أولها: انها تمثل تطبيقا لفرض- أو التزام ديني - إسلامي ، هـو الجهـاد، الذي اعتبرته جماعة الجهاد التي اغتالت الرئيس السادات عنـد المنصـة فـي ٦ اكتوبر١٩٨١، بمثابة الفريضة الغائبة في حياة المسلمين المعاصرين، وفقا لعنـوان كتاب المهندس محمد عبدالسلام فرج أحد قادة التنظيم، ويمثل هذا الفرض واحدا من

أهداف الجماعة الإسلامية أيضا ومن ثم يمثل الذهاب إلى ميادين الجهاد ضد القوات السوفيتية بمثابة تأدية لهذه الفريضة، وتعبيرا عن وحدة المسلمين في جميع انحـاء العالم، ويزداد هذا الجانب أهمية بالنظر إلى العدو، الذي كان يمثـل لـدى قـوى عديدة"امبراطورية الالحاد"في القرن العشرين، بكل مـايثيره ذلـك فـي المخيلـة الإسلامية، من تعبئة نفسية، وحشد... الخ.

ثانيا: أن تجربة الجهاد في ظروف وتضاريس جبلية وعرة تمثـل سـاحة تعليم تدريبي وعسكري ، وممارسة قتالية، تؤدي إلـى تأهيـل كـوادر الجماعـة الإسلامية، والجهاد بعد ذلك للعمل في مسرح العمليات الداخلي . اذن هي تمثل نقله في مستوى العمليات والتدريب والأداء.

ثالثها: أن الجهاد في أفغانستان، كان يمثل فرصة لتواجد راديكالية إسلامية أخرى تنتمي إلى المنطقة، ويمكن إقامة خطوط تنظيمية معها، تكون بمثابة الـدعم اللوجستيكي ، والتدريبي للجماعات الإسلامية. كانت أفغانستان بمثابة فرصة لتأكيد الهوي والهدف الاصولي المتمثل في إقامة اممية إسلامية راديكالية، تنازع امميـة الإخوان المسلمين. ولابأس هنا من امكانيات التعاون والتنسيق مع بعض عناصـر الجبهة القومية الإسلامية بالسودان. والتلاقي عند هدف حسن الترابي في قيادة هذه الاممية ولو إلى حين. وهذه العلاقة ثبتت من خلال تحقيقات قضية"العائـدون مـن أفغانستان"والمنشورة اعلاميا. حيث قامت بعض عناصر الجبهة بإرسـال تمويـل محدود مرسل من قادة الجماعة الإسلامية في الخارج إلى كوادر الجماعة في مصر لتمويل بعض العمليات. فضلا عن اتخاذ الخرطوم، وبعض الوحدات السكنية بهـا كنقطة ترانزيت لنقل بعض الكوادر العائدة للدخول إلى ليبيا، ومنها إلى مصر عبر محاولات متعددة للتمويه والمناورة.

رابعا: مثلت أفغانستان نقطة تعرف على بعض مصادر دعـم الأصـولية الراديكالية، عبر شخص المليونير السعودي اسامة بن لادن الذي كان يقاتـل فـي أفغانستان لأداء فريضة الجهاد، ناهيك عن دعمه لعمليات تجنيد الشباب المسلم مـن

السعودية للسفر إلى بيشاور على الحدود الأفغانية- الباكستانية، واستقبالهم بمعسكر الانصار السعودي ، وتأهيلهم تدريبيا، وعقائديا للقتال تحت إمرة قـادة المجاهـدين الأفغان.

خامسها: أن وجود كادر قيادي من قادة الجماعة الإسلامية، خارج مصـر في أفغانستان، يمثل فرصة للابتعاد عن إمكانية الملاحقة الأمنية والقبض على العقل التنظيمي لكلا الجماعتين، ويمكن في هذه الحالة توفير امكانيات واسـعة لمخاطبـة أجهزة الإعلام السمعية والبصرية والمقروءة في الغرب، والعالم العربي ، والدول الإسلامية. وهي فرصة قد لاتتوافر على نحو كاف في حالة الإقامة المتخفيـة فـي مصر. وهو الأمر الذي ظهر، وبوضوح، في وجود عدد من القيادات في اوروبـا والولايات المتحدة وبعضهم حصل على حق اللجوء السياسي ، والإقامة فـي هـذه البلدان، ولاسيما بعد صدور أحكام غيابية بالإعدام على بعض هذه العناصر القيادية في القضايا التي قدمت للمحاكم العسكرية خلال السنتين الأخيرتين. ويبدو أن هـذا الواقع كان ذا أهمية لانه يعكس قدرة عالية في التخطيط، والعمل التنظيمي ، والذي يتمثل في الاستفادة من البنية القانونية في الدول الغربية، ناهيك عن معرفة بآليـات الإعلام الغربي الذي يجري وراء الخبر، والحدث عبر مصادره الاصلية، ولعل هذا الدافع الهام تحقق ولا يزال من خلال مخاطبة الإعلام الغربي ، وتوظيـف اهتمـام هذه الأجهزة الإعلامية، والادارات الحكومية في الغرب بالحالة المصرية ومشاكل العنف والاستقرار السياسي في أهم دولة في المنطقة العربية.

انعكاسات التجربة الأفغانية في الجهاد على الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر:

لايمكن لنا فهم انعكاسات الحالة الأفغانية في الجهاد علـى الجماعـة الإسـلامية وجماعة الجهاد الا من خلال معرفة ما الذي تم هناك في ميادين الجهـاد. يمكـن القول في ضوء المعلومات المتاحة والمنشورة أن بعض الكـوادر النشـطة مـن السعوديين، والمصريين، كانت تقوم بعملية التقاط بعض الشباب المصري العاطل

الذي دخل إلى المملكة تحت دعوة تأدية فريضة الحج، أو القيـام بعمـرة، وهـي تأشيرات لدخول الاراضي السعودية مؤقتة بأداء الفريضة أو الواجـب الإسـلامي وتنتهي بأدائها. ونظرا لغياب فرص عمل، فان هذه العناصر عادة ما يسيطر عليها المزاج الديني بهدف التوازن النفسي إزاء حالة التعطل، سواء في بلد المنشأ وهي مصر، أو نظرا لغياب الفرص في بلد المهجر العارض- أو المؤقت كالعراق كما في بعض الحالات- ، وفي هذه الوضعية غالبا مايقيم هذا الشباب في منطقة الحرم المكي ، حيث اداء الفرائض، وتدبير فرص الطعام المجاني ، وإمكانية الاتصـال ببعض المصريين أو السعوديين لتدبير مكان النوم، أو البحث عن

فرص عمل وهنا يقوم المجند- أي الكادر المخصص لتجنيد اعضاء جدد- بمتابعة الهدف، وممارسة أشكال متعددة من التأثير النفسي عبر الـدعوة للجهـاد، وممارسة هذه الفريضة في أفغانستان، بالاضافة إلى البيئة الدينية، والرمزية الممثلة في التواجد بالحرم المكي ، أي في ظل طقوس مقدسة، تتم عملية التأثير والتجنيـد، ناهيك عن تقديم الطعام، والرعاية النفسية والتربوية لهؤلاء الشباب.

ومن ناحية أخرى، فان الشاب موضوع التجنيد، يجد فـي هـذا الاسـلوب التجنيدي ، بمثابة الية دفاع وتوازن نفسي ضد حالة، البطالة، وفقدان المعنى ، حيث أن هذا المعنى يجده في رموزه الدينية والمقدسة، وفي إمكانية تحقق الذات، ومعني الحياة في اداء فريضة الجهاد. خاصة وان القائم بالتجنيد يـوفر كافـة التسـهيلات للسفر إلى معسكر الانصار السعودي في بيشاور- ويزداد المعنى ويتجسـم لـدى المجند في مشروعية العمل الجهادي إزاء"ملاحدة "" وكفار"ينتمون إلى امبراطورية الالحاد والكفر السوفيتية السابقة. وبعض حالات التجنيد الناجحة ساعد على تحققها، أن بعض هؤلاء الفتية- ذوي التعليم المتوسط ومن ابناء اسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل- كانوا على قدر من الالتزام الديني : أي ممارسـين للتعـاليم والفـرائض- الالتزامات – الدينية، كالصلاة... الخ. وبعضهم كان ينتمي بشكل ما إلى الجماعـة الإسلامية كما في قضية"العائدون من أفغانستان"،والتي صدرت فيها أحكام عديـدة

على رأسها عقوبة الإعدام غيابا على بعض القادة، وحضوريا على البعض الآخـر ممن القي القبض عليهم إن هؤلاء القادمين مـن اصـول اجتماعيـة متواضـعة، ويواجهون مصاعب العيش بضراوة، حاولوا التكيف بأشكال متعددة مع عنف الحياة اليومية.

ولكن انهيار هذه القدرة لدى ابنائهم من ذوي التعليم المتوسط ومـا فـوق المتوسط، دفعت بهم إلى البحث عن شكل للتكيف النفسي والرمزي مع المقدس الذي يعطي لاتباعه إطارا قدسيا للدفاع عن الذات، ويضفي على الحياة المعنـى الغائـب لها، ومبررا لحالة الجمود الاجتماعي . وقد دفع ذلك بالبعض إلى الانخـراط فـي الحركة الإسلامية الراديكالية، تحقيقا للفرائض، والقيم التي يطرحها الفكر السياسي لهذه الجماعات، والبعض اثر الذهاب إلى خارج البلاد؛ أي إلى اقليم الـنفط سـعيا وراء الرزق ولتكوين أسرة، وإعالة أسرهم، كذلك في مصر.

من وسط هذه الدائرة، كان التجنيد يتم، سواء من داخل مصر، فـي ظـل شروط اجتماعية- نفسية خاصة، أو من المهجر النفطي فـي السـعودية. وعمليـة الاستقطاب والتجنيد للجهاد جزء من عملية أكبر تتمثل في نقل الشاب إلى باكستان، وفي منطقة بيشاور على الحدود مع أفغانستان. ومن معسكر الانصار حيـث تـتم عمليات التأهيل والتدريب عقائديا، وقتاليا، إلى الميدان.

إن ابرز مفاتيح الاجابة عن سؤالنا تتمثل في معرفة نظام التأهيل؟

نظام التأهيل للجهاد:

يخضع القادمون إلى معسكرات المجاهدين، الانصار، وبعد ذلك المعسـكر الخلافة التابع للجماعة الإسلامية المصرية فيما بعد، إلى نظام للتأهيل الجسـماني ، والعقيد، والتدريبي وفق نظام عسكري صارم.

ولعل ابرز مكونات هذا النظام، هو دروس في العقيدة الإسـلامية، وعلـي رأسها فريضة الجهاد، ومدى شرعية الحكومات القائمـة فـي العـالم الإسـلامي، وتدريب رياضي يومي . فضلا عن التدريب العسكري بدءا من التعلم على استخدام

الأسلحة الخفيفة كالكلاشينكوف، والرشاشات، والقنابل اليدوية والآر. بي. جيه (R. B. J) ثم مرحلة استخدام الأسلحة المتوسطة كاستخدام مـدافع الهـاون والمدافـة المضادي للدبابات، والطائرات، وصواريخ ستينجر... الخ.

وبعد هذه المرحلة التدريبية التي قد يستغرف بعضها شهرين.. أقل أو أكثر ، يتم نقل الكادر إلى ميدان العمليات تحت قيادة جماعات المجاهدين الأفغان.

وفي بعض الحالات، وبعد انشاء معسكر الخلافة التابع للجماعة الإسلامية، فان التأهيل يشمل كتابات الجماعة، كبيان العمل الإسـلامي، وحتميـة المواجهـة وأهداف الجماعة والمتمثل في إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشـريعة، والخلافـة الإسلامية.. وبعض حالات المصريين القادمين إلى أفغانستان ذهبت طواعية إلـى معسكر الخلافة لمقابلة بعض قادة الجماعة، وفي هذه الإطار يتم الانخراط فيها، بعد حلف اليمين، على السمع، والطاعة، وعدم السؤال في أي شئ يتعلـق بـالتنظيم أو الاشخاص، ويتم اطلاق اسم"كودي " أو كنية على الكادر.

إن نظام التأهيل للجهاد قام بعدة وظائف هامة تتمثل فيما يلي :

١- إعداد"الطبعة المجاهدة"، أو الكادر القتالي ذي المهارات غير العاديـة، لأن المشاركة في القتال في أفغانستان في ظل تضاريس وعرة، وجبيلية قامـت بتوفير خبرات واسعة في مسرح عمليات استثنائي ، وفي الأداء على أنماط تسليحية متعدة، الأمر الذي ساعد على رفع مستوى الأداء فـي العمليـات العنيفة التي تمت في مصر خلال العـامين الأخيـرين، وفـي المنـاورة، والثبات، وسرعة التحرك في مسرح عمليات مفتوح، وابرز هذه الامثلـة حالات اغتيال رفعت المحجوب، وفرج فودة، وكبار رجال امـن الدولـة، واخرهم اللواء رؤوف خيرت رئيس قطاع التطرف بجهاز امن الدولة الذي اعلنت الجماعة الإسلامية اغتياله انتقامـا للاوضـاع داخـل السـجون، ومحاولات اغتيال: صفوت الشريف، وحسن الالفي ، وعاطف صدقي .

٢- القدرة على التخطيط المحكم، وجمع المعلومات عـن الأهـداف ومسـرح العمليات وعناصره الثابتة، والمتغيرة، والقدرة على متابعة الهدف.

٣- القدرات الاتصالية الداخلية، والخارجية.

٤- نظام الأمن التنظيمي الصارم، حيث الربط بين القيادات الخارجية للجماعة الإسلامية- جماعة الجهاد- وبين الكوادر الداخلية التي ستقود العمليات.

٥- استخدام الكادر الجهادي - الطليعي المدرب في أفغانستان وإعادة زراعته في مصر، سواء لتولي قيادة بعض العمليات، أو المشاركة فيهـا، وعبـر قيادة عناصر أخرى بالداخل لديها خبرات واسعة.

٦- يمكن القول أن حالة المصريين الأفغان- هذا التعبير الإعلامـي الشـائع- وجهادهم ضمن فصائل المقاومة الأفغانية، ساهمت في التطـور الـداخلي للصراع بين الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد- ولايزال هناك غمـوض حول طبيعة العلاقة بين التنظيمين، وخلاط شديد في طبيعتهمـا الثنائيـة أو تداخلهما- وبين صفوة الحكم، وجهاز الدولة الامني ، وفـي ذات الوقـت ساهمت هذه الخبرة، والطليعة التي تبلورت عنها، في تزايد معدلات العنف السريع، والمتلاحق من الجماعة الإسلامية، ومجموعـات طلائـع الفـتح الجهادية- (تنتمي إلى جماعة الجهاد)وفقا لما هو متـاح مـن معلومـات منشورة، ويقصد بها الطلائع التي تتولي إلى اعادة فتح مصر مرة ثانية بعد المحاولة الأولى لعمرو بن العاص- ٠ إزاء أهداف تتمثل في شخصـيات بارزة في السلطة السياسية، أو جهاز الامن، بينما تتولي عناصر داخليـة، في اسيوط وبعض مناطق في صعيد مصر والقاهرة، عملية قتل الضـباط الصف والجنود والانهاك المستمر لجهاز الأمن في محاولة لاشـاعة جـو عدم الاستقرار وغياب الامن، وخلق مسرح للسيطرة وممارسة السلطة في قرى ومدن محافظة اسيوط والمنيا، وغيرها.

إن تحليل المعلومات المنشورة عن قضايا التي استطاع جهاز الأمن تقديمها للمحاكمات العسكرية، يكشف عن العلاقة بين العائدين من أفغانستان، وبين التطور النوعي الكبير في ممارسة العنف والاغتيال السياسي ، واخرها الوصول إلى بعض القيادات الأمنية البارزة، كحالة اغتيال اللواء رؤوف خيرت رئيس قطاع التطـرف الديني بادارة مباحث امن الدولة، والتي اعلنت الجماعة الإسلامية قيامـه باغتيالـه أخيرا. وبما يشير اليه ذلك من ارتفاع كفاءة جمع المعلومات عن الأهداف، والقدرة على العمل في مسرح عمليات متحرك، ومكشوف.

إن هذا الأداء العالي على مسرح العمليات هو نتاج للتزاوج بين خبـرتين، الخبرة الأفغانية والخبرة الداخلية التي تراكمت، ولاتزال خلال المرحلـة الزمنيـة الماضية، وأبرز ملامح هذه الخبرات المتراكمة، تتمثل في القدرة التنظيمية، نظـام السرية والامن بين الكوادر العائدة، والتي يعاد زرعها في الداخل، سواء من حيث الكود- اسماء الكنية- أو من حيث بنية الاتصالات الداخليـة المباشـرة، أو عبـر الهاتف من خلال نظام الشفرة والرموز، كما ظهرت في حالة القضايا التي استطاع الأمن السيطرة عليها، والمعلومات المنشورة عنها في وسائل الإعلام.

ومن ناحية أخرى ، اسـتطاعت الجماعـة الإسـلامية والجهـاد، ادخـال عناصرها عبر اصطناع بطاقات إثبات الشخصية المزورة، وإدخالها إلى مصر من السلوم، عبر ليبيا وقبلها اليمن، ثم السودان مع اختلاف من حالة إلى أخرى .

وفي هذا الإطار كشف الحالات التي تم القبض عليها عن سـرعة تجميـع العناصر الداخلية مع العناصر العائدة.

وأظهرت الخبرة الأفغانية عن مزايا الارتباطات- ، والخطوط، التي تمـت صناعتها مع العناصر اليمنية التي شاركت في الجهاد الأفغاني - (تقـدرها بعـض المصادر الصحفية بثلاثة الاف مقاتل)، وهو رقم مبالغ فيـه مـن حيـث أن هـذه المصادر لها مواقف مختلفة عن المصالح اليمنية، ولاسيما بعد موقف اليمن م حرب الخليج- وهناك هوامش المناورة اللوجيستيكية إن لم نقل الدعم اللوجيسـتيكي مـن

انصار الجبهة القومية للإنقاذ في السودان، من حيث تحرك بعض قيادات الجماعة الإسلامية، والجهاد.

ويمكن القول إن السودان، كانت تمثل نقطة ترانزيت إلى ليبيا، ومنها إلى مصر. وهناك أيضا إمكانية للبحث عن منافذ أخرى إلى مصر، سواء عبر الحدود مع ليبيا، أو عبر الحدود مع السودان.

إن بعض المصادر الصحفية تشير إلى أن عدد المصريين الذين مارسوا الجهاد في أفغانستان يبلغ ٦٠٠ كادر، وعدد الذين عادوا إلى البلاد١٥٠، وعدد الذين تم القبض عليهم أكثر من ٧٠، وايا ما كان صحة هذا الرقم من عدمه، فالثابت أن الحالة الأفغانية قد اثرت كثيرا على السلوك العنيف للقوى الإسلامية الراديكالية، وقد ادي ذلك إلى نقل العنف السياسي ذي الأقنعة الدينية إلى مستوى متطور نوعيا، خلال السنة الأخيرة.

ومن ناحية أخرى ، يبدو أن التدريب في أفغانستان افاد الجماعات الإسلامية الراديكالية ايضا، في إمكانيات تصنيع المواد المتفجرة داخليا إن موجات العنف الضاربة الناشبة بين الجماعات الإسلامية الراديكالية، وبين رموز الصفوة السياسية الحاكمة، وبين جهاز الدولة الامني ، تشير إلى تزايد حدة الاستقطاب ودمويته، حيث لايزال الطابع الثأري هو الغالب حتى هذه اللحظة ويشير إلى احتمالات التداخل بين بنية الثأر التقليدي في صعيد مصر، وبين ظاهرة ذي الطابع الديني هناك.

إن محصلة هذا الصراع لاتعني أن طرفا يستفيد من عمليات المواجهة دون طرف اخر، ولكن هناك مؤشرات على ارتفاع مستوى الأداء الخاص بجهاز الدولة الأمني ، خلال الفترة الأخيرة. وهي ظاهرة تتشابه مع النموذج الأمر يكي والغربي ، في تطور أنماط الجريمة التقليدية والجناح الجنائي تحت تأثير التكنولوجيا، على تكنولوجيا العنف الجنائي ، وارتفاع مستوى تعقيده، وايضا ارتفاع مستوى

تكنولوجيا مكافحة الجريمة، والعنف، وهي أبرز نتائج البحث في علـوم الجريمـة، والسلوك الإجرامي .

أما العنف السياسي ذو القناع الديني - فإنه تعبير عن إشكالات سياسـية- ثقافية واختلالات في البنيات أكثر منها جرائم عنف جنائية عادية. ولاتزال هنـاك مسافة بين المواجهة الامنية، وبين العمل السياسي ، حيث الفـراغ الكبيـر يسـود الساحة السياسية، ولايملأه سوي صدي طلقات الرصـاص، والعبـوات الناسـفة، وطلقات رجال الامن.

الفصل الرابع

أشباح النصر وأوهام الاستبعاد

أزمة الإخوان المسلمين
وأزمة السياسة المصرية

(١)

الجماعات الإسلامية الراديكالية، وأصوليات التمرد الإسلامي، والاخـوان المسلمين، كلها عناوين لنظام الموضة البحثية والكتابية في مؤسسات الاستشـراق، والسلطات الكتابية الرسمية في الإعلام، والأكاديميا، بحيث اصبح الموضوع تعبيرا عن الفوضى والاضطراب والتشوش، حقلا للغموض العلمي مبعثه نصوص الهجاء وبلاغة نصوص التابعين للجماعة، وشارحي نصوصها، والمنتظمـين والطفيليـين الساعين للاستثمار المـادي لانتـاج الظـاهرة وتجلياتهـا السياسـية والدلاليـة، والاجتماعية.

(٢)

ندخل من قلب الواقع الراهن لجغرافيا الأحـزاب والمعـاني والأسـاطير المسيطرة على الجسد المصري المعاق باعتلالات هيكلية وبنائية ممتدة في الزمـان الحديث، وفي تحديد موقع الإخوان، في إطار القوى المختلفة وسياساتهم، ومكـامن قوتهم، وازماتهم في سياق ازمة الدولة المصرية.

(٣)

منذ الانتقال من السجون والمعتقالات الناصرية، وبدء سياسـة التوظيـف الرمزي والسياسي لخطاب الأصول الإسلامية السياسي في مواجهـة راديكآليـات اليسار والناصرية بهدف التوازن، استفاد الإخوان من هذا الموقع، والدور في اعادة بناء الجماعة- في سياقات محلية وإقليمية مواتية من ثورة عوائد الـنفط، وقيـادات الشتات الموسرة- في اعادة طرح أدبيات الجماعة إلى واجهـة السياسـة والثقافـة المصرية، وفي استقطاب بعض ضحايا ومشردي نظام الانفتاح (فـي الجماعـات والمدن المصرية)عبر الية الجناح الإخواني في الجماعة الإسلامية في الجامعـات- وفي اصدار منابرهم الإعلامية، والمناورة مع الساداتية التي أرادت تأميم الإخـوان لصالح سلطة الخطاب الرسمي ، أو في الحد الأدنى كمساعد، ومعاون رمزي لنظام الخطاب الساداتي . ولكن التمرد والصدام بعد مرحلة التعاون في ظل تقليدية خطاب

الإخوان، واساليب حركتهم أدى إلى عدم قدرتهم على مواكبـة الاجيـال الجديـدة الغاضبة من الفئات الوسطى الصغيرة في المدن، وفقراء الريف الذين يتعلمون فـي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة، والتي بدأت تعطي تأييـدها لـل قـوى الإسلامية الراديكالية الجديدة(المسلمون، السماوية، الجماعة الإسـلامية، الجهـاد، والشوقيون... الخ)، واخذ الإخوان يركزون على اتجاه الاسلمة من الوسـط، عبـر المؤسسات المالية والمضارية على العملة، والتواطؤ مع عمليات توظيف الامـوال، والانطلاق إلى مواقع القوى المهنية ممثلة في النقابات المهنية باعتبارهـا منـاطق تمركز العافية والحيوية السياسية للفئات الوسطى كلها في إطار سياسـة يمكـن أن نطلق عليها الأسلمة من الوسط أو الاسلمة الوسيطة، كنقطة انطلاق للسيطرة علـى القوى الوسيطة، بهدف احتواء الدولة انطلاقا من هذا الموقع، والانطلاق عبره إلى هياكل الدولية الفوقية(البرلمان- البيروقراطية)، وذلـك عبـر سياسـة التحالفـات السياسية بدءا من الوفد، وانتهاء بالعمل والاحرار، والسعي إلـى الحصـول علـى حزب سياسي قائم بحثا عن التعبير السياسي ضمن حدود شرعية مؤسسات الدولـة ونظامها السياسي . وتحققت بعض أشكال التعبير، والتمثيل السياسي والرمزي فـي إطار حدود تضيق، وتمتد بحسب سياسة الدولة في الاحتواء والتوظيف السياسي في عملية مواجهة عنف الراديكاليات الإسلامية المتمردة بالقانون والنار.

والسؤال المثار دوما، ما الذي حققه الإخوان طيلة عقدين ويزيـد قبـل أن ندلف إلى صلب الأزمة الراهنة سلسبيل، ونقابة المحامين وعمليات القبض الانذاري بين الحين والآخر لبعض كوادرها؟

(٤)

الإنجاز الاكبر هو الاستمرارية كأحد مفاتيح السياسية والإيمانية المصـرية منذ نهاية عقد العشرينيات، مرورا بكل الانظمة السياسية ورموزها، وأيديولوجياتها، وازماتها واضطراباتها، وهو مايشير إلى أن هناك في تركيبـة الثقافـة والسياسـة والاجتماع المصري مايحمل هذه الجماعـة علـى الاسـتمرار، ويضـفي عليهـا

المشروعية، وان لديها بنياتها وقياداتها من القدرات ماجعلهم لايزالون هنا في قلـب مشهد السياسة والرموز والصراع. بل أن عدم قدرة منظـري وقـادة الجماعـات السياسية الرافعة لأساطير الحداثة- ايا كان لونها- على اضعاف فكريات الإخوان، ووجودهم السياسي والاجتماعي ، يعكس اعطاب هيكلية في منظومات وافكار وقيم ورموز هذه الجماعات الحاملة لقيم الحداثة المبتسرة.

ومن ناحية ثانية: استطاع الإخوان بسيطرتهم على النقابات الامساك باحـد اعصاب السياسة المصرية، ومنابع النخبة التكنوقراطية، وكانت قمة الإنجاز وقوع نقابة المحامين بكل تقاليدها الليبرالية العتيدة ثمرة في أيدي الجماعة بما يعكسه ذلك من دلالة فريدة على تآكل الليبرالية والعلمانية والحداثـة القانونيـة علـى الـنمط الغربي . ومن خلال نقابة المحامين كانت المراوغات، والمنـاورات والوسـاطات والعلاقات مع اجيال جديدة من شباب الحركة الإسـلامية الراديكاليـة الغاضـبة، ضحايا أساطير الانفتاح وأيديولوجيات الحداثة الليبرالية والتعددية المجهضـة فـي المنابع وعند القمة.

ومن ناحية ثالثة: استوعبت الجماعة في هياكلها الوسيطة- ثم العليا- بعض الكوادر الغاضبة، والمعتدلة، ودمجتهم في تيارها العريض، وأعطتهم الفرص فـي الظهور وتحقيق المكانة إزاء جمود هيكلي في تكوين نخبة الحكم والدولة، واحزاب المعارضة الهامشية وازمة جيلية طاحنة تعصف بمؤسسـات الدولـة والأحـزاب، والبيروقراطية كافة. كل ذلك أعطى مساحة لتدريب هذا الجيل الوسـيط، واكسـابه بعضا من مهارات العمل السياسي والنقابي . على رأسها القـدرة علـى الحـوار- المحدود نسبيا- مع أطراف النخبة الهرمة والمسنة، ناهيك عـن أهليـة المنـاورة المبتسرة على مسرح السياسة والإعلام والنقابات.

ومن ناحية رابعة: تم تهجين خطاب الجيل الوسيط ببعض مفردات ومفاهيم سياسية حديثة- أضفت مزيدا من الغموض والتشوش على بنية خطاب الإخـوان-

مكنهم على نحو ذرائعي من إمكانية التلاعب بالمصطلحات والقـيم علـى مسـرح الاستهلاك الرمزي والدلالي في ظل التشوش السائد في حقل السياسة المصرية.

ومن ناحية خامسة: الديناميكية والحركية في استيعاب الصدمات السياسـية والامنية وقراءة الرسائل وفك شفرات ومعاني السـلوك السياسـي لنخبـة معكـم، والتعامل المرن نسبيا معها، ثم بالتقدم والانقضاض الناجح نسبيا أيضا فـي بعـض القضايا والازمات السياسية، وكان ابرزها الرقابة على المصنفات الفنية، وقضـايا الختان والحرية الجنسية في مؤتمر السكان، وفرض قائمة أولويات، وتحديد قضـايا السجل السياسي في مصر مع الدولة والأحزاب المعارضة.

ومن ناحية سادسة: القدرة على استيعاب الغضب من السياسة الرسمية مـن قبل بعض رموز المؤسسة الأصولية الرسمية(الأزهر)ودعم خطابها السني المتمرد على الدولة، ودعم كليهما للاخر، كما ظهر في السنوات الأخيرة، وهو نجاح كبيـر إزاء الدولة إلى استطاعت السيطرة وتأميم خطاب الأصولية السنية الأزهرية منـذ دولة محمد على حتى اوائل عصر السادات، واصبح الأزهر حتى هذه اللحظة ينزع نحو اكتساب هامشه الخاص المستقل عن خطاب الدولة والسياسة الرسمية، وتظهر معارضاته بن الحين والآخر في تماس مباشر مع خطاب الإخوان، أو الدعم غيـر المباشر لهم.

تلك هي بعض ابرز انجازات الإخوان في السياسة المصرية، وبالطبع هـم يمثلون أحد مفاتيح السياسة المصرية بلا نزاع، وانهم الحزب السياسي المحجـوب عن الشرعية والذي استطاع اختراق حدود السياسة والنظـام السياسـي واسـواق الاستهلاك السياسي والرمزي ، والاقتصادي ، والتلاعب داخل السوق وعلي مقربة من قمته.

والسؤال الآن: أين الدولة ونخبة الحكم، طالما أن حـزب الدولـة الاداري غائب في حياة المصريين اليومية، شأنه في ذلـك شـأن المعارضـات الهامشـية والمهمشة!

الموقف من الإخوان، معارضة أو تحالفا، هواللعبة الأكثر بروزا في الساحة الحزبية

المصرية. التحالف يعني إمكانية الوصول إلى البرلمان، وضمان الاستفادة من المزاج الديني – السياسي السائد وكتلة تصويتية تتراوح بين ١٥ % إلى ٣٠% وبين معارضة الإخوان وإمكانية الوصول إلى البرلمان عبر الوفاق مع السلطة السياسية وحزبها. كانت سياسة السادات توظفهم في معاركها السياسية والرمزية إزاء المراكسية بطيوفها والناصرية، ثم أصبح التوظيف ذا مضمون مغاير في ظل حكم الرئيس مبارك، يتمثل في بعض الأحيان في ترويض واحتواء الإخوان، وإتاحة الفرصة للمتابعة السياسية والأمنية للجماعة،والفصل بينها وبين الحركة الإسلامية الجذرية (الجهاد، والجماعة الإسلامية) لإعطاء مشروعية في المواجهة الأمنية الدامية مع نيران الغضب وسوراته في خلال العامين الماضيين.

ولكن الدولة، ما إن سكنت نسبيا نيران العنف الراديكالي ، حتى استدارت للسيطرة على عملية تمدد الإخوان،عبر آلية تشريعية- القانون الجديد للنقابات المهنية(١٠٠ لسنة ١٩٩٣)- لضبط العمل داخل النقابات، وعبر سياسة القبض والاعتقالات الانذارية، وهي عمليات محدودة من حيث العدد- موضوع القبض والاعتقال- ولكنها شاملة من حيث الدلالة والمعاني الانذارية بالقبض على عناصر من اجيال متعددة، وفي مواقع مختلفة من المخالفات. والسلطات الأمنية لديها خبرات تاريخية في التعامل مع الإخوان، يعطي لها ميزة نسبية على خلاف الوضع مع الجهاد والجماعة الإسلامية، فضلا عن أن التكوين الاجتماعي للجماعة يساعد على ذلك، ولأن أغلبهم من الفئات الوسطى المالكة، والتي تعمل في التجارة أو المهن المعروفة، مما يجعلهم يعملون في الظاهر، الأمر الذي يسهل إمكانية المتابعة الأمنية والسياسة لهم. بين القبضة الحديدية وغض البصر السياسي ، احيانا لأهداف أخرى ، تدور سياسة النظام ونخبة حكمه إزاء الإخوان. ولكن يبقي الغائب دوما،

أساطير للمعني - بالمعنى الإيجابي والإنثربولوجي للكلمة- تضفي علـى حركـة جهاز الدولة الأمني مشروعية اوسع من شرعية إقرار النظام العام وقواعد القانون، بمعنى اخر، جهامز الدولة القمعي "المشروع" يعمل ويتحرك دونما غطاء سياسي ، لعلها ملاحظة" هيكل" الصائبة التي قيلت يوما ما.

وثمة سيف عدم المشروعية القانونية للاخوان يشهره الحكـم غالبـا فـي مواجهة تجاوزات الإخوان للخطوط الحمراء في اللعبة السياسية الداخلية، واذا مـا استشعر أن هناك تحركات تتجاوز المسموح، ومرتبطـا بحركـة الالات العنـف الرمزي والأيديولوجي ، والامني .

وفي ظل هاتين السياستين المتعارضتين للاخوان والدولـة، أيـن مـواطن الأزمة الحقيقية فيما وراء سياسـة الضـربات الانذاريـة والتمـدد والانقضـاض الإخوانية.

جوهر الأزمة الراهنة يتمثل في أن هياكل النظام ومواثيقـه ومفاهيمـه و مرجعياته اصابها تكلس بنائي ، مرجعه التناقض بين عملية التحول نحـو إصـلاح وتحرير اقتصادي - تعبيرات أيديولوجية ذائعة الآن- وبين مفهوم للدولة وقواعـد للعمل السياسي والحزبي ، وقيم تتمركز حول تقاليـد وقواعـد وخبـرات الدولـة المركزية، والدولة التسلطية التي تهيمن على حقوق السياسة والرموز والمبـادرات، حيث يتم انتاج الأساطير والقيم والمعاني والرموز والمبادرات من القمـة، ويعـاد توزيعها في الوسط، وترويجها للاستهلاك اسفل البناء الاجتمـاعي والسياسـي ولا تستقيم عملية التخصيص الاقتصادي ، وترويجها للاستهلاك اسفل البناء الاجتماعي والسياسي ولا تستقيم عملية التخصيص الاقتصادي دونمـا تجـانس هيكلـي مـع التخصيص السياسي والرمزي ، والسماح للمبادرات السياسية، والاصوات الخاصة بالتعبير عن ذاتها، بمبادرات رمزية وسياسية وحركية.

هذا التناقض الكبير لايجد صياغة تأليفية تستطيع حله، ولو عند الحد الأدنى ، في ظل اتساع فجوات أزمة التوزيع الاجتماعي الطاحنة وأزمـة جيليـة بالغـة

بالحدة، وبحيث اصبحت النزاعات السياسية تدور بين نخبة حاكمة، و قوى أخرى تريد الحلول محلها بالقوة(الإسلام الراديكالي) أو عبر التسلل إلى الهياكل الوسيطة والدولة(الإخوان).

ذلك هو جوهر الأزمة الآن، والذي نعتقد في انه سيتفاقم في ظل مبـادرات الشرق أوسطية للتعاون الإقليمي ، بكل انعكاسات ذلك الراديكاليـة علـى البنيـات السياسية والفكرية الجامدة في مصر، والمنطقة! اين نضع ازمة الإخوان المسـلمين مع الدولة في الفترة الأخيرة، ولاسيما قضايا سلسبيل، ونقابـة المحـامين و حتـى عمليات القبض والاعتقالات الانذارية الأخيرة!

(٦)

نحن إزاء ألعاب للمسرح السياسي المصري ، قبـل البـدء فـي الاعـداد للانتخابات البرلمانية القادمة نهايات عام ١٩٩٥، وفي اعـداد السـوق السياسـي والإعلامي وهياكل الدولة، وقيم البيروقراطية للانقلاب الكبير الذي يتم في المنطقة! هناك الشرق اوسطية واعداؤها المحليين، وعلى رأسهم التيار الإسلامي وفي قلبـه الإخوان، والقوى الإسلامية الراديكالية. وهما عدوا الاتفاقيات السلمية، والتعاون بين أعداء الامس، وتحطيم هياكل القوى الإسلامية المتمردة علـى التسـوية واعـداد المسرح السياسي للتعاون، يمثل أولوية سياسية يدركها الجميع. ومن ناحية أخرى ، فان الدولة ترمي إلى ترويض، وكبح التمدد الإخواني ، ولاسيما بعد انكسار الموجة الطويلة الثانية للعنف السياسي للجماعة الإسلامية، والجهاد، والتي تلتها فترة هدوء نسبي ، وعودة سياسة الموجات القصيرة للعنف أخيرا. ويمكننا أن نرصد مجموعة من الاختلالات في سياسة الإخوان في أزمتي سلسبيل، ونقابة المحامين.

الأزمة الأولى كشفت هياكل الجماعة وشبكاتها الداخلية عن سعة أمام جهاز الامن، لك عناصر التغير، وهو ما جعل هذه القضية تمثل أداة ضغط إزاء الإخوان أثناء المواجهة الدامية بين الدولة والجماعة الإسلامية والجهاد، ونجحت الدولة هنـا

في ضبط حركة الإخوان في المواجهة، وتحييدهم و استجاب الإخـوان بخبـرتهم التاريخية لذلك، كما ظهر في حركتهم السياسية، وخطابهم الإعلامي السياسي .

والأزمة الثانية هي الأكثر خطورة،لأن مسرحها هو نقابة المحامين والتـي ثارت بعد واقعة القبض ووفاة المحامي عبد الحارث مدني ،وهـي واقعـة أثيـرت شبهات جنائية عليها من قبل جماعة المحامين ولاسيما الإخوان، ومشايعي الاسـلام الراديكالي في النقابة من الاجيال الشابة. ويمكننا ملاحظة ظاهرة ابرزتها الأزمـة تتمثل في :

التصعيد السياسي والسلوكي أثناء من قبل عناصر مقاومة تنتمي للاخـوان، وفي محاولة لصياغة جسر من الوفاق مع القوى الراديكالية، أو توظيف هذا التعاون في ازمة عبد الحارث مدني لبناء مواطن قوي سواء داخـل الجماعـة وهيكلهـا القيادي الأعلى ، أو إزاء الدولة، أو في وسط المحامين لاعتبارات انتخابية. وهـو شكل سلوكي يفتقر إلى الحنكة السياسية، ويحاول القفـز علـى موازنـات الواقـع وتعقيداته، إزاء العلاقة المضطربة بين الدولة والجماعة، وتفتقر إلى تحليل سياسـي عميق السياسة المصرية. ولعل مصدر الأداء التصعيدي من الدعوة للاضراب العام أمام المحاكم، ثم الاعتصام والخروج بمسيرات وتظاهرات، والبيانـات السياسـية الصارخة النبرة، ليس فقط الخبرات وظروف مسرح الأزمة، دونما محاولة للتعامل السياسي معها، الأمر الذي دفع جهاز الدولة الأمني للتدخل العنيف إزاءها. ولعـل النجاح الوحيد المتحقق في الأزمة هو تقارير منظمات حقوق الانسان العالمية إزاء الأزمة، وهو امر مثير في اعتماد الإخوان على الدور السياسي الذي تلعبـه هـذه التقارير، وموقفهم من أيديولوجية حقوق الانسان بكافة مكوناتها واجيالها وتحفظاتهم على بعضها وعلى أسسها الفلسفية والمعرفية. وقد تمكنت الجماعة من امتصـاص صدمة نقابة المحامين، التي تلتها اشارة في أثناء عيد الأضحى بالقبض على بعض اعضائها يوزعون منشورات تتضمن رأي الإخوان في الدولـة الإسـلامية، وفـي استدعاء المرشد العام الاستاذ حامد أبو النصر لسؤاله أمام النيابة العامة.

والواقع أن الإخوان تمكنوا من استيعاب الرسائل السياسية والامنية بإبداء المرونة والاعتدال في خطاب القيادة، ومن ناحية أخرى ، استطاعوا تحقيق بعض المكاسب على الصعيد السياسي والإعلامي في سجلات مؤتمر السكان الأخير الذي عقد بالقاهرة، وفرضها على الدولة أن تعدل سلوكها وموقفها إزاء بعض القضايا الحساسة في الاوساط التقليدية والشعبية كالإجهاض والعلاقات الحرة والانجاب من خارج مؤسسة الاسرة والجنسية المثلية. وقد ضغط الإخوان، والمؤسسة الأصولية الرسمية، بل والكنيسة القبطية والفاتيكان- لاحظ هذا التوافق- لفرض وجهات نظرهم على ساحة الحوار، والسجال حول المؤتمر. وقد وجدت الدولة نفسها محاصرة سياسيا وأيديولوجيا إزاء الاصوليات الدينية كلها، وهي الفرصة التي حقق فيها الإخوان ومعهم الأصوليات الرسمية كلها انتصارا سياسيا لاشبهة حوله، في حين حاولت الدولة الاستعانة ببعض"المثقفين" مع جهازها الإعلامي بحثا عن توازن مع ضغوط الإخوان والأزهر، ومباركة الكنيسة لهذا الاتجاه!

وواكب انتصار الإخوان والأزهر، انتصارا آخر يتمثل في حجاب طالبات المدارس الذي كشف عجز صفوة الحكم عن ادارة السياسة العامة للدولة في مجال التعليم، ولاسيما على صعيد المواجهة السياسية و" الأيديولوجية"- بالمعني السلبي للمصطلح- .

من هنا نستطيع وضع الضربات الانذارية لجهاز الدولة القمعي ":المشروع" إزاء الإخوان في إطار أشكاليات الصفوة السياسية وأزمة الدولة الحديثة وعدم القدرة على ادارة النزاعات السياسية والرمزية مع القوى المحجوبة عن الشرعية وفقا للتعبير الذي نحتناه أثناء درسنا للقوى التي لاتتمتع بالشرعية القانونية في مصر في التقارير الإستراتيجية التي اصدرها مركز الدراسات السياسية بالاهرام.

هل يعني هذا ان"نجاحات الإخوان"، و"نجاحات" الدولة في ملاحقتهم، ومحاولة وضعهم في حالة دفاعية واعتدالية، أن هذه السياسات صالحة لتحقيق أهدافها في ظل متغيرات العالم والاقليم ومصر؟

(٧)

لعل أكثر التقديرات السياسية عمقا وتفاؤلا، تنزع نحو احتمالية تفاقم عوامل الأزمة ودوافع الصدام لأسباب عديدة اولها: التزامن والزواج الذي يلوح بين سياسة التحرير الاقتصادي ، والتعاون الإقليمي الشرق أوسطي ، والوفاق علـى مواجهـة أعداء هذه السياسات ممثلين في الإخوان وحماس والجهاد والجماعة الإسـلامية... الخ (لاحظ تصريح بيل كلينتون في القاهرة حول حماس ودور عرفـات ورؤيـة شيمون بيريز في كتاب الشرق الاوسط الجديد)، وهو ما يقتضي التصدي لمقاومـة هذه السياسة. ومن ناحية أخرى ، لأن ذلك يزيد من إشكاليات الهوية والنزاع عليها سواء مصريا وعربيا، وهنا يأتي انتفاض الاسلام السياسي ليلعب دورا وظيفيا فـي التاريخ يتمثل في اعتباره وعاء واسعا للمقاومة إزاء جروح الهوية والانكسـارات إزاء القوى الخارجية.هذا الدور لعبه الأزهر حينا، وظهر الإخوان تعبيرا عن تزايد التغريب والاحتلال الاجنبي والحرمان الاجتماعي ... الخ. نظرا لاتساع الفجوة بين الاغنياء، والفقراء وكلما تزايد الحرمان الاجتماعي ، والإحباط السياسي ، يتزايـد الالتزام الديني كما يذهب"ويل وديمبرلي " واخرون في العلم الاجتماعي المعاصر. الأمر الذي قد يؤدي إلى انخراط فئات عديدة في مجال العمل الإخواني ، أو تأييده، في ظل استمرارية سياسة الخصخصة، وبيع المشروع العام، خاصة في ارتباط ذلك بفصل العمال.

تلك متغيرات الأزمة داخليا، وقد يدفع هذا"الموقف الصعب" بعض الفاعلين في المشرح السياسي إلى تقديرات بعيدة عن مواضعات وعناصر الواقع، وقد تمثل حركة هنا، أو خطأ هنناك، اشعالا لنيران سياسية لا قبل لأحد بها.

فإذا كان من الصعوبة إبعاد وعزل الإخوان، كما حدث في مؤتمر الحـوار الوطني عن القوى الحزبية الأخرى ، من حضر منها ومن قاطع، تأسيسا علـى أن استبعادهم عن جغرافيا السياسة والقيم والأحزاب مسألة بالغة الصعوبة. فانـه مـن ناحية أخرى ، بين الحين والآخر وعلى إثر نجاحـات صـغيرة، ينتـاب بعـض

الإخوان، ولاسيما اجيالهم الوسيطة والشابة حالة نفسية، وكـأنهم علـى مشـارف الوصول إلى السلطة، أو هم فعلا فوق قمتها، ولعل" اشباح النصـر" هـي أبـرز ظواهر الخطأ في تقدير المواقف والسياسات والخصوم، فالدولة

العنيفة بالقانون والنار. والأخطر أن قدرة بعض كـوادر الإخـوان علـى المناورات القائمة على الخيلا السياسي الرفيع والخلاق محدودة. وسرعة الوقود في أسر خيال لذيذ مفادة أن الدولة الإسلامية في الأفق المنظور مما يؤدي الى الأخطاء القاتلة.

ناهيك عن أن الفرصة التي اتيحت لهم داخـل النقابـات جعلـت الـبعض يتصرف بمنظق السلطة المسيطرة- تلك التي يهجوها خطاب الإخوان في الدولـة- دونما عناية سياسية بالقوى الأخرى، وبناء تحالفات واسعة تحمى الأغلبيات التـي تحققت من سياسة الدولة في المواجهة والأحتواء. بل ثمة نزعة لاسـتفزاز القـوى السياسية الأخرى، مما يؤدي الى اتساع الفجوة بين الإخوان وبين هذه القوة المدنية ويجعلها تشك في مشروع الإخوان برمته، وتضفى عدم المصداقية عليه. ولعل ذلك اتاح للدولة أن تقتنص في شباكها عناصر عديدة من يساريين قدامى، وليبـراليين، ووجهاء اقباط، من العاملين بالسياسة اوالثقافة او الإعلام، وهو ما أعطى انطباعا- رصده جلال امين- بالتحالف القائم الأن بين بعض المثقفين العلمانيين، أن لم نقـل اقساما واسعة منهم، وسلطة الحكم مما فاقم من مصداقية الخطاب العلمانى السـائد. وتبقى ظاهرة جمود الفكر السياسي للاخوان، وضعف الموارد افكريى والضـمور والتآكل في البنية الرمزية بفعل الأستهلاك واعادة استهلاك السلع الرمزية والدلالية لإنتاج الجماعة نظرا لغياب التجديد الأجتهادى للجماعة الأم في المركـز، لصـالح تجديدات الأطراف(تونس- لبنان-٠ والسودان في بناء الجسور للجماعة مع الحركة الإسلامية الراديكالية).

ويمكن القول أن هذه الظاهرة المتمثلة في تآكـل النظـام انتـاج الأفكـار والمعانى من الإخوان، لصالح الأطراف اقليميا، ولصالح الأطراف الراديكالية فـي مصر، وحركيا اصبح النشاط الحركة الفعال في صعيد مصـر لصـالح الجماعـة الإسلامية.

إن وقوع الإنتاج الرمزى والدلالى- بتعبير بيير أنصار في الأيديولوجيات- للاخوان في مدارات اعادة إنتاج الشعارات والوقوف عنـد تبيسـيطات الخطـاب الإخوانى القديم، يصيب الوهن موقعه السياسي والرمزى، ويؤدي الى تآكل سطوته وهيبته الأيديولوجية في المجتمع، ولاسيسما فىظل تحولات صاخبة تجتـاح الـدنيا الجديدة.

ولعل اخطر تبسيطات الإخوان تتمثل في الصور النمطية في العلاقـة مـع النظام الدولي، وتحولاته المعقدة.

ومن ناحية أخرى، فلا يزال موقف الإخوان من إشكاليات التكامل الـوطنى ازاء الآخر.

ومن ناحية أخرى، فلا يزال موقف الإخوان من إشكاليات التكامل الـوطنى ازاء الآخر الديني، تثير شكوك قطاعات واسعة من المصريين الأقباط، وتصـيبهم بالاحباط. ولايزال الإخوان في هذه الإشكالية يبتعدون عن اجتهادات جادة قدمت في الأطراف (تونس- لبنان) ازاء هذه المشكلة، ولازالت اجتهادات طـارق البشـرى، وسليم العوا بعيدة عن القوى المؤثرة في الحركة عند القمة أو في وسطها، فما بالنا بجماهيرها.

مثل هذا الموضوع بالغ الحساسية في مصر، حيث لايقتصـر فقـط علـى موقف ملايين الأقباط المصريين، وانما قطاعات مدنية واسعة تأخذ مثل هذا الموقف الإخوانى التقليدى على انه دلالة على أن الإخوان ضد مبدأ المواطنة وقيم الدولـة الحديثة...الخ .

(٨)

صفوة قولنا إن عزل الإخوان بالقانون والنار وبناء تحالفات مضـادة، قـد يبدو ممكنا من خبرة تاريخهم من الساطة المصرية، وأخطائهم، أما استبعادهم، فهو

امر عصي على التحقيق لاعتبارات انهم جزء من نسيج مصر الثقافي والسياسـي والاجتماعي والإيماني، مثلهم في ذلك مثل اقباط مصر، جزء متفرد فـي نسـيجها التاريخى والجماعى.

وخيالات النصر القريب والوصول الى مقاليد الحكم، احلام يقظة سياسـية، بعيدة عن مواضعات الواقع، واختلالات وتقليدية المشروع وازماته في واقع عالمى واقليمى ومحلى متغيرة وسريعة ومعقدة.

إذن ما العمل؟

فى الأفق المنظور لاعمل! من أزمة الى مزيد من الأزمات! .

ومن خلل الى مزيد من الاختلالات. !

فى مثل هذه الأمور، وحينما تتعقد المواقف وتدلهم المشكلات، يقول عامـة المصريون إن العمل عمل ربنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد!

الفصل الخامس

الوجود والحدود

الجماعات الإسلامية المصرية
والتسوية السياسية والتطبيع

منذ نهاية حرب الخليج الثانية، دخلت المنطقة العربية والعالم، في مرحلـة فارقة، ونوعية في تطورها السياسي، ويمكن اعتبارها الحد الفاصل بين نهاية عالم مابعد الحرب العالمية الثانية بكل رموزه وهياكله ومحمولاته واسـاطيره السياسـية وبين العالم الجديد. ويمثل انهيار الإمبراطورية السوفيتية، ومعهـا الإمبراطوريـة الفلسفية للماركسية- اذا جاز التعبير- التعبير الأكثر بلاغـة لمجـازات التفكـك، والتداعى السريع لواحدة من اكبر ثوارت التاريخ، ناهيك عن مفردات هذا الانهيار والتحول الهيكلى في العلاقات الدولية، والآليات انهيار هذه العلاقـة بـين القـوتين الأعظم- انذاك- ومعها تحالفاتها المتعددة في الـدوائر المتعـددة علـى مسـتوى النظامين: الدولي، والأنظمة الإقليمية الفرعية التابعة.

ومن الطبيعى أن تشمل هذه التحـولات السـريعة عنـد القيمـة الدوليـة الصراعات الإقليمية والدولية المتعددة في عالمنا، وخاصة في منطقتنا.

وقد ارتبط هذا التحول بالنزوع نحو تسوية الصراعات والنزاعات الإقليمية من خلال الطرق السليمية والمناهج والآليات التفاوضية، وذلك كجزء مـن قائمـة الأعمال الأساسية لما يسمىة بالنظام الدولي الجديد، وهو تعبيـر غـامض اطلـق لتسمية الوضعية التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتى القـديم، والسـيولة الدوليـة المحكومة التي ترتبت على ذلك.

وفى هذا السياق الدولي، تشكل القوة الأمريكية وادوارهـا فـي السياسـة والدبلوماسية الدولية الفاعل الدولي الأكثر فعالية في مبادرات التسـويات الدوليـة والإقليمية وفى التدخل الدولي في بعض المنـاطق والـدولي الأكثـر اشـتعالا او ضطرابا- مثال الصومال، وهايتى- ، ومن ثم يمثل هذا التـدخل التعبيـر الأكثـر بلاغة لهذه الحالة الأمريكية في عالمنا، وفى ذات الوقت، فإن هـذاالنظام الجديـد، لايزال في مرحلة تكوينه الجنينى ريثما يستكمل صورته وشكله وقوامه من حيـث فاعليته الدولية وقواعد عمله، والياته. حيث توجد كتل جديدة تحاول الصعود الـى القمة الدولية(أوروبا الموحدة وفى قلبها المانيا، منطقة النافتـا، اليابـان ومنطقـة

الأسيان، وهناك علامات استفهام حول ادوار محتملة للصين و الهنـد، والبرازيـل والأرجنتين... الخ. في ظل هذا الوضع الدولي تحاول الولايات المتحدة أن تصوغ قوائم أعماله الأساسية ونشر قيم الليبرالية والديمقراطيـة الغربيـة، وايديولوجيـة الخصخصة، وقواعد وآليات السوق ونظام حقوق الإنسان، ومفاهيمها ومعها الأقانيم الغربية المحورية- حول البيئة، والسكان... الخ. ونستطيع أن نلحظ هذا التلاحـق في فرض قائمة الأعمال الجديدة على الدنيا كلها في الشمال،والجنوب، وفـى ظـل سيطرة وهيمنة امريكية وأوروبية على سلطة الإعلام المرئى والمعلوماتية في الدنيا كلها. في ظل هذه السياقات السريعة والمتحولة، دخل الصراع العربي- الإسرائيلي مرحلة تسوية سياسية، في ظل اختلالات جسيمة في التوازنـات الإقليميـة بـين اطرافه، تقودها الولايات المتحدة وتؤيدها الدول العربيـة. ولاشـك أن الصـراع العربي- الإسرائيلى يمثل الصراع الأكثر تعقيدا من بـين الصـراعات الإقليميـة والدولية في عالمنتا ، فهو يمثل نقطة تعاطعات مركزية لأبعـاده المركبـة حيـث تتداخل علاقة المنطقة بالغرب، بكل موارثها الرمزية والمادية مجروح هذه العلاقة الدامية، وحيث يلعب العامل الديني دورا مركزيا في اطاره حيث الآخر الذي يبدو، وكأنه خارج من النص الديني المقدس، وصور÷ المتعددة، ومن تاريخ العلاقات بين المسلمين وابناء الديانة اليهودية. وحيث مثلت إسرائيل التجسيد المادةى والرمـزى للاختلال التاريخى بين العرب والغرب والعصر. ومن ناحية أخرى شكل الوجـود الأستيطانى الإسرائيلي الصورة الأكثر عنفا للازمات التي لحقت بمشاريع التنميـة والأستقلال الوجطنى للدول العربية التةى كانت اطرافا فقى هذا الصراع، ولايـزال البعض منها كسوريا ولبنان، ولازال وجود إسرائيل- بوصفها كيانا عـدوانىا- ، يمثل عاقة مادية ورمزية للعقل السياسيى للنخب السياسية العربية الحاكمـة،ولقوى سياسسية واجتماعية في المجتمعات العربية.

وتمثل الاتفاقيات والمعاهدالت الدولية التـي عقـدتها مصـر وإسـرائيل، وإسرائيل وم. ت. ف، وإسرائيل والملكة الأردنية الهاشمية،التجسيد الفعلـى لهـذا

الاتجاه الجديد لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق والآليات السلمية، فـي ضوء توازنات القوى الإقليمية السائدة، ولاشك أن حجـم ونوعيـة ردود الأفعـال العربية التي اعقبت الاتفاقيات مع المنظمة والأردن، تكاد تختلف عن تلـك التـي اعقبت الاتفاقية مع مصر، ومرجع ذ١لك هو طبيعة التغير التنـوعى فـي النظـام الدولي، والتداعى والوهن العربي الذي اعقب حـرب الخلـيج الثانيـة، وانهيـار التوازنات الدولية التي اعتمدت عليهات الدول العربيـة فـي إداراتهـا السياسـية والعسكرية للصراع مع إسرائيل، فضلا عن التغيـر فـي أولويـات دول الشـمال الغربي، وفى اهتماماتها، ناهيك عن المزاجات النفسية الجماعيـة المحبطـة الـى اصابت قطاعات اجتماعية واسعة في العالم العربي، ولاسيما جماعـات المثقفـين والتكنوقراط، حيث شكلت بيئة الاحباط، والجمود الذهنى، عاملا من عوامل القبول – ولو بالسلب او اللامبالاة- بالتغير الجديد ونوعيته وطبيعته في العلاقة الجديدة مع إسرائيل، وقبولها " ككيان طبيعى" والدخوةل في شبكة من العلاقات الطبيعية كتلـك القائمة بين الأشخاص ووحدات القانون الدولي العام، والعلاقات الدولية، بل ونزوع بعض النخب الحاكمة الى تطوير هذا النمط في العلاقات معها الى مسـتوى اكثـر كثافة وعمقا من خلال اشكال مؤسسية ستسفر عنها المفاوضـات الإقليميـة حـول قضايا المياه، والأمن، والبيئة... الخ، بل والشروع في التفكير في اشكال تعاونيـة مشتركة قد تؤدي الى صياغة سوق اقليمية مشتركة، تحت مسمى السوق الشـرق أوسطية بإدخال دول الجوار الجغرافى العربي في غرب اسيا كجـزء مـن هـذا السوق، وفى مرحلة من مراحله.

هذا الاتجاه الذي يبدو سائدا في اللغة السياسية السائدة- باعتبـاره حاملـة ومجسدة وصانعة للافق الفكري والسياسي الجديد في المنطقة- بل ويبدو احيانا فيما وراء اللغة والتصريحات، والكتابات السائدة على ضفتى التسوية السلمية، حيث تبدو مرجعية هذه السوق الشرق أوسطية في مشروع مارشال، كما كان يطرحه شيمون

بيريز والسوق الأوروبية المشتركة، وهى أفكار يمكن أن نجدها لدى بعض غـلاة الشرق أوسطية العرب ايضا..

ولاشك أن هذا التحول في الحوار حول التسوية، والتعاون الإقليمـي بـين الأعداء السابقين، ليس تعبيرا عن الاتجاهات الرسمية السائدة فـي دوائـر النخـب السياسية الحاكمة، وانما نسطيع أن نلمس قبولا لهذه المشروعات، والأفكـار فـي بعض قطاعات المعارضة" الليبرالية" في اكثر من بلد عربـى، وبعـض اوسـاط المثقفين من دعاة المشروع الحر، والليبرالية السياسية، وحقـوق الإنسـان، نقـول بعضهم وليس كلهم. ومع ذلك تظل هناك قوى ترفض التسوية السسياسية للصـراع العربي- الإسرائيلي، وهى القوى الإسلامية السياسية، والقومية. ويبدو من الأهمية بمكان درس وتحليل أثر عمليات التسوية على القوى السياسية المختلفة في عالمنـا العربي، وفى كل بلد على حدة رفعا لاختلاطـات وضـبابيات الكتابـة السياسـية العربية، بالتعميمات الصارخة وغير الدقيقة علميـا، حـول الحركـات السياسـية والاجتماعية العربية عموما.

والحالة المصرية- موضوع هذا الفصل- تتسم بانها حالة الدولـة الأكثـر فاعلية في مجال تحريك مشروع التسوية الإقليمي، وفى اسباغ المشروعية السياسية والفكرية والرمزية على عمليات والياته المختلفة. وهى الدولة- والمجتمع- الـذي يدور فيه الحوار واسعا حول مشروع التسوية وانعاكاسـاته فـي مجـال تطبيـع العلاقات، وتحويلها الى هيكليات ومؤسسات إقليمية، وقواعد تعامل اقليمى، ومـن ناحية أخرى نستطيع أن نلمح فيها ايضا اشكال، ومنظومـات الـرفض الفكـري والأيديولوجى والديني لمشروع الشرق أوسطية. وهى الدولة التي تجسدت فيهـا- تاريخيا- اشكال الرفض والمقاومة والصراع مع المشروع الصهيوني، سواء مـن الحركات الراديكالية الماركسية- والدينيـة- (الإخـوان المسـلمين) والقوميـة) الناصرية والناصريين). واذن تشكل التسوية ايديولوجية الشرق أوسطية، ونستخدم

مصطلح ايديولوجية بالرغم من انه اصبح مهجورا، ولكنه الأكير دلالة على الإطار الفكري للتسوية والمشروع الشرق أوسطي.

انطلاقا من هذا التحديد لايمكننا اولا أن نطرح سريعا انعكاسات مشـروع التسوية على القوى القومية في مصر- ولاسيما الناصريين، ثم نركز بعد ذلك على موضوع الفصل الأساسى، وهو انعكاس التسوية على الحركة الإسلامية المصـرية بمختلف فصائلها المتعددة.

يمكن القول إن الصراع العربي- الإسرائيلي، يمثل أحد المكونات الأساسية للذاكرة السياسية للحركة الناصرية باجيالها الأربعة- جيل الدولة الناصرية، وجيل الوسط المتمثل في منظمة الشباب، والتنظيم الطليعى، وجيل السبعينيات الذي تخلق في اوعية نوادي الفكر الناصري وبعض تنظيماته السرية المحـدودة، ثـم جيـل الثمانينيات من تابعي التابعين... الخ.

وهذا المكون للرمزية السياسية للناصرية، يشكل محورا اساسيا فـي بنيـة الأفكار السياسية للمجموعات الناصرية، وانطلاقا من الخطاب الناصري المرجعى الذي تستلهم منه معايير التيار وشرعيته في التفكير والتنظيـر السياسـي، ومـن الصعوبة بمكان تصور امكانية الانخلاع والتفاصل عن هـذا المكـون المركـزي للفكرة الناصرية، لان الانفصال عنه، يخرج المنفصل عن الفكرة والحركة.

ولاشك أن التفكك العربي، وانهيار النظام العربي في اعقاب ازمة الخلـيج الثانية، أثر عميقا على الفكرة العربية الجامعة- القومية والوحدة العربية- وبـروز التناقضات الرأسية والأفقية بين الدول و قطاعات اجتماعية واسـعة فـي عالمنـا العربي. هذا المتغير الهام و الخطير اثر على وزن القوى القومية داخـل السـاحة العربية عموما والمصرية على وجه الخصوص، لاسيما وان القوى القومية ايـدت العراق ومشروعه أثناء الأزمة، ومن ثم تؤثر عليها نتائج هزيمته في الحرب.

إذن تتحرك الجماعات الناصرية في مصر، في ظـل مزاجـات نفسـية، وسياسية مضطربة، ولاتحفل كثيرا بالأطروحات الإقليمية، انمـا جـل اهتمامهـا

بمشكلات الحياة اليومية، في بيئة اجتماعية لامبالية، بالسياسة وبأجوائها وفاعليهـا، وقضايا، ولاسيما تلك التي كانـت موضـوعا اساسـيا فـي عقـدي السـتينيات والسبعينيات، وكانت جزءا من مشروع هزم في يونيو ١٩٦٧، ومن ثم اثر انهيار الأفكار العربية الجامعة على فاعلية الرفض الناصري للتسوية السياسية وللسـوق الشرق أوسطية، ومن ثم اقتصرت فاعلية القوى الناصـرية- وحزبهـا السياسـي الشرعى- على محض رفض ايديولوجى لمشروع الشرق أوسطية، واتفاقية غزة- أريحا اولا! وذلك مـن خـلال البيانـات الحزبيـة ومقـالأت كتـاب الحـزب والجريدة(العربي)، واصدقاء الحزب ورافضى المشروعين.

ولم يتحول هذا الرفض الى حركـة سياسـية بـالنظر الـى التناقضـات والمنافسات الداخلة بين اجيال الحركة، ومن ناحية أخرى، لطبيعة القيود الهيكليـة للنظام الحزبى والسياسي على حركة الأحزاب السياسية، وفى ذات الوقت مشـاكل تتعلق بضعف القوى والأحزاب السياسية ذاتها ناهيـك عـن حـالي اللامبـالاة، واللاتسييس للقطاعات الاجتماعية الشعبية.

ويبدو أن هذا الضعف سيكون أحد ملامح الحركة الناصرية في ظل فرضية استمرار الأوضاع القائمة، وسوف يدور ضمن آليات النقـد السياسـي للسياسـات الرسمية والعربية فقط، ولن يتجاوز لغة البيانات السياسية، والمقالات،إلا اذا حدثت تغيرات في بيئة النظام السياسي والحزبى تسمح بحركة اوسع في المجتمع السياسي او في المؤسسات السياسية والبرلمان تؤدي الى تمثيـل اكثـر فاعليـة للتيـارل الناصري، ومن ثم لحضوره عبر الخطاب السياسي او التحرك وسـط قطاعـات اجتماعية محدودة جدا. يمثل النقد الناصري لمشاريع التسـوية المتنافسـة داخـل الساحة السياسية المصرية، ويستفيد من بعـض المعارضـات السياسـية للقـوى الناصرية والقومية خارج مصر، ولايتجاوز ذلك كثيرا. وهناك استثناء وحيد فـي استخدام العنف السياسي ازاء إسرائيل وهو ماقامت به منظمة ثورة مصر، وهـو اتجاه قد تتبناه بعض العناصر الناصرية مستقبلا، على الرغم من تصدى الدولة له.

ولاشك أن موقف القوى الإسلامية السياسية من التسوية السياسية للصـراع العربي- الإسرائيلي، يشكل خصوصية فريدة في تاريخ الصراع، وفـى وا قعـه الراهن، حيث التسوية هي المسار الأكثر حضورا وفاعالية في سياقاته. ومن ناحية أخرى، فالجماعات الإسلامية السياسية(الإخوان المسـلمين والجهـاد و الجماعـة الإسلامية) تمتلك حضورا سياسيا،واجتماعيا مكثفا وفاعلا فـي الحيـاة السياسـية المصرية، والعربية ايضا، وتمارس بعض هذه الجماعات العنـف السياسـي والديني والطائفى، ومن ثم يمثل انعكاس التسوية عليها، وتأثيرها عليها، إن وجـد، حالة جديرة بالدراسة المعمقة، بالنظر الى انعكاسات ذلـك علـى بنيـات الدولـة وسياساتها، وعلى مسار عمليات التحول الهيكلى في المنطقة في سـياق التسـوية ومشروعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وترتيبا على ذلك ، يمكننا أن نتناول موضوع الجماعات الإسلامية السياسية والتسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي على النحو التالى:

أولا: الحركة الإسلامية السياسية: الصراع وصعوبة إمبراطورية الأفكار الإسلامية.

ثانيا: رؤى الصراع : العقائد و الوقائع.

ثالثا: التسوية والصراعات السياسية الداخلية.

رابعا: المسارات المحتملة.

خامسا : رؤية ختامية، وتركيبية.

أولا: الحركة الإسلامية السياسية، الصراع وصعود إمبراطورية الأفكار الإسلامية

يمكننا دراسات إشكاليات الحركة الإسلامية السياسة فـي إطـار الصـراع العربي- الإسرائيلي من منظور سياسي محض، كما هو السـائد فـي الأدبيـات الأكاديمية والسياسية السائدة، ولكن تظل- هنـا- خصوصـية فريـدة، ومتميـزة للصراع مع إسرائيل، وهو ابعاده الدينية التي تـداخلت مـع مكوناتـه الرمزيـة والسياسية والأيديولوجية المختلفة في تاريخ هذا الصراع، منذ انشاء واعلان دولـة

إسرائيل. وهو من الأمور التي لم يقيد لها البحث الجاد في الغالب الأعم. ونستطيع أن نقول إن البعد الديني كان هو الغالب على ساحة صراعات الأفكار منذ نشـأت دولة إسرائيل، وحتى هزيمة يونيو١٩٦٧، حيث كانت المناظرات الأساسية، تـدور في إطار التكييف الديني، بل كان نظام اللغة السياسية السائد في الأدبيات العربيـة، هو النظام اللغوي الديني- السياسي، بكل انعكاسات ذلك من تغليب للصور النمطية عن اليهودى، والديانة اليهودية، على الرؤى العربية التي تسيطر على حقل إنتـاج المعارف حول إسرائيل- مع استثناءات حاولت نقل الصراع الفكري مـن الحقـل الديني ومدلولاته الى الحقل السياسي بالكتابة المحدودة عن الصـهيونية، العالميـة والاستعمار العالمى والحركة اليهودية، و تاريخها. ولاشـك أن طبيعـة التكـوين الفكري والأيديولوجى للنخب السياسية الحاكمة، كان يسيطر على مرجعيته مكـون دينى اساسى، يلعب ولايزال دورا هاما في فهم تاريخ الصراع، ومسـاره، وفـى تحديد صورة " العدو ".

وظل البعد الديني مهيمنا في رؤية قطاعات اجتماعية واسعة فـي العـالم العربي، حتى بعد أن تغلبت عناصر أخرى في تكييف وفهم وادارة الصـراع مـع إسرائيل، ولاسيما في اعقاب هزيمة ١٩٦٧، ودخـول عناصـر تكنوقراطيـة- سياسية في النخب السياسية الحاكمة،وخاصة في مصر، والاسـتفادة مـن منـاهج جديدة في التفكير السياسي، وفى العلاقات الدولية، وفى لغـة صـياغة الخطـاب السياسي للدولة المصرية- سواء لدى جمال عبد الناصر، أو لدى انور السـادات، بالرغم من الخلاف بينهما- ، إذ ظلت القطاعات التقليدية، ممثلة في علماء الأزهر وأئمة ووعاظ المساجد، وبعض القوى الدينية، تدور رؤيتها للصراع فـي الإطـار الديني، وتميل دائما في خطاباتها الى النصوص المقدسة، والسنة النبوية والتـاريخ الإسلامي والى الصور التقليدية لليهودي في الثقافة الشعبية العربية. ومـن ناحيـة أخرى سأهمت الدولة مرة ثانية في دعم الرؤية الدينيـة للصـراع عـن طريـق الانسحاب الى الدين- بتعبير محمد حسنين هيكل- وذلك كوسيلة امنة في تصـور

نخبة الدول الناصرية في استيعاب صدمة الهزيمة، وانهيار المشروع الناصـري، وهنا عاد المكون الديني يلعب دوره المجتمعى في تكييف الصراع، والأجالة الـى بنيته الرمزية والأسطورية- بالمعنى الإيجابي والإنثروبولوجي- مجددا، بـالرغم من ظهور مفردات لغة العلاقات الدولية، ونظرياتها الحديثـة، ضـمن مفـردات الخطاب الناصري، ثم الخطاب الساداتي من بعد.

وليس ثمة من شك في أن التكييف الديني للصراع مع إسرائيل كان يلعـب وظائف عديدة في التعبئة السياسية الداخلية، سواء قبل هزيمة ١٩٦٧، او بعـدها، حيث شهدنا بدايات الموجات الإسلامية السياسية المتلاحقـة فـي اعقـاب انهيـار الأساطير والأحلام والرموز السياسية للدولة الوطنية في مصر.

ويمكننا أن نضع المكون الديني في الصراع مع إسرائيل، في إطار تـاريخ الصراع بالدين، وعلى ساحته في مجال الصراعات السياسية الدولية، حيث تلعـب الأنساق الدينية- السماوية والوضعية- أدوارا هامة في مسارات الصـراع سـواء باضفاء المشروعية على سلوك اطراف هذه الصراعات باعتبارها تستمد شرعيتها من الدين كنسق معايير ورموز شرعية ازاء الأطـراف الأخـرى، وفـى تعبئـة المقاتلين وفى تغذية المدركات والمشاعر الجماعية ازاء العدو. ونستطيع أن نلمس هذا الجانب بجلاء في إطار الصراع مع إسرائيل، وتوظيف البعد الديني، وصوره في سياقاته، وفى نظام التعبئة الإعلامى والسياسي. ويبدو صحيحا مايقوله البعض- اوليفيه كاريه- في انه من الذاجة الأعتقاد بأن التحولات الاجتماعية والاقتصـادية، يمكن أن تبطل او تؤثر على المعتقدات التي تأصلت في نفوس ووجـدان البشـر، ومن هنا يذهب الى أن كل المنازعات والصراعات التي تدور في الشرق الأوسـط هي منازعات ايديولوجية اساسا" ويطلق على هذه الحرب وصف الحروب الدينية، تأسيسا على تصوره من أن الدين هو كل نوع من انواع العقيدة او نوع من انـواع الأيمان" بنظام تفسيرى، للوجود، أو- بصفة خاصة- يض تفسيرا لوجود مجتمـع بعينه(١).

هذ الفهم الواسع- والإنثروبولوجي- للدين ودوره في الصراعات، يمكـن قبوله على وجه العموم بالنسبة للمعتقدات والأيديولوجيات السياسـية واسـاطيرها المختلفة التي لعبت ادوارا هاما في ساحة الصراعات المحلية في المنطقة او فـي الاقليم ذاته، وفى سياق الصراع مع إسرائيل، وفى مصر يمكننا أن نلمح جانبا في مصداقية هذا التحلي، ولكن يظل ناقصا من زاوية دور الدين الإسـلامي تحديـدا، ومواقف الجماعات الإسلامية السياسية، ونخب الحكم في المنطقة، بل نسـتطيع أن نلمح تكييفا دينيا م المنظور المسيحى الأرثوذكسى في مصر، لدى البابـا شـنوده الثالث، مبكرا، وابان كونه يشغل منصب اسقف الخدمات والبحث العلمى في كنيسة مارى مرقص الرسول- اى الكنيسة الأثوذكسية المصرية العريبقة- ، هنـا الـدين الإسلامي- والمسيحية المصرية بقاليدها الوطنية- الأستطاع أن يلقى بظله الكثيف على عملية تكييف الصراع، ومساراته، سـواء عقيـدى مقـدس، أو تـأويلات، وتفسيرات لهذا الصراع مع إسرائيل، او من خلال الوجـود السياسـي الحركـي للاخوان المسلمين- ثم الجماعالأت الإسلامية الراديكالية- في السـاحة السياسـية المصرية الداخلية، وانعكاسات دورهم، عربيا منذ بداية الصراع وحتـى اللحظـة الراهنة في مساره.

ومن ناحية أخرى، فغالبية الباحثني يرون ثمة ارتباط وثيق بـين تاريخيـة الصراع مع إسرائيل، وتاريخية المد الإسلامي السياسي، فبالرغم مـن أن حركـة الإخوان ظهر على الساحة السياسية المصرية منذ نهاية عقد العشرينيات(١٩٢٨)، لاسباب هيكلية وثقافية ومجتمعية، ليس هنا محل رصدها، الأ أن دورها ونفوذهـا ارتبط بالصراع مع إسرائيل عام ١٩٤٨، وصعود الاتجاهات الدينية فـي اعقـاب هزيمة يونيو، وفى اعقاب حرب ١٩٧٣، ثم مع التسوية المصـرية- الإسـرائيلية وبدايات عمليات الأسلمة من اسفل والأسلمة من الوسط، ونجاحاتهـا علـى ايـدى جماعة الإخوان المسلمين، ومحاولة الأسلمة من أعلى، بتوظيف اقصى درجـات

العنف السياسي في مواجهة رموز الصفوة السياسية الحاكمـة مـن قبـل الجهـاد والجماعة الإسلامية وحتى اللحظة الراهنة.

ان الجماعات الإسلامية المصـرية الراديكاليـة- والإخـوان المسـلمين- اكتسبت نفوذا مضافا لمشروعها في إطار انحسار الموجة اليسارية الراديكالية التي سيطرت في الستينيات والسبعينيات، وخلو الساحة أمام موجة مقاومة جديدة تقودها القوى الإسلامية التي تطرح مشروعا عالميا(٢)- ويبدو صـحيحا مـا يطرحـه البعض- محمد السيد سعيد- من أن عتملية انحسار الاستعمار التقليدى في منطقتنا ترتب عليها- وتوازى معها- عمليات احياء قومى ودينى وطائفى واسعة المـدى. وتعقدت بصورة هائلة الهياكل الاجتماعية الداخلية، ممـا شـكل مصـار مسـتقلة للنزاعات والمنافسات والصراعات الإقليمية، وفى هذا الإطار يرى انه من المنطقى أن تتفجر عوامل عدم الأستقرار هذه، بعدما قطعت الحركات القوميـة والعرقيـة والطائفية والدينية اشواطا معينة نحو المأسسة والنضج"(٣).

وفى ضوء هذه المصادر المستقلة من النزاعات، يمكن لنا لقول أن الـدين هنا- كعقائد وانساق قيم ومعايير ورموز، وكثقافة- سوف يكون مصدرا نوعيا من مصادر النزاعات الداخلية والإقليمية، ومن ثم سيكون عاملا مـن عوامـل عـدم الأستقرار في الهياكل القائمة سواء في الاقليم او في المجتمع المصري والمجتمعات العربية.

وتمثل الحركة الإسلامية الإخوانية، والراديكالية في مصر والدول العربيـة الأخرى، الوجه الآخر لانهيار المشروع القومى التقليدى، او على الأقل خفوت ألقه الستيني والسبعيني، ومن ثم تقدم مشروعا اخر لاعادة الانـدماج والانسـجام فـي المنطقة العربية. (٤)

إن خصوصية دور الدين في الصراع، والقوى الحاملة لمشـاريع سياسـية مستمدة منه، سوف تظل عاملا هاما في مسار التسوية السـلمية للصـراع، إذ إن عمليات التسوية وآلياتها، تفرض انهيار أفكار ومؤسسات، وقيم سياسـية، وحلـول

بنيات وهياكل بديلة محلها، وتؤدي وظائف أخرى. وفى هذا السياق، كمـا تتوالـد الأشكال والهيكليات والآليات السلمية للتسوية، على انقاض هياكل وأفكار واليـات النزاع القديمة، فإن المصدر الديني، الإسلامي- تحديدا- سيولد طاقـات سياسـية واجتماعية في مواجهة التيار الجديد، ومن ثم سيوظف بنية من الأفكار والمفـاهيم حول إسرائيل والتسوية السياسية، وسوف تتضافر الآليات الجديدة مـع التحـولات الدولية الجديدة، واتخاذ الإسلام بمثابة عدو للغرب والشمال عموما، ممـا سـوف يؤدي الى توظيف الطاقة الدينية العقيدية والحركية- ممثلة في الجماعات الإسلامية ومشروعها السياسي- كحائط صد في مواجهة ازمات الأفكار والهوية التي ستتفاقم مع التحولات الهيكلية الجديدة في المنطقة والعالم. وقد تؤدي التطورات الجديدة في الاقليم والنظام الدولي الى اعادة احياء الميـراث الـديني والقـومى ازاء اليهـود وإسرائيل تأسيسا على أن هذا الميراث الديني والقومى- كان كامنا فـي الوجـدان المصري و الفلسطيني و العربي لا من زاويـة معارضـة الوجـود"اليهـودى " والإسرائيلي على الأرض العربية، وانما من زاويـة القيمـة الدينيـة والوجوديـة للارض ذاتها، حيث إن الأرض تتسم بقدسية دينيـة وثقافيـة واكتسـبت الأرض محتوى تاريخى شديد العمق بحكم أن هذه الأرض ذاتها كانت موضـوعا لنـزاع دوري بين ممثلي الأديان الكبرى، ومن ثـم نسـتطيع أن نـدرك أهميـة الأرض بالنسبة للامة سواء بمفهومها القومى او الإسلامي". (٥)

ومن هنا تمثل التسوية ساحة لنزاعات قديمة وجديدة، لاسيما وان الضـعف البنائى في الأحزاب السياسية المصـرية المعارضـة وتقلصـها علـى السـاحة الاجتماعية، وعدم قدرتها على زرع هياكلها في البنية الاجتماعيـة، ادى الـى أن الحركة الإسلامية السياسية اصبحت الأن هي التعبير الأكثر كثافـة عـن تقاليـد الحركة الوطنية المصرية وذلك بعد الهزائم التىمنيت بها الحركـات الماركسـية والقومية، ومع عمليات الأسلمة من اسفل- بتعبير جيل كيبل في كتابـه ثـأر الله- وضغوط وعنف عمليات الأسلمة من أعلى عبر العنف السياسي، وعمليات الاغتيال

ات- الناجحة والفاشلة- ازاء رموز الحكم، غدت هذه الحركة الإسلامية السياسـية الأكثرنفوذا وتأثيرا في السياسة المصرية الداخلية، ناهيك عـن كـون جماعاتهـا المختلفة هي الحاملة للتعبير السياسي عن قطاعات هامة فـي الفئـات الوسـطى- الوسطى، والوسطى الصغيرة، و القطاعات المهمشة في الريف، وفى قاع المـدن، وهوامشها العشوائية.

وفى ضوء هذا التحليل يمكننا الانتقال الى الإشـارة لـبعض المحركـات الرمزية والعقيدية والأدراكية والقيمية للاسلام في النزاع والتسوية مع إسرائيل.

ثانيا : رؤى الصراع : العقائد والوقائع

شكلات مجموعة الرؤى الإسلامية للصراع مع إسرائيل، أحدى أهم الـرؤى المتصارعة على ساحة الصراع بالرؤى والرموز والأيـديولوجيات فـي تـاريخ الصراع، كما اشرنا في الجزءين السابقين من اجزاء هذه الدراسة. وتسـتند هـذه الرؤية الى عدة مصادر على رأسها النص القرآنـي المقـدس، والسـنة النبويـة، والتاريخ الإسلامي، واعتمدت هذه الرؤى على شيوع صور ومدركات في الثقافـة الشعبية" لليهودى"، ولازالت الرؤى الإسلامية للصراع تستند على هذه المصـادر، وعلى هذا النسق الثقافي الشعبي، فضلا عـن التـأويلات والتكييفـات الإسـلامية للصراع.

وفى تقديرنا- ونرجو ألا نكون مخطئين في التقدير- أن تجربـة جماعـة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، شكلات مصدرا اخر يغذى الرؤى الإسلامية السائدة على الساحة السياسية حتى الآن، وبصرف النظر عـن نـزوع القوى الرديكالية لصياغة رؤاها الخاصة في إطار اسـتراتيجياتها الرمزيـة فـي مواجهة الدولة و النظام السياسي المصري، وحركة الإخوان المسلمين ذاتها.

وثمة تداخل بين هذه المصادر، وبعض المفاهيم الأساسية السائدة في الحقل الرمزى والمعرفى للجماعات الإسلامية، ممثلا فـي مفـاهيم دار الإسـلام، ودار الحرب(٦) ، ومفهوم الجهاد، وحرب الطليعة المسلمة- او نظرية الحرب الإسلامية

الداخلية، كما يسميها كارية- الذي ساد في السبعينيات والثمانينيات لتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم تطور هذا المطلب الى إقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بشرع الله.

إن تحديد موجز ومكثف لرؤى القوى المسيطرة علـى السـاحة السياسـية الإسلامية، وتحديد المساحة المشتركة بين هذه الجماعات، واوجه الاختلاف سيكون مدخلا رئيسيا لفهم انعكاسات التسوية على الحركة الإسلامية السياسية، ورد فعلهـا إزاءها، ومدى تأثيره على مساراتها. وسوف نحاول تنـاول هـذه الـرؤى لـدى جماعات الإخوان المسلمين، والجهاد، والجماعة الإسلامية فيما يلي –

١- الرؤية الإخوانية للصراع والتسوية مع إسرائيل:

ارتكزت رؤى الإخوان المسلمين للصراع مع إسرائيل على عدة مقومـات يأتى في مقدمتها أن مشروع الجماعة يدور في إطار الجامعة الإسلامية، واعتبـار أن العالم الإسلامي، هو الوطن الإسلامي، وأنها تسعى لتحريره من النير الأجنبي، وتشكل أدبيات الجماعة تراثا نهلت منه القوى الإسلامية الأخرى في هذا المضمار حيث يرى مرشد الجماعة الأول الأستاذ حسن البنا أن كل شبر أرض فيـه مسـلم يقول"لا إله إلا الله محمد رسول الله" هو جزء عزيز من وطننا نطالب لـه الحريـة والتخلص من نير الاستعباد الأجنبي الظالم ونكافح في سبيل ذلك بكل ما أوتينا من قوة"(٧)

ومن ناحية أخرى كان تصور الإخوان لليهود في أدبياتهم السياسـية يمثـل أحد ركائز رؤيتهم للصراع، ويدور هذا التصور على اسـاس انهـم مـايزالون- "بلؤمهم ومكرهم- يضللون هذه الأمة عن دينها ويصرفونها عن قرآنها كى لا تأخذ منه اسلحتها الماضية، وعدتها الواقية، وهم آمنون ما انصرفت هـذه الأمـة عـن موارد قوتها الحقيقية" ويستكمل سيد قطب هذه الرؤية. بأن كل من يصـرف هـذه الأمة عن دينها وعن قرآنها، فانما هو من عملاء يهود، سواء عرف ام لم يعـرف اراد ام لم يرد وان اليهود سيظلون في مأمن من هذه الأمة مادامت مصروفة عـن

الحقيقة الوأحدة المفردة التي تستمد منها وجودها وقوتها وغلبتها-، حقيقة العقيـدة الإيمانية والشريعة الإيمانية، فهذا هو الطريق، وهذه هي معالم الطريق" (٨)

إذن يدور هذا التصور حول الدور التخريبى في العقيدة الإسلامية وحقائقها الإيمانية، ومن ثم فهو يحاول أن يجعل الصراع مع اليهود على ارضـية العقيـدة ذاتها، وليس على محور الأرض الإسلامية فقط. وهذا التكييف العقيدى للصـراع، سوف يؤثر على مسارات و رؤية الإخوان المسلمين- ويرى سيد قطب أن " عداء اليهود للذين امنوا كان دائما أشد وأقصى وأعمق إصرارا وأطول أمدا مـن عـداء الذين أشركوا"(٩)، ويرى أيضاً أن اليهود واجهوا الإسلام بالعـداء منـذ اللحظـة الأولى التي قامت فيها دولة الإسلام بالمدينة، وكادوا للامة المسلمة منذ اليوم الأول الذي اصبحت فيه أمة، وتضمن القرآن من التقريرات والإشارات عن هذا العـداء وهذا الكيد ما يكفى وحده لتصوير تلك الحرب المريرة التي شـنها اليهـود علـى الإسلام وعلى رسول الله صلى اله عليه وسلم- وعلى الأمة المسملة في تاريخهـا الطويل والتى لم تخب لحظة وأحدة قرابة أربعة عشر قرنا ومازال حتى اللحظـة يستعر أوراها في أرجاء الأرض جميعا. (١٠)

وارتكزت رؤية الإخوان أيضاً على النزعة الوطنيـة المصـرية واعتبـار فلسطين خط الدفاع الأول عن مصر، ومن ثم فالدفاع عنها يمثل دفاعا عن الـنفس وان الاستيلاء اليهودى على فلسطين هو محاولة لمد سيطرتهم على البلاد العربيـة المجاورة. (١١) وتأسيسا على ذلك رفض الإخوان حل القضية الفلسـطينية عـن طريق التعاهد مع اليهود، ورفض كل محاولات عقد هدنه بين القوات المتحاربـة. (١٢)

هذه الرؤية بمكوناتها، هي التي جعلت الإخوان المسلمين ينتقـدون زيـارة السادات للقدس، وذلك تأسيسا على أن انتقاد الإخوان للمبادرة هو" انتقاد نابع مـن العقيدة الإسلامية التي تحرم على المسلم أن يتنازل عن جزء من ارض المسـلمين طوعا واختيارا فإن ارغمته القوة على اقرار الاغتصاب فلا يرضى هو من جانبـه

أن يعطى الرضا الأختيارى(١٣)، وان الإخوان يعتبـرون الصـهيونية مغتصـبة لارض فلسطين، وقواعد العدل تقضى أن من يغتصب أرضا يجب عليه رد الحـق لأصحابه... (١٤)

وقد عارضت جماعة الإخوان اتفاقيتي كامب ديفيد من عدة أوجـه! وذلـك عبر مجلة الدعوة. وركز الإخوان المسلمين على طرح البديل الإسلامي ممثلا في الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل. (١٥)

إذن مثلت جماعة الإخوان المسلمين المعارضة الإسلامية الأساسـية مـن عمليات تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي ممثلا في زيـارة القـدس واتفـاقيتي كامب ديفيد، انطلاقا من تصوراتها العقيدية حول اليهود، فضلا عن مخاطر هـذه الاتفاقيات، ومن ناحية أخرى موقف الإخوان من عدم مشروعية التنازل عن أرض إسلامية حتى ولو أخذت بالقوة.

١/١ موقف الإخوان من التسوية الإقليمية: غزة- اريحا اولا :

شكلت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية للحكم الذاتى في غزة واريحـا اولا! نقطة تحول هأمة في مسار الصراع والتسوية في المنطقة، ولاسيما بعد مفاوضـا سرية بين إسرائيل وم. ت. ف.

وفى أثناء عملية التفاوض برز رأى داخل حركة الإخـوان يمثلـه سـيف الإسلام حسن البنا، يرى " أن الإخوان المسلمين يؤيدون موقف منظمة التحرير في التفاوض مع إسرائيل، وأنهم ليسوا ضد أن تـأتي المفاوضـات بشـيء لصـالح الفلسطينيين و العرب والمسلمين، وانه في حالة فشل المفاوضات، فـإن الإخـوان المسلمين سيواصلون النضال الى جانب المنظمة في وحدة تجمع كـل الصـفوف والشرفاء كتفا بكتف وساعدا بساعد، ويدا بيد"(١٦) وهذا الرأى الذي قاله امين عام نقابة المحامين في مقابلة مع رئيس المنظمة، يكشف عن واقعية سياسية لدى بعض قيادات الحركة، ولكنه لايبعد عن الاتجاه الأساسى للجماعة والـذي اعيـد تأكديـه

مجددا، حيث شكل البيان الذي أصدرته الجماعة، إعادة إنتاج لركائز رؤية الحركة للتسوية والصراع مع إسرائيل حيث استند موقف الجماعة على النقاط التالية:

أ-أن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين جميعا، وليست قضية شعب فلسـطين، او هي صراع عربى صهيوني فقط، وان القضية الفلسطينة هي القضية المركزيـة لعالم الإسلامي.

ب- أن جوهر الصراع مع العدو الصهيوني ليس على أرض وحدود ولكنه صراع وجود حضارة ومستقبل. هو مايعيد الى الأذهان الموقف القومى من تكييف الصراع مع إسرائيل.

ج- عدم التفريط بالمقدسات الإسلامية او الحقـوق المشـروعة للأمـة العربيـة والفلسطينية وان الجهاد ماض الى يوم القيامة.

د- دعم الأنتفاضة. (١٧)

وطالب الإخوان بعد مذبحة الحرم الأبراهيمى بضرورة وضع القدس تحت اشراف دولي، وإرسال قوات دولية لحماية المدنيين، ومقاطعة إسرائيل لإعـادة الحقـوق المشروعة للأمة الإسلامية. (١٨)

وترتيبا على هذه المذكرات السابقة لرؤية الإخوان للصراع والتسوية مـع إسرائيل عارض الإخوان مقدمات اتفاق غزة- أريحا، وذلـك نظـرا لان منظمـة التحرير الفلسطينية- في نظر الجماعة- قدمت كل التنازلات المطلوبة، وانحـازت الى المطالب الصهيونية وربطت نفسها في إطار الحكم الذاتى بالكيان الإسـرائيلي، ورضيت أن تكون اداة للهيمنـة الصـهيونية فـي فلسـطين والمنطقـة العربيـة والإسلامية. (١٩)

ويرى الإخوان أن توقيع اتفاق غزة- اريحا لايلزمهم بشـيء وان قضـية فلسطين هي مسئولية كل المسلمين، وتحرير أرضها المقدسة فريضة على كل مسلم ومسلمة. وان الاتفاق لايحقق الحد الأدنى المقبول من المطالـب العادلـة للشـعب الفلسطيني ومن ثم فإن القضايا الأساسية مازالت معلقة او انهـا حسـمت لصـالح

الطرف الصهيوني وأهمها عودة المشردين واللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الدولـة الفلسطينية على كل التراب الفلسطيني، والقدس الشريف، والمستوطنات. (٢٠)

إن موقف الإخوان الرافض والنقدي لمسعى التسوية السلمية والاتفاقات التي تمخضت عنها، يمثل استمرارية لرؤية الجماعة للقضية الفلسطينية في إطار اوسع نطاق، يشمل موقفها من الأرض الإسلامية، او الوطن الإسلامي او الأمة الإسلامية وفقا لأدبيات الجماعة، وهذا الموقف يمثل اتساقا مع رؤية الحركة لذاتها باعتبارها كبرى الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وفى إطار مفهوم الجامعـة الإسلامية، ومن ثم فإنها تضع قضية فلسطين واغتصاب إسرائيل لهـا فـي هـذا الإطار الذي تعبر ع نه بقولها إنه صراع وجود ومستقبل حضارة وليس صـراع حدود، وهى ذات رؤية القوى القومية الناصرية في مصر. وسوف نشير فيما بعـد الى انعكاس التسوية على حركة الإخوان، وامكانيات تأثيرها على مسار التسـوية، وذلك بعد تحليل موجز ومكثف لموقف الجماعة الإسلامية والجهاد من الصراع مع إسرائيل.

٢- الجهاد والصراع العربي- الإسرائيلي:

تمثل جماعة الجهاد أحد ابرز مكونات الحركة الإسلامية الراديكاليـة فـي مصر، سواء برؤاها العقيدية، والأيديولوجيـة تجـاه الدولـة والنظـام السياسـي المصري، او رؤيتها للعالم، وقد سأهمت هذه الحركة في أحدأث تحولات في تاريخ الإسلام السياسي السني، سواء بمشروعها العنيف، الذي انتهى باغتيـال الـرئيس المصري السابق انور السادات في بداية الثمانينيات، وحتـى ممارسـتها للعنـف السياسي- الديني في التسعينيات من خلال جناح طلائع الفـتح التـابع لهـا(٢١) ويكتسب تحليل موقف الجهاد، ثم الجماعة الإسلامية أهمية خاصـة مـن زاويـة التسوية السياسية للصراع مع إسرائيل، إذ إن لجوء هذا التيار الراديكالى لاستخدام العنف في تحقيق مشروع الأسلمة من أعلى يمكنه أن يؤثر من خـلال توظيفاتـه للعنف ذى الأقنعة الدينية والطائفية على مسار هذه التسوية، ورموزها عبـر آليـة

الاغتيال السياسي، وهو ما سوف نحاول تحليله واستشراف آفاقه الممكنـة بعـد تحديد موقف كلتا الجماعتين من الصراع.

ينطلق موقف جماعة الجهاد من الصراع العربي- الإسرائيلي مـن رؤيـة شاملة- وادراك- لواقع العالم، وتتأسس بنية الأدراك السياسي للجهاد علـى عـدة مقومات حددتها وثيقة الجهاد ومعالم العمل الثورى السرية على النحو التالى: (٢٢)

١- أن مايسمى" بالقوتين العظميين! " إن هي إلا قوى جاهلية تسعى الى تكـريس الجاهلية واستنزاف الشعوب.

٢- أن" هيئة الأمم المتحدة" افرزتها الجاهلية الحديثة، وماهى الأ جسد متهالك مـن حيث الدور، ولاتستطيع إلا خدمة مصالح القوى الجاهلية المتحكمة فيها.

٣- أن " شعوب العالم المحتلة" إن هي إلا شعوب مقهورة دون حقها، ولازالت قوى الاحتلال تمارس دور القرصنة عليها في ظل غياب الرادع الإسلامي العادل.

٤- أن " لليهود" اطماعا عالمية يسعون الى تحقيقها من خلال منظمات اخطبوطية لها تواجد دولي نشط، ولها حجم كبير من التأثير على مراكز صـنع القـرار فـي العالم.

٥- أن " الرأسمالية العالمية" هي صورة جديدة من صور الاحتلال المقنـع يسـعى الى السيطرة على مقاليد الأمور في العالم، كما يسعى الى تحقيق اطماع ورغبـات الدول الرأسمالية في الدول الخاضعة لها سواء بتحطيم عقائـد شـعوبها او الـنظم الحاكمة فيها بهدف نزح مواردها الاقتصادية والبشرية... الخ، لتحقيق مصلحة كبار الرأسماليين.

وفى تحديد واقع العالم الإسلامي وادراكه، تـرى الجماعـة(٢٣) أن كـل المؤسسات الصهيونية وبعض المؤسسات الغربية في المنطقة مـا هـي إلا سـاتر تجسس ومنابع افساد تعمل على مساندة الاحتلال الغربي الجديـد للمنطقـة فيجـب التصدى لها لردع اطماعها وتوعية الجماهير لمقاومتها. "

وفى تحديدها للواقع المصري ترى جماعة الجهـاد"أن التـرويج الحـالى للسياحة" في مصر يؤدي الى فتح الباب على مصـراعيه أمـام الغـرب واليهـود للتجسس والأفساد الأخلاقى والاختراق الاجتماعي بشكل عام. (٢٤)

ينطلق موقف جماعة الجهاد من الصراع مع إسرائيل من تكييـف للعـالم والنظام الدولي يقوم على فكرة الجاهلية الحديثة ومـن معادلتهـا لهـذه الوضـعية العالمية، ويكن أن نلاحظ أن هذه الصياغة الإسلامية تنطوي على بعض الجوانـب العدالية في النظر الى طبيعة الاختلالات في العلاقات بين دول العالم المتقدم، ودول العالم المتخاف، وذلك عبر المصطلحات الإسلامية السـنية الراديكاليـة الخاصـة بالجماعة واردیکاليو السنة المصريين. وفى هذا الإطار فإن ادراك الجماعة لطبيعة وواقع الرأسمالية العالمية، هو تحليل راديكالي باعتبارها احتلال وسـيطرة علـى العالم، ودورها في تدمير البينات العقائدية والدينية والثقافية، وطبيعتها الاستغلالية، وهو موقف ينطوى في جوهره على تشابه مع الحركات الاجتماعية الراديكالية ذات التوجهات العدالية، والاشتراكية. وتضع الجماعة اليهود- واحيانا تسـتخدم تعبيـر الصهيونية في أدبياتها-، باعتبار أن لهم أطماعا وشبكات تنظيمية ومصالح مـؤثرة على صنع القرار في عالمنا، وهذا التحليل يتجاوز المفهومات والإدراكات والصور التقليدية لليهود في الأدبيات السياسية الإسلامية، ويجعل اليهود- والصهيونية ظاهرة سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

ويربط تحليل الجهاد الصراع مع اليهود والصهيونية بالغرب، وذلك انطلاقا من كونها ظاهرة ضمن ظاهرة اوسع نطاقا، ومن هنا ترى الجماعة أن أي تصور" لمعركة اليوم بين الإسلام والجاهلية بفعل التحدى الغربي المفروض هـو تصـور هامشى لانجاح له مهما حقق من نتائج، فالصراع(الإسلامي- الغربي) لـه اولويـة خاصة ضمن خطة صراع الإسلام مع الجاهلية، ولذا فهو صراع مدرج في خطـط التغيير لإقامة الدولة النواة، ومدرج أيضاً في خطة التمكين الكامل للاسـلام حيـث لايتم إلا على انقاض تسلط الجاهلية الغربية" (٢٥) .

إذن التصور الجهادي ينطلق من تحليل للجاهلية الحديثة، ثم العلاقـة مـع الغرب وفى اطاره الصراع مع إسـرائيل. وتـرى الجماعـة أن هـذه العلاقـات الصراعية تتطلب التصدى للغرب وإسرائيل معا من خلال برنامج فكري وحركـي يتمثل، كما يذكر أحد الباحثين انطلاقا من الكتابات والوثـائق الخاصـة بالحركـة (٢٦)، فيما يلي:

أ- التصدي لكافة اشكال الهيمنة الغربية التي تهدف الى اخضاع الشـعوب ونهـب الثروات.

ب- شن حرب فكرية على الأفكار الضالة في عقر دارها، وتكثيف حركة الـدعوة للاسلام في كافة دول العالم الأخرى لتنتقل المعركة الى أراضي العـدو، وتوسـيع دائرة الصراع تحقيقا لانحساره الى الداخل وتحويله الى موقع الدفاع.

ج- التخلص من الارتباط بالغرب والشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الأكتفاء الذاتى وقيام سوق إسلامية مشتركة بين كافة الدول الإسلامية لتتمكن من الصـمود أمام التجمعات الاقتصادية التي تسعى الى السيطرة على مقاليد الأمور في العالم من خلال القوة الاقتصادية.

د-توعية الأمة نحو المقاطعة الاقتصادية لكافة البضائع والمهمـات والأدوات مـن الغرب وإسرائيل، والتى تهدف الى امتصاص اموال المسـلمين والسـيطرة علـى الأسواق.

ه- التصدى لمحاولات الغرب لتقويض المشروعات الإسلامية بالتواطؤ مع الأنظمة الحاكمة.

و- استعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية والتى يحاربنـا الغـرب بأرباحها وذلك لاستثمارها داخل الإطار الإسلامي تحقيقا للتنمية، وامتلاكا لاسـباب القوة.

ز- كسر الطوق الخلفى الذي يفرضه الغرب الأوروبـي بالتفافـه حـول الجسـد الإسلامي في دول القارة الأفريقية.

ح- امتلاك الرادع النووي. (٢٧)

هـذا التصـور الراديكـالى الشـامل للجماعـة، يعيـد الينـا تلـك التصورات"الأيديولوجية" لحركات التحرر الوطنى في العقد الستيني واوائـل العقـد السبعيني. اذن نحن إزاء برنامج تحرر وطني في صياغة وإهاب إسـلامي، وهـو مايشكل نقلة في تفكير الحركات الإسلامية السياسية في المنطقة العربية، تلك التـي كانت تفتقد لبرامج محددة، وتكتفي بمجرد مجموعة مـن المبـادئ العامـة، وذات الطابع العقدى، منها الى برامج وتصورات ذات طابع سياسي، يتأسس على تحليـل وادراك للعالم و الواقع الإسلامي والعربي، والمصري. وبصرف النظر عن مـدى ملاءمة هذا البرنامج التحررى للتغيرات التي شهدها النظام العالمى، وانهيار النظام الثنائي القطبية وبدء عمليات سيولة وفوضى محكومة في عالمنا، إلا اننا نستطيع أن نلمح، فيمنا وراء نظامه اللغوي التأثر بنظريات التبعية ومنظريها، تلك التي سـادت في عقد السبعينيات وافول القها النظرى والتحليلى في هذا العقد .

لم يقتصر المشروع فقط على هذ التصور الواسـع الشـامل وانمـا حـدد معركتين اساسيتين في تحديد مستقبل العلاقة مع الغرب_والصهيونية وإسرائيل- في اطاره: معركة اولى ضد الغزو الأجنبي للمنطقة الإسلامية، وذلك عبر تجاوز تبعية الحكام للغرب شعبيا والتصدى الفورى فرادى وجماعات، عسكريين أو مدنيين لهذا التواجد على نطاق واسع. والمعركة الثانية، هي تحرير الشعوب المسلمة من قبضة الأنظمة والحكام العلمانية. وتأتي بعدها المعركة الفاصلة٠ وهـذا التعاقـب بـالغ الأهمية- وهى " معركة تحرير مقدسات الإسلام في فلسطين كمهمة مباشرة لـدول" المواجهة والتى ستكون وقتذاك تحت الراية الإسلامية، فلا ينتظرن أحد- فـي رأي الجماعة- أن يتحقق استخلاص فلسطين المحتلة على ايدى حكومات علمانية ارتمت في أحضان الولايات المتحدة، الحليف الأول لإسرائيل، بل أن تحقيق ذلك مـرتهن بالأحاطة بهؤلاء الحكام واعوانهم. ثم ترى الجماعة أن المهمة النهائية لهذه المعركة

حيث تتم ملاحقة الباطل في شتى بقاع الأرض، وتحطيم الطواغيت التي تقف عقبة في سبيل وصول الإسلام لعامة البشرية. (٢٨)

إن تحليل بنية المفاهيم والتصورات في هذه النصوص- التـي اوردناهـا تفصيلا حتى يطلع عليها الباحثين تشير الى عدة امور هأمة يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) الأعتماد على مفهوم التغيير الداخلى للانظمة الحاكمـة فـي العـالم العربـي والإسلامي باعتبارها تابعة للغرب، والذين لايطبقون نظـام الشـريعة، وتوصـف الجماعة هذه المعركة بأنها هي " معركة العدو القريب " وانها لاتقل أهميـة عـن المعركة الأولى التي أشرنا اليها ضد الغزو الأجنبي للمنطقة الإسلامية .

(٢) أن المعركة الفاصلة هي معركة تحرير مقدسات الإسلام في فلسطين، وتـربط هذه العملية التاريخية بالأحاطة بانظمة الحكم القائمة.

(٣) أن أحد أبرز عمليات المعركة الفاصلة هي تحطيم الطواغيـت- أيـا كـانوا- بوصفهم عقبة إزاء وصول الإسلام لعامة البشرية.

إذن تلعب الوظيفة الرسالية للاسلام الهدف النهائى لمعارك الإسلام الفاصلة والنهائية لوصوله لعامة البشرية. وهذه النزعة الرسالية، هي أحد تجليـات تـأثير الخطاب القطبى على النصوص الأيديولوجية لجماعة الجهاد ولاسيما فـي إطـار العلاقة المتناقضة والصراعية مع الغرب والصهيونية. حيث تبدو العلاقة مع الغرب وإسرائيل قائمة على"اساس الحرب والجهاد (٢٩) وتأسيسا على انهما يمثلان" العدو الأكبر " للاسلام والجماعة. (٣٠) وينطلق هذا الموقف من رؤى لمنهج التغيير تقوم على"الفورية والثورية والجذرية وعدم الاعتراف بشرعية الأوضاع القائمة والبـدء بالسلطة ثم المجتمع الى الخلافة وسيادة العالم. (٣١) مؤدى هذه الرؤية الجهاديـة، هو اعتماد استراتيجية الأسلمة من أعلى، وتوظيف العنـف ذي الوجـوه الدينيـة المقدسة، في تسويغ هذا العنف إزاء السلطة السياسية الحاكمة، عبر آلية الاغتيالات السياسية، ولكن في ضوء عملية إضفاء المشروعية الدينية عليها، وعلى القـائمين

بها. وفى هذا الإطار تحدد الجماعة اهداف عمليات الاغتيال ات، من خلال حصـر تصوراتها، وذلك على النحو التالي:

أولا: القيادات العلمانية الجاهلية للدولة سواء كانت قيادات سياسية أو دينيـة لانهـم يمارسون الكفر البواح من خلال الحكم بغير ما انزل الله مـن شـرائع، ومحاربـة الإسلام والمسلمين، وتمكينهم الكفر الوافد كى يباشر دوره وعربدته.

ثانيا: القيادات الفكرية التي تدعو للأفكار الجاهلية العلمانية والشيوعية، ويتصـدون لدعوة الإسلام سواء بالتحريف او التمويه.

ثالثا: القيادات الصليبية التي تمارس دور التبشير.

رابعا: اليهود والأمريكان الذين تعج بهم شوارع القاهرة والمناطق السياحية. (٣٢).

إذن تبدو عمليات الاغتيال هي ذروة التغيير من أعلى السلطة السياسية- او الأسلمة من أعلى- وذلك عبر اختيار اهداف عمليات الاغتيال، ويأتى اليهود والأمريكـان- وغيرهم- في إطار تسلسل في الأهداف، يبدأ بالصفوة السياسية الحاكمة، وبالقيادات الأمنية، ويأتى اليهود والأمريكان كهدف في سياق هـذه العمليـة لاظهـار عـدم الأستقرار السياسي للنظام إزاء الغرب، واسقاط هيبية النظام، وخلـق حالـة مـن الفوضى والتفكك عند القمة تسمح لآليات التغيير من أعلى بتحقيق اهدافها في إطار استمرارية هذه السياسة.

ويمكن لنا تصور أن التسوية السياسية مع إسرائيل قد تؤدي الى تنشيط آلية الاغتيال لعناصر يهودية وامريكية، بهدف تحقيق اهداف عدم الأستقرار، ولعرقلـة عمليات تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وسوف تؤدي التسوية الى تجسيد حالة الخطـر والعـدو أمـام الجهـاد- والجماعة الإسلامية- ومن هنا سيشكل الاغتيال الآلية الأكثر اقترابا مـن مفـاهيم الجماعة في العمل والحركة، إزاء التطبيع وآلياته، تأسيسا على أن عملية التسوية- والياتها- سوف تستهدف العمل الإسلامي والحركة الإسلامية السياسية، وذلك تحت مسمى الأرهاب واعتبار إسرائيل والغرب أن " الأصولية الإسلامية الراديكاليـة" –

نستخدم التعبير لشيوعه وليس لدقته- هي العدو الرئيسي للغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وهى عملية ستؤدي الى تنشيط التعبئة المتبادلة بين طرفيهـا: إسـرائيل والغرب والحركة الإسلامية الراديكالية في مصر والمنطقة العربية.

٣- الجماعة الإسلامية:

تمثل الجماعة الإسلامية، الطرف الثاني للحركة الإسلامية الراديكالية فـي مصر، وتنتشر في منطقة صعيد مصر، وقد برزت كقوة حركية وايديولوجية هأمة، في نهاية عقد الثمانينيات واوائل التسعينيات كحركة تعبويـة، توظـف العنـف ذا الوجوه الدينية والطائفية في الصراع السياسي الداخلي، و تأخـذ بآليـات سياسـية الأسلمة من أعلى، عبر آلية الاغتيال ات السياسية، ومن ناحية أخرى تحاول فرض سلطانها، ومشروعها في بعض المناطق بصعيد مصر، من خلال اشكال تنظيميـة متعددة، تحاول من خلال إقامة هياكل قوة محلية، ولكن هذا الاتجاه، ووجـه بقـوة جهاز الدولة القمعي"المشروع"، وتم تخفيض العنف السياسي ذى الوجـوه الدينيـة والطائفية. (٣٣)

وفى خلال العامين المنصرمين، وحتى بداية عام ١٩٩٤، لعبت الجماعـة دورا كبيرا على ساحة العنف وذلك كفاعل سياسي مركزي، وهو الأمر الذي دفـع بجناح طلائع الفتح باعتباره الجناح العسكري لجماعة الجهاد الى تنشـيط عملياتـه العنيفة إزاء رموز الدولة والقيادات الأمنية، وفى ظل ظهور اشكال تنافسـية بـين الجهاد،والجماعة الإسلامية. وقد تطور تنظيم الجماعة الإسـلامية، واسـتطاع أن يستكمل عملية صناعة مشروعه الفكري والسياسي، الذي اعتمد أساسا على فتـاوى وكتابات الشيخ عمر عبد الرحمن، ثم أنتج التنظيم قادته الفكريين الذين يصـوغون أفكاره الأساسية.

إن الاختلافات الفكرية بين الجماعة الإسلامية والجهاد، ليست كبيرة، كمـا هو الأمر بين الجماعتين الراديكاليتين، وجماعة الإخوان المسلمين. ويزداد اقتراب الفكر الراديكالى الإسلامي لكلتا الجماعتين إزاء الغرب وإسرائيل وعمليات التسوية

الإقليمية. وترتكز الجماعة الإسلامية في هذا الصدد على أن الولايات المتحدة هـي التي تقف خاف التوجهات " الأخيرة للدولة بالتعامل العنيف مع الحركة الإسـلامية وخاصة في " مصر " وفلسطين "، وذلك لتحقيق اربعة اهداف تحددها فيما يلي:

١- حرمان الحركة الإسلامية من بعض ابنائها الذين يحصدهم الرصاص.

٢- اصابة البقية الباقية من ابناء" الحركة" بالوهن والضعف.

٣- الإبقاء على الحركة في موقع المدافع دائما وشغلها بتضميد جراحها.

٤- ارهاب عوام المسلمين للحيلولة دون انضمامهم للحركة الإسـلامية. (٣٤) وتربط

الجماعة الإسلامية بين معاداة الغرب واطماعه الاقتصادية والسياسية فـي مصـر والعالم العربي والإسلامي، وبين النظام الحاكم.(٣٥) أن العلاقة مع الغرب وامريكا وإسرائيل باعتبارها العدو الأكبر" تقوم على التناقض كعلاقة صراعية تتأسس على الصراع و"الحرب"و" الجهاد"، الذي يستهدف الإطاحة بالنظم الحاكمة، ورد العدوان، ومجاهدة الكفار واستعادة قيادة العالم، وهي رؤية ترفض النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، وتسعى لتأسيس الخلافة الإسلامية، وتوحيد اقطار العالم الإسـلامي، وذلك عبر منهج للتغيير والإصلاح يقوم على الفورية، والجذرية، واستخدام القـوة، وعدم الاعتراف بشرعية الأوضاع القائمة، والبدء بالسلطة ثم المجتمع وصولا الى الخلافة وسيادة العالم. (٣٦)

لانستطيع إذن أن نلمح فوارق او تناقضات بين رؤية الجهـاد، والحركـة الإسلامية في مشروعهما إزاء إسرائيل، فهي جزء من النظرة الشـاملة للمشـروع إزاء الغرب، وفى نفس الوقت فإن مفهوم الجهاد الإسلامي يدخل في صـلب هـذه الرؤية تأسيسا على" أن "(الجهاد) في الإسلام لايمكن فهمه ومعرفة مقصوده ومغزاه إلا بفهم طبيعة هذا الدين، ومهمته في الأرض. أن الإسلام هو الاستسلام والطاعـة والانقياد لله رب العالمين... ولقد جاء الإسلام ليعلي شريعته فـوق كـل شـريعة باطلة... ليحكم الأرض بأسرها.. حتى لايبقى شرع يحكم بغير شرع الله. ولامنهج

يسيطر إلامنهج الإسلام.. جاء ليرسي حقيقة هي أن أحداً لم يخلق مع الله، أن أحداً لم يخلق من دون الله، ليس من حق أحد أن يشرع مع الله" (٣٧)

نحن إزاء مشروع شامل وعام في صياغته على العكس من جماعة الجهاد، التي تحدد في مشروعها الفكري والسياسي، تفصـيلات وتحديـدات لمشـروعها. ويمكن ملاحظة الطبيعة الرسالية العالمية للجماعة الإسلامية، وهدفها فـي سـيادة الإسلام للعالم. أن طبيعة استراتيجية الأسلمة من أعلى التي تتبناها الجماعـة عبـر آليات العنف، بهدف الأستيلاء على السلطة السياسية وجهاز الدولة لإقامـة الدولـة الإسلامية، قد تجعل من استخدام العنف ضد الإسرائيليين والأمريكيين في المستقبل بمثابة أحد الاحتمالات اذا استطاعت تجاوز الأزمة التي اصـابتها بعـد العمليـات الأمنية الناجحة، وحملات الاعتقال- التي تمت وفقا لقـانون الطـوارئ- لكـوادر الجماعة في مصر، فضلا عن اعادة هيكلة البنية التنظيمية للجماعـة الإسـلامية- والجهاد، في حالة صحة مقولة اختراقات جهاز الدولة الأمني لبنيـات الجمـاعتين التنظيمية.

ثالثا: التسوية والصراعات السياسية الداخلية:

تشكل التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، نقطة تحول بـارزة عمليـات تشكيل النظام الدولي الجديد والأقاليم التابعة، من حيث اعتماد منهج التسوية السلمية والمفاوضات كمنهج وآلية لحل الصراعات الدولية والإقليمية. ولاشك لدينا فـي أن مؤتمر مدريد مثل حدا فاصلا في تاريخ الصراعات بين العرب وإسرائيل، وقبـول إسرائيل سياسيا كدولة ضمن دول المنطقة وعمليات التسوية والاتفاقات الثنائية مـع منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن-ومن قبلها مصر- والسعي للوصول لحل مع سوريا، ستؤثر تأثيرا هاما في صياغة شكل وقواعد ومـوازين النظـام الإقليمـي، وصناعة نظام اقليمى بديل هو الشرق أوسطي على انقاض تداعى وانهيار النظـام العربي- وهو تعبير غير دقيق شاع في اواخر السبيعنيات والثمانينيات- ومثل هذا

التحول الراديكالى، سيؤدي الى خلق آليات وقواعد جديدة للعلاقات بين دول النظام الإقليمي الجديد. ويمكننا إيجاز بعض أهم عناصر التحول الممكنة فيما يلي: